الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : 2018/2017

مذكرة بعنوان:

بيئة الأعمال و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة الجزائر للفترة(2002-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- ايمان لطرش
- حليمة شايب

إشراف الأستاذ :
- جمال لطرش

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
جمال لطرش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور لطرش جمال الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر كذلك وأخص بالذكر الأستاذ لمزاودة رياض و الأستاذة خندق اللذان كان لهما الفضل في إتمام هذا البحث.

ونتقدم بالشكر كذلك إلى لجنة المناقشة.

وأخيرا أرجو أن تكون هذه المذكرة عونا ومرجعا يستفاد منه مستقبلا.

إهداء

بدأت بأكثر من يد وقاسيت أكثر من هم وعانيت الكثير من الصعوبات وها أنا اليوم والحمد لله أطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشواري بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم و الإمام المصطفي إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني .

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة وتعلمنا إلى صديقاتي وزميلاتي.(شيماء، حليمة،سعيدة،أميرة،فاطمة الزهراء، سناء،حسيبة،منال،أمينة)

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغولي علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

ايمان

الحياة سلسلة متعاقبة من اللحظات والنجاح هو أن تعيش كل واحدة من هذه اللحظات

بعد طول انتظار هانحن نحن نوقع على أخر صفحات هذه المذكرة التي كانت ثمرة جهد سنوات من الدراسة اهديها إلى:

التي أعطتني و أسكنتني بين حنايا روحها ، كيف سأهديها الورود وكل ورود الدنيا تأخذ عبيرها منها ، كيف سأتقرب منها وهي تسكن القلب بين أحشائي ، كيف سيقول لها لساني أحبك وكل نبضات قلبي تقولها لها وحدها إليك يا أغلى الناس

أمي العزيزة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يرحمه ويجعل قبره روضة من رياض الجنة

أبي رحمه الله

إلى النجوم التي تتلألأ في سماء أيامي أخواتي و أخي العزيز

إلى اللواتي جامعتني معهم الدراسة، إلى كل صديقاتي اللواتي عرفهن قلبي فكان لهن مسكنا وإلى من ذكرهم قلبي ولن تسعهم صفحتي فلكم مني تحية عطرة.

ملخص

في سياق الإصلاحات الاقتصادية وتزامنا و التوجه نحو اقتصاد السوق ، سعت الدولة الجزائرية إلى محاولة توفير و تهيئة بيئة ملائمة وأكثر جذبا للاستثمار المحلي و الدولي، مما دفعها إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي الهادفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإصدار قوانين ونصوص تشريعية تضّمنت منح مزايا ضريبية وجمركية وبعض الإعفاءات للمستثمرين، وكذا ضمان حرية الاستثمار، واستقرار النظام القانوني للاستثمارات على حاله دون تغيير، إلى جانب ضمان تحويل رأس المال الحر وعائداته إلى البلد الرئيسي للدولة، بالإضافة إلى تأسيس عدد من الهياكل التنظيمية تعمل على ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية، استقطاب.

Abstract:

Dans le contexte des reformes économiques et a l’occasion de l’économie axée sur le marche, l’état algérien a cherche a essayer de fournir et de créer un environnement favorable et plus attractif pour les investissements nationaux et internationaux, ce qui incite a encourager les investissement étrangers direct en publiant des lois et des textes législatifs inclus l’octroi davantage fiscaux les douanes, les exemptions pour les investisseurs, la. Garantie de la liberté divertissement, la stabilité du système juridique des investissements ainsi que la garantie du transfert de capital et de revenus vers le pays principal, ainsi que la mise en place d’un certain nombre de structures organisationnelles, promotion et développement de l’investissement en Algérie.

Mots-clés: environnement des affaires, investîmes direct étranger, indicateurs internationaux, attirer des capitaux étranger

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**IV- III**
فهرس الجداول	**IX**
فهرس الأشكال	**X**
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول: بيئة الأعمال	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال	3
المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال	5-3
المطلب الثاني: عناصر ومكونات بيئة الأعمال	9-6
المطلب الثالث: تحديات بيئة الأعمال	12-10
المطلب الرابع: خصائص بيئة الأعمال	13-12
المبحث الثاني: أساسيات حول بيئة الأعمال	14
المطلب الأول: مقومات بيئة الأعمال	17-14
المطلب الثاني: مبادئ وأنظمة بيئة الأعمال	20-17
المطلب الثالث: المخاطرة وبيئة الأعمال	20-19
المطلب الرابع: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال	25-20
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	28
المبحث الأول: مدخل للاستثمار	29
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	30-29
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار و أهدافه	32-30
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار والعوامل المتحكمة فيه	36-32
المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار	38-36
المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	39

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	41-40
المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	43-41
المطلب الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	47-43
المطلب الرابع: أساسيات ووسائل حماية الاستثمار الأجنبي المباشر	56-47
خلاصة الفصل:	57
الفصل الثالث:دراسة تحليلية لبيئة الأعمال في الجزائر وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	59
المبحث الأول: الاطار القانوني والمؤسساتي لبيئة الأعمال في الجزائر	59
المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر	64-60
المطلب الثاني: أجهزة الاستثمار في الجزائر	67-65
المطلب الثالث: أهم الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75-67
المطلب الرابع: أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	80-75
المبحث الثاني: تقييم بيئة الأعمال في الجزائر	81
المطلب الأول: معطيات أساسية حول بيئة الأعمال في الجزائر	84-81
المطلب الثاني: مؤهلات بيئة الأعمال في الجزائر	85-84
المطلب الثالث: ترقية بيئة الأعمال في الجزائر	88-85
المبحث الثالث: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	89
المطلب الأول: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2002-2017)	93-90
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي وأهم الدول المستثمر في الجزائر(2002-2017)	96-93
المطلب الثالث: تقييم بيئة الأعمال وفق المؤشرات الدولية و المؤشرات القطرية	118-96
المطلب الرابع: دراسة مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال في الجزائر مع دول مختارة.(مصر، تونس)	122-118
خلاصة الفصل	123
خاتمة	127-125
قائمة المراجع	138-129

قائمة الجداول

قائمة الجداول

13	عنوان الجدول	الصفحة
01	تشخيص بيئة الأعمال في الجزائر	84
02	التوزيع القطاعي للمشاريع المصرحة بها حسب كل قطاع خلال سنوات (2002-2017)	94
03	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	95
04	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال (2006-2018)	98
05	مكانة الجزائر ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري خلال السنة (2018)	100
06	مكانة الجزائر ضمن مؤشر تراخيص البناء(2018)	101
07	مكانة الجزائر ضمن مؤشر توصيل الكهرباء(2018)	102
08	مكانة الجزائر ضمن مؤشر تسجيل الملكية(2018)	103
09	مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحصول على الائتمان(2018)	104
10	مكانة الجزائر وفق مؤشر حماية المستثمرين الأقلية خلال سنة (2018)	105
11	مكانة الجزائر ضمن مؤشر دفع الضرائب(2018)	105
12	وضعية الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود خلال سنة(2018)	106
13	وضعية الجزائر ضمن مؤشر انفاد العقود خلال سنة(2018)	107
14	وضعية الجزائر في مؤشر تسوية حالات الإعسار(2018)	108
15	الإجراءات التصحيحية للمؤشرات الفرعية لسهولة الأعمال	109
16	تطور مؤشر الشفافية في الجزائر خلال الفترة(2012-2017)	110
17	مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة(2010-2018)	110
18	مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2017)	111
19	تطور الأداء في مؤشر ضمان الجاذبية في الجزائر خلال الفترة(2013-2017)	112
20	وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية(2002-2015)	113
21	وضعية الجزائر في مؤشر الانستتيوشنال انفوستر للتقويم القطري خلال الفترة (2002-2010)	114
22	مكانة الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة(2011-2016)	115
23	دراسة مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر ومصر وتونس لسنوات(2016-2017-2018)	119

24	دراسة مقارنة وفق مؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال(الجزائر ،تونس،مصر) خلال السنوات(2015-2016-2017)	120

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات(2002-2017)	90
02	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة (2002-2017)	95
03	المكانة العالمية للجزائر في مؤشر سهولة بيئة أداء الأعمال في الجزائر(2010-2018)	97

مقدمة

تمهيد:

إن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لاختلاف ظروفها الطبيعية،الاقتصادية والسياسية.

وبالرغم من اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فان نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية ومنحه المزايا،التيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة وتطوير بيئة أعمالها للتكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد والانفتاح عليه.

حيث أن تسابق الدول النامية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحرص حكومتها على بدل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري المستقر والآمن، ويكمن في تحقيق تغيرات أساسية في مصادر النمو من النفط إلى القطاعات غير النفطية، وتنويع النشاط الاقتصادي ومن النشاط القطاعي العام إلى نشاط القطاع الخاص،ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير،ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية، وزيادة فرص العمل إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب لاقتصادياتها مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية" التي كانت عواقبها وخيمة وبالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات واضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية أو سلبية في نفس الوقت،حيث كانت أول مرحلة انتقالية من نظام مركزي إلى اقتصاد السوق، تماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار،وكذلك عقد عدة اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف والتي من شأنها إعطاء طفرة حقيقية لإيجاد مناخ استثماري مناسب جذاب لرفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات وتسهل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتماشيا مع هذه التحولات عملت الجزائر على بدل جهود لإعادة هيكلة اقتصادها وتطوير بيئتها الاستثمارية، من خلال تعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار أهمها المرسوم التشريعي 01-03 وذلك بغية تحسينها بوجه عام وزيادة إمكانيتها في الحصول على القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه خاص.

أولا- إشكالية البحث: مما سبق تبرز لنا الإشكالية التالية:

هل بيئة الأعمال في الجزائر مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1- ما هو واقع بيئة الأعمال في الجزائر؟

2- ما مدى تأثير بيئة الأعمال على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

3- ما هو حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مقارنة مع تونس ومصر؟

ثانيا- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- تمتلك بيئة الأعمال في الجزائر مؤهلات و إمكانات كبيرة .

2- تؤثر بيئة الأعمال في الجزائر بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- عرف حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر ومصر وتونس تدفق ضعيف جدا.

ثالثا- أسباب البحث :

هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى اختيار هذا الموضوع،نوجزها فيما يلي:

- بروز مصطلح بيئة الأعمال إلى الواجهة والتي أصبحت تشكل عامل أساسي في طرد أوجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الاقتصادية التي لا تزال محور الدراسات والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية.

- محاولة تسليط الضوء على قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم العراقيل التي تواجهها.

رابعا– أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها:

– أن الاستثمار الأجنبي يعتبر وسيلة أساسية في عملية التنمية حيث يجب أن يتوفر له الظروف الملائمة لتشجيعه، ومنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم التدفقات المالية المتاحة أمام الدول للنهوض باقتصادياتها.

– ويزداد أهمية في كون أنه يتوجب على الجزائر توفير بيئة جيدة من أجل استقطاب عدد كبيرمن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتسخير الإمكانيات وسياسات فعالة لاستقطابه.

– كما يتجلى أهميته كذلك في المكانة التي تحتلها بيئة الأعمال،إذ أن التدابير والإجراءات المتخذة ينبغي أن تحسن منه، ذلك بغية جذب الاستثمارات في مجالات مرغوبة لتحقيق أكبر المنافع الاقتصادية.

خامسا– أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

– دراسة الإطار النظري لبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر.

– استعراض بيئة الأعمال في الجزائر.

– استعراض الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،وإعطاء صورة واضحة للسياسات التي تمكنها من إثراء مختلف الآراء والتدابير العملية، بشأن رفع عجلة التنمية وإزالة كل العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

– إبراز مكانة الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية والإقليمية وما توصلت إليه الجزائر وما أصبحت عليه في الفترة الراهنة.

سادسا– المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم النظرية لبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه لتحليل تطور حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا معرفة وضعية الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

– أما الأدوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الكتب والمراجع باللغة العربية و الأجنبية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى المراجع الالكترونية ومختلف التقارير الصادرة عن منظمات دولية وإقليمية.

سابعا – الدراسات السابقة:

من بين الرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع ما يلي:

– دراسة بعداش عبد الكريم بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر(2007-2008) حيث طرح الباحث التساؤل التالي:هل فعلا يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالاقتصاديات المختلفة؟ وهل حدوث تدفق كبير لهدا الاستثمار إلى بلد ما دليل على سلامة السياسة الاقتصادية للبلد المضيف؟ وهل ذلك يعني بالضرورة أن بيئة الأعمال صارت ملائمة في البلد المذكور، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

* يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا والأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية واهتمام خاص، بالإضافة إلى عدم وجود تعاريف محددة للاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي أنتج اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين المختصين و الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

* رغم ضئالة حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول النامية مقارنة بنظيرها إلى الدول المتقدمة، إلا أن أهميتها النسبية مقبولة مقارنة بحجم الاقتصاديات.

* تناولت الدراسات السابقة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على القوانين و التشريعات ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بالإضافة إلى بعض المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار ولكن لفترات زمنية قصيرة لا تتجاوز الثلاث سنوات في كل الدراسات التي اطلعت عليها . وهي مدة لا تسمح بوضع استنتاجا صائبا يخص مدى تحسن أو استقرار أو تراجع مناخ الاستثمار في الجزائر، بل ينبغي استعراض هذه المؤشرات لمدة لا تقل عن خمس سنوات .لأن جل الظروف المؤثرة في بيئة الأعمال لا تتغير في الأمد القصير، خصوصا ما تعلق منها بقضايا الاقتصاد الكلي والسياسات العامة للدولة.

* لذلك عمدنا في هذا البحث إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال أطول فترة ممكنة توفرت لنا عليها المعطيات ذات الصلة.

* وقع تحسن كبير في بعض المؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر،ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار المحروقات.التي تمثل اليد الوحيدة للاقتصاد الجزائري.

– حيث أن دراستنا قمنا بتحليل بيئة الأعمال في الجزائر خلال الفترة(2006-2018) وهي مؤشرات محدثة لما توفرت لنا من بيانات و مؤشرات.

– دراسة ناجي حسين بعنوان " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر " وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، خلال الفترة 2006-2007، حيث طرح الباحث التساؤل التالي: هل يشجع مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي؟ حيث أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

* لا يتعلق موضوع مناخ الاستثمار بمدى القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فحسب بل أيضا بمدى تأثيره في حجم الاستثمار الكلي–محلي وأجنبي– وكفاءة أدائه. وعلى هذا الأساس فان المشكلة الحقيقية التي تواجه الاستثمار في الجزائر إنما ترجع بالدرجة الأولى لعدم ملائمته حتى بالنسبة للاستثمارات المحلية ذاتها.ولمعالجة هذا الوضع لا بد من إعادة النظر في العديد من المؤسسات القائمة والسياسات المتبعة ، وهو ما يدخل ضمن ما أصطلح على تسميته ب "الإصلاح الاقتصادي" بشكل عام.

* أنه لا يمكن للدولة الجزائرية أن تجعل من الاستثمار الأجنبي قاعدة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بإمكانها أن تجعله مكملا ومساعدا في تسريع وتيرة تطوير وتحديث القاعدة الصناعية .

* نقص الاتصالات مع مجتمع الأعمال الداخلية والخارجية عمل على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب على الرغم من كل الإصلاحات التي تقوم بها.

– حيث اعتمدنا في دراستنا على العديد من المؤشرات التي تناولته هذه الدراسة ولكن لسنوات محدثة وجديدة.

– دراسة فارس فضيل بعنوان " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية " خلال الفترة (2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2004، حيث ثم طرح الإشكالية التالية "ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هو دوره في التنمية المستدامة؟ ، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

* شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول النامية.

* يرتبط حجم تدفقات الاستثمار وكذا تحقيق القرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر.

– إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة للجزائر للسنوات (2002-2017).

– دراسة بن داودية وهيبة، بعنوان" واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995–2004) مع التركيز على حالة الجزائر ومصر،المغرب،تونس" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2004–2005، حيث طرحت التساؤل التالي: ما مدى توفر دول شمال إفريقيا على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟، وبعبارة أخرى هل مناخ دول شمال إفريقيا يشجع قدوم المستثمر الأجنبي أم لا؟ وفي حالة النفي ما هي السبل إلى تحسين مناخ الاستثمار بها و التالي تحسين قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة ما يلي:

* تعتبر كل من الإصلاحات الاقتصادية والمالية وكذا التعاون التكامل الإقليمي وعوامل هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* يعد نصيب دول شمال إفريقيا من الاستثمارات الأجنبي المناسب ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة،ومن الواضح أيضا وجود تفاوت كبير بين هذه الدول فيما يتعلق بنصيبها من الاستثمارات الأجنبية وبقدرتها على جذبها.

– بينما دراستنا تناولت واقع الاستثمار الأجنبي و كذا حجمه في الجزائر خلال الفترة (2002–2017).

– دراسة بعداش عبد الكريم بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005 " رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود و المالية، حيث طرح الباحث التساؤل التالي: هل فعلا يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالاقتصاديات المختلفة؟ وهل حدوث تدفق كبير لهدا الاستثمار إلى بلد ما دليل على سلامة السياسة الاقتصادية للبلد المضيف؟ وهل ذلك يعني بالضرورة أن بيئة الأعمال صارت ملائمة في البلد المذكور، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

* يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا والأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية واهتمام خاص، بالإضافة إلى عدم وجود تعاريف محددة للاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي أنتج اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين المختصين و الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية.

* رغم ضئالة حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية مقارنة بنظيرها إلى الدول المتقدمة، إلا أن أهميتها النسبية مقبولة مقارنة بحجم الاقتصاديات.

* تناولت الدراسات السابقة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على القوانين و التشريعات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى بعض المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار ولكن لفترات زمنية قصيرة لا تتجاوز الثلاث سنوات في كل الدراسات التي اطلعت عليها . و هي مدة لا تسمح بوضع استنتاجا صائبا يخص مدى تحسن أواستقرار وتراجع مناخ الاستثمار في الجزائر، بل ينبغي استعراض هذه المؤشرات لمدة لا تقل عن خمس سنوات . لأن جل الظروف المؤثرة في بيئة الأعمال لا تتغير في الأمد القصير، خصوصا ما تعلق منها بقضايا الاقتصاد الكلي والسياسات العامة للدولة.

* لذلك عمدنا في هذا البحث إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال أطول فترة ممكنة توفرت لنا عليها المعطيات ذات الصلة.

* وقع تحسن كبير في بعض المؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر،ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار المحروقات.التي تمثل اليد الوحيدة للاقتصاد الجزائري.

حيث أن دراستنا قمنا بتحليل بيئة الأعمال في الجزائر خلال الفترة(2006-2018) وهي مؤشرات محدثة لما توفرت لنا من بيانات ومؤشرات.

– دراسة فارس فضيل بعنوان " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية " خلال الفترة (2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، حيث ثم طرح الإشكالية التالية "ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هو دوره في التنمية المستدامة؟ ، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

* شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة إلى الدول النامية.

* يرتبط حجم تدفقات الاستثمار وكذا تحقيق القرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر.

– إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة للجزائر للسنوات (2002-2017).

ثامنا- صعوبات الدراسة:

تعرضنا إلى العديد من الصعوبات في هذا البحث أهمها:

- صعوبة حصر واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كثرة المراجع بالدرجة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر وقلتها من جانب بيئة الأعمال.
- عدم توفر معلومات لتحليل واقع بيئة الأعمال في الجزائر ضمن المؤشرات الدولية للسنوات الحالية.

تاسعا- هيكل الدراسة:

اتبعنا لانجاز هذا البحث الهيكل التالي :

- لمعالجة إشكالية البحث المطروحة،ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري ممثل بفصلين و الأخر تطبيقي ممثل بفصل واحد سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة.

- وقد تناولنا الجانب النظري لبيئة الأعمال من خلال مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مدخل لبيئة الإعمال ،والذي يحتوي على مفهوم بيئة الإعمال وعناصرها وتحدياتها أما المبحث الثاني يتضمن أساسيات حول بيئة الأعمال من مقومات ومبادئ وأنظمة وبصفة عامة الجانب النظري لها.

- أما الفصل الثاني فقد ركزنا فيه أيضا على الجانب النظري الاستثمار فقد قسمناه إلى مبحثين، فالبحث الأول يحتوي على مفاهيم حول الاستثمار وأنواعه وخصائصه أما المبحث الثاني فيتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة من أهداف ونظريات و محددات .

- كون دراستنا تربط بين بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل جاذبية بيئة الأعمال في الجزائر ومدي استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، حيث يتضمن المبحث الأول الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني يتطرق إلى بيئة الأعمال في الجزائر،أما المبحث الثالث فيتضمن تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر ومقارنتها بالدول تونس ومصر.

لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تتضمن أهم نتائج الفصول مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات وأخيرا أفاق البحث.

الفصل الأول:
بيئة الأعمال

تمهيد

للبيئة تأثير كبير لما تحتويه من متغيرات متعددة على منظمات الأعمال وعلى مجمل القرارات التي يمكن أن تتخذها، سواء كان ذلك بشكل مباشرأو غيرمباشر مما ألزم المنظمات أن تأخذ التأثير البيئي للأعمال بعين الاعتبار في مجال التخطيط لأعمالها المستقبلية،لأثره في تحقيق أهدافها، فقد تعاظم دور النشاط الاقتصادي في عالم اليوم وتسارعت وتيرة المتغيرات فيه بشكل استدعى من منظمات الأعمال مواكبة ما يحصل في البيئة المحيطة بها، وتختلف طبيعة هذه المتغيرات فمنها الاقتصادية ،السياسية ،التكنولوجية والاجتماعية، وكلما استجابة المنظمة لما يحدث في بيئتها كلما ضمنت استمرارها في السوق،وسنتناول في هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بمجال الأعمال، حيث يتضمن مبحثين:

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال

المبحث الثاني:أساسيات حول بيئة الأعمال

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال

تمثل بيئة الأعمال الملائمة والجاذبة للاستثمار،مطلبا أساسيا حيث تحقق عملية تكوين الثروة في معظم الدول المتقدمة،على مستوى مؤسسات الأعمال، إضافة إلى ذلك تمثل روح التنافسية سمة أساسية لأسلوب أداء الأعمال في تلك الدول.

حيث تعمل التدابير واللوائح كموجهات، يتعين على الدولة التحرك في إطارها، من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المحلية والدولية، لهذا فقد قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب:

المطلب الأول: تعريف عام لبيئة الأعمال.

المطلب الثاني: عناصر ومكونات بيئة الأعمال.

المطلب الثالث :تحديات بيئة الأعمال.

المطلب الرابع : خصائص بيئة الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال

هناك العديد من التعريفات لبيئة الأعمال لكننا سنكتفي بالإشارة إلى بعض منها.وقبل ذلك سنتطرق أولا إلى تعريف كل من البيئة والأعمال.

أولا- البيئة:

إن وجود حدود لكل منظمة يعني أن هناك شيئا –بيئة- خارج المنظمة،وقد عرف روبنز البيئة بأنها جميع العوامل والمتغيرات الواقعة خارج حدود المنظمة.[1]

وعرفها أيضا كلا من الكاتبين (voichوwren) بأنها " تلك الأحداث والمنظمات والقوى الأخرى ذات الطبيعة الاجتماعية،الاقتصادية ،التكنولوجية ،والسياسية، والواقعة خارج نطاق السيرة المباشرة للإدارة.[2]

كما تعرف كذلك بأنها "هي المجال الذي يحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، أوهي كل ما يحيط بالإنسان (أو بالمنظمة) من طبيعة ومجموعات بشرية، نظم بشرية وعلاقات شخصية".[3]

---

[1]- حسين حريم : **إدارة المنظمات(منظور كمي)** ، ط2 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،2009 ، ص:46 .

[2]- **مرجع نفسه**، ص :46.

[3]- ماجد عبد المهدي مساعد: **إدارة المنظمات(منظور كمي)** ، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 132.

ويمكن تعريفها كونها الإطار الذي تعمل أو توجد فيه المنظمة الاجتماعية.[1]

ثانيا- الأعمال : هناك ثلاثة منظورات تتوزع وفقا لها جملة التعريفات للأعمال عموما وهذه المنظورات هي الأعمال هي التجارة، الأعمال هي مجال العمل، الأعمال هي المنشأة فيما يلي:[2]

1-**الأعمال هي التجارة** : يمكننا تعريف الأعمال من هذا المنظور،على أنها تلك العملية التي تتم فيها إنتاج المنتجات من سلع وخدمات ذات القيمة الاقتصادية.

2-**الأعمال هي مجال عمل** : الأعمال هنا التخصص، الصنعة أوالتميز في تقديم منتج ما.

3-**الأعمال هي المنشاة:** حيث سيكون مفهوم الأعمال وفقا لذلك بهدف تحقيق الربح بإنتاج المنتجات التي تطلبها السوق.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الأعمال ماهي إلا مجموعة الأنشطة الإنسانية،الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها مجموعة من الأفراد بشكل متعاون لتحقيق جملة من الأهداف،هي إما تقديم سلعة أو خدمة مقابل ربح معين أو إما بضمان توفير الموارد لأنشطة الأعمال لمزاولتها .

ثالثا- بيئة الأعمال:

فقد عرفت على النحو التالي:

إن بيئة الأعمال هي" مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر" [3]، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهذا المناخ تتفاوت من بلد لأخر نذكر منها سياسات الاقتصاد الكلي(التضخم، سعر الصرف،سعر الفائدة)، الأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري، وعلى وجه الخصوص النظام الضريبي وقوانين العمل، والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر.

[1]- مؤيد سعيد السالم : **نظرية المنظمة(الهيكل و التصميم)** ، ط3، دار وائل للنشر، 2008، الأردن ، ص:110 .

[2]- فهمي زياد : **وظائف منظمات الأعمال(مدخل معاصر)** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص ص: 17-19.

[3]- سعيد النجار: **نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي** ، ط1، دار الشروق ، مصر،1991 ، ص : 126.

وعرفت أيضا بأنها " هي مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المؤسسات الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات"[1]،فالبيئة الجيدة لا تحتاج لتشريعات خاصة واستثنائية لجذب الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاتها مشجعة للاستثمار،وهي تشمل جميع جوانب نشاط المؤسسات ومحيطها الذي تنشط فيه، من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات ،التراخيص،تأمين التمويل ومستلزمات التشغيل،تسويق الإنتاج في الداخل والخارج للتعامل النقدي ،المالي والضريبي،بل وحتى الجوانب الاقتصادية والعامة التي تنشط المؤسسات فيها، فيؤثر عليها سلبا وإيجابا.

كما عرفها البنك العالمي بأنها" مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، التوسع، السياسات والسلوكيات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف ،المخاطر والعوائق أمام المنافسين".[2]

وإضافة على ذلك عرفها التقرير الاستثماري العالمي على أنها:" تلك الظروف والعوامل المؤثرة على توطين الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهه كالظروف السياسية السائدة واستقرارها،والعوامل الاقتصادية ودرجة التوازن، والاختلاف فيها والنظام القانوني و مدى وضوحه واستقراره".[3]

كما يمكن أن تعرف:" بوصفها مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الظروف والأوضاع سلبا،وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية"[4]،وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن بيئة الأعمال شاملة لكل العناصر أو المتغيرات التي يمكن أن تأثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الداخليين أوالخارجيين في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى، بما فيها من متغيرات اقتصادية ،اجتماعية،ثقافية وغيرها من المتغيرات.

---

[1]– بخته فرحات : **بيئة العمل وأثرها على التنافسية الدولية(دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)** ، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص تجارة دولية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ورقلة ، الجزائر ، 2010 ، ص: 52.

[2]– زايري بلقاسم،بلحسن هواري : **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة لملتقى متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،الشلف، الجزائر، يومي17–18افريل ، 2006 ، ص:13.

[3]– مؤيد سعيد السالم : **مرجع سابق**، ص: 110.

[4]– عبد الكريم بعذاش : **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996–2005)** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007–2008، الجزائر:59.

المطلب الثاني:عناصر ومكونات بيئة الأعمال

في فترة الخمسينيات من القرن السابق كان اهتمام معظم منظمات الأعمال ينصب فقط على متغيرات البيئة الخارجية الخاصة بها، وحتى عندما تحولت نظرة هذه المنظمات لأنشطتها من النظرة الروتينية إلى الرؤية الإستراتيجية، فإنها كانت تركز فقط على متغيرات البيئة الخارجية دون البيئة الداخلية، باعتبار أن هذه المتغيرات هي الوحيدة التي تؤثر على استمرارية المنظمة وعلى هذا فان المنظمة الناجحة هي تلك التي تنجح في التكيف أوالتغلب على المهددات التي تفرزها هذه البيئة واقتناص فرصها.ولهذا سوف نركز في دراستنا على البيئة العامة،حيث قسمت بيئة منظمات الأعمال إلى نوعين هما:

1- **البيئة الخاصة(البيئة الخارجية):** وهي تشمل الزبائن،الموزعين،الموردين،المنافسين،الحكومة والاتحادات العمالية، وهي القوى التي تؤثر على المنظمة وبطريقة مباشرة في حصول المنظمة على مواردها المختلفة.[1]

2- **البيئة العامة(البيئة الخارجية):** تعرف بكونها كل العوامل والأطراف التي هي خارج سلطة أصحاب وإدارة منظمات الأعمال ومهمة لبقائها، وتشتمل على البيئات الفرعية التالية:

2-1:العوامل الاقتصادية: قبل أن تبدأ أي شركة الاستثمار في بلد معين أو منظمة معينة، أوحتى تخطيط ذلك لابد أن تحتفظ بمعلومات كاملة وحديثة عن البيئة الاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة أو البلد ومن جملة المتغيرات الاقتصادية التي يجب على شركات العلاقات العامة للقارات معرفتها، وكذلك فيما يتعلق بالنظم الاقتصادية والتي تقوم بالتخطيط المركزي وفي المنطقة الأوسط تقع الدول الصناعية ولأوروبية ولليابان، كما يجب معرفة أيضا مستوى التقدم الاقتصادي لهذه الدول والذي يرتبط مباشرة باستقرارها السياسي.[2]

وتشمل إجمالي التغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنظمة مثل الوضع الاقتصادي العام والتضخم ومستويات الدخل،أسعار الفائدة،الناتج المحلي الإجمالي،مستوى البطالة وغيرها من العوامل المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية. ومن أهمها:[3]

---

[1]- حسين محمد،أحمد مختار: **إدارة التغيرالتنظيمي(المصادر والاستراتيجيات)** ، شركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،السودان ،2011 ، ص: 22.

[2]- نهال فريد مصطفى،نبيلة عباس : **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2002، ص:121.

[3]- أحمد يوسف دودين : **إدارة الأعمال الحديثة(وظائف المنظمة)** ، دار اليازوي العملية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص :56.

أ- ميزان المدفوعات والقيود على حركة التجار الدولية :إن الفارق بين الصادرات والواردات يعبر عن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وأي اختلال فيه تسعى الدولة لإحداث إجراءات لغرض الحصول على فائض كتقييد الاستيراد الذي يعطي الشعور بالأمان،كما له من نتائج سلبية فيما يخص ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وانخفاض جودة المنتج النهائي، فكل هذه المتغيرات يلزم على المنظمة أخذها بعين الاعتبار لتعزيز مركزها التنافسي بعد مدة .

ب- توزيع الدخل القومي: يختلف توزيع الدخل القومي من بلد إلى آخر حتى و إن تساوت كل منهم في قيمة متوسط الدخل القومي، ففي الدول النامية هناك فئتين من الأفراد، الأولى شديدة الثراء والأخرى شديدة الفقر، فتؤثر عملية وأساليب توزيع الدخل القومي في القدرة الشرائية للإفراد، وبالتالي في قدرتهم في الطلب على السلع والخدمات، وهذه المسألة تتطلب إدراك المنظمة وإمكانية تحليلها لانعكاس ذلك على الحصة السوقية لها وعلى مركزها الإستراتيجي في السوق.

ج-السياسات المالية والنقدية للدولة :ألا وهي سياسات تتخذ لعلاج الوضع الاقتصادي في الدولة حيث تتضمن:

- السياسة النقدية: تهدف إلى التحكم في قيمة النقود المطروحة للتداول في المجتمع وعلى أسعار الفائدة مما يؤثر على قيمة النقود المتوفرة للاقتراض وعلى استثمار الفرص[1].

- السياسة المالية: والتي تعتمد على النفقات الحكومية والضرائب،التي تعتبرها الحكومة من المبالغ التي تنفقها حيث تحدد نوع الصناعة التي يمكن أن تستفيد من هذا الإنفاق وتعد هاتين السياستين أدوات الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية، وانعكاسها على عمليات التنمية والتطور الاقتصادي للدولة،هناك عوامل تتحكم فيهما يمكن سرد البعض منها فيما يلي [2]:

- ✓ اتجاهات الأسعار ومستوياتها وأثارها على التكاليف والإيرادات في اتخاذ القرارات.
- ✓ تركيب الهيكل الاقتصادي وأهم القطاعات الاقتصادية في المجتمع وأهم مصادر الثروة.
- ✓ أنواع المناطق الحرة وانتشارها وأنواع المنتجات بها.
- ✓ الميل للادخار والإنفاق لدى الفرد.
- ✓ معدل التضخم.
- ✓ الضرائب والرسوم.

[1]- محمد أحمد عوض: **الإدارة الإستراتيجية (الأصول والأسس العلمية)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003 ، ص:92.

[2]- **مرجع نفسه** : ص :93.

2-2 البيئة الاجتماعيةوالثقافية:حيث تشمل كلما ما يتعلق بالسكان وقيمهم واتجاهاتهم،فالبيئة الاجتماعية تشمل السكان من حيث أعدادهم وخصائصهم وحاجاتهم أما البيئة الثقافية قد تشمل قيمهم وعاداتهم التي يتناقلونها عبر الأجيال وتنعكس على سلوكهم اليومي.

فمنظمات الأعمال تقدم سلع وخدمات للسكان وفق حاجتها ونوعها،حيث تؤثر على نوع الأعمال التي يمكن أن تقام أي على الفرص المتوفرة لذلك، فمنظمة الأعمال بحاجة إلى دراسة جوانب مهمة في هذه البيئة، وتختلف الأعمال من حيث الأمور التي تهمها: فقد تحتاج منتج الألبان معلومات عن مجموعة السكان الذين يستخدمون إنتاجه، وبغض النظر عن المؤشر التفضيلي كل الأعمال تحتاج الاهتمام بهذه البيئة.[1]

عناصرهما: تتكون من مجموع من المتغيرات التي تشكل السلوك والأداء في كل بيئة وهذه العناصر هي:

- الدين: قد تنفرد بعض المجتمعات بدين واحد أو تعدد فيها الأديان، ومن الأديان التي تسود اليوم في مختلف اتجاه العالم: الإسلام، المسيحية، الهندوس أو البوذية إلى جانب أديان ومعتقدات أخرى.
- القيم و الاتجاهات: والقيم هي معايير في ضوئها يقاس السلوك، وتساعد هذه القيم على شكل الاتجاهات، وهنا تقع على المدير الدولي مسؤولية أن يتولى تشخيص القيم التي تسود في الدولة التي ينوي ممارسة لنشاط فيها.
- اللغة: هي وسيلة الاتصال في المجتمع الواحد الذي يشتمل على خصائص ثقافية واجتماعية محددة. علما أنه قد توجد عدة لغات في مجتمع واحد، وتفترض هذه التباينات والتشابهات لذا يجب دراسة وتحليل أصل اللغة وانتشارها للاستفادة في اختبار طريقة الدخول إلى البلد المضيف.
- التعليم: يمكن توضيح جوانب الاختلاف والتباين في مستوى التعليم في المجتمع الواحد من خلال نسبة المتعلمين فيه.
- المنظمات الاجتماعية: يعد انتشار المنظمات الاجتماعية في مجتمع ما انعكاسا لمستوى الحضارة السائدة فيه، إذ تعمل المنظمات الاجتماعية على تحديد أدوار الأفراد وسلوكياتهم.[2]

[1]– سعاد نائف برنوطي : **(الخصائص والوظائف الإدارية)** ، ط3 ، دار وائل للنشر، 2004، ص :42.

[2]– شوقي ناجي جواد، هيثم على حجاز : **إدارة الأعمال الدولية** ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2010 ، ص ص :60-61.

2-3 العوامل القانونية: وتتمثل هذه العوامل بالتشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة وأسلوب الحكم والفلسفة التي يستند إليها نظام الحكم.[1]

و تعني كذلك تأثير التشريعات القانونية على أعمال المؤسسة من حيث دفع قوانين قد تعيق أو تعرقل عمل المؤسسة أو تضع قيودا على نشاطها أو تلك التي تساعد المؤسسة كالعناية بنمو القطاع الخاص.

ومن أهم العوامل القانونية التي تؤثر في منظمات الأعمال:

- قوانين الاستثمار.
- قوانين العمل.
- قوانين الضرائب.
- قوانين التصدير والاستيراد.
- قوانين حماية حقوق الملكية الفردية وغيرها من القوانين.

2-4 العوامل التكنولوجية: والمقصود بها تطور التكنولوجيا والتطور العلمي والبنية التحتية العلمية للمجتمع.[2]

– وتتضمن المعرفة بالاختراعات والاكتشافات الجديدة وسرعة التطور التكنولوجي وكيفية الإبداع في تقديم منتجات جديدة وخدمات متميزة ومتزايدة مما يعكس الإضافة التي يتوقعها الزبون في ضوء كم البيانات والمعلومات التي بحوزة المنظمة المعنية[3].

– حيث أن التكنولوجيا بمفهومها الواسع تؤثر بشكل كبير على المنظمة حيث تعرف على أنها مجموع المعرفة والأدوات التي يؤثر بها الإنسان في الأشياء المختلفة المكونة لعالمه الخارجي ويسيطر بواسطتها على المادة لتحقيق النتائج المخطط لها مسبقا، وبتعبير آخر تعني التطبيق والاستخدام العلمي المنظم للمعرفة الإنسانية في المجالات أو المهام العملية أو التكنولوجيا على اختلاف مستوياتها من المستوى الفردي، حيث يقصد بها هنا المهارات الشخصية.والمعرفة التي يمتلكها الفرد في التنظيم فيعني الطريقة التي يحول بها المدخلات إلى مخرجات تسمح للمنطقة في انتهاز العديد من الفرص الجيدة لها وقد تخلف أيضا تحديات كبيرة سواء من ناحية الموارد البشرية أو من حيث الصناعات الجديدة التي يمكن أن تنافس المنظمات بما تملكه من وسائل تقنية وحديثة.

---

[1]– احمد يوسف دودين: **مرجع سابق** ، ص:51.

[2]– علي عباس : **إدارة الأعمال الدولية**، ط1 ، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان ، 2009 ، ص :51.

[3]– مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: **ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات** ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2012 ، ص :20.

المطلب الثالث: تحديات بيئة الأعمال

نظرا لكون البيئة تضم مجموعة من المتغيرات والظروف الاقتصادية،الاجتماعية،السياسية والثقافية التي تحيط بالمنظمة ولا يمكن التحكم فيها، فهي تمر بعدة تحديات سواء كانت تتعلق بالبيئة الداخلية أو الخارجية.

أولا- تحديات تتعلق بالبيئة الخارجية لمنظمة الأعمال: وتتضمن ما يلي:[1]

1-عولمة المنافسة: تعتبر عولمة المنافسة مرحلة متقدمة للعولمة الاقتصادية،تزول فيها الحدود الجغرافية أو الوطنية أمام أنشطة المؤسسات مشكلة بذلك تحديا سوقيا بارزا ومن أهم ملامحها:

1-1 تحرير المبادلات التجارية على نطاق واسع: فمن أهم مظاهر العولمة تحرير المبادلات ورفع القيود عن التجارة الخارجية وذلك من خلال اتفاقيات **الجات** ووريثتها للمنظمة العالمية للتجارة أومن خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،وقد عزز هذا الاتجاه تفكك المعسكر الشيوعي.[2]

1-2 انحصار دور الدولة في الاقتصاد: منها هيئة النموذج الرأسمالي حيث تراجع دور الدولة، ولم يعد بمقدورها حماية المنظمات من المنافسة الأجنبية، مما يعني أن منظمات الأعمال في البلدان النامية أصبحت مهددة في أسواقها المحلية.

1-3 الخوصصة وتعاظم دور القطاع الخاص: بالمقابل فقد سجل القطاع الخاص تسارعا ملحوظا في زيادة أهميته واسترجاع مكانته عبر العالم وتكرس ذلك مع تسارع عمليات الخوصصة التي أصبحت شأنا عالميا.

2-**تزايد دور التكتلات الاقتصادية:** نظرا لما توفره التكتلات الاقتصادية خاصة الناجحة منها من المزايا والفرص التنافسية،فقد تزايد الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول والتي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا،ثقافيا،حضاريا وتاريخيا، وترابط مصالحهما الاقتصادية المشتركة،حيث تتراوح محاولات التعاون الاقتصادي بين حرية انتقال السلع والخدمات وإقامة بعض المشروعات المشتركة، وعقد اتفاقيات التبادل وحرية انتقال رؤوس الأموال.

3- **انتشار الشركات متعددة الجنسيات:** تشكل الشركات متعددة الجنسيات مظهر بارزا في الأسواق الدولية خاصة في البلدان النامية، فأصبحت تهيمن أسواقها بفعل نفودها الاقتصادي ،المالي والسياسي،

---

[1]- وهيبة مقدم : **مرجع سابق** ، ص ص:57-59.

[2]- احمد بلالي : **الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة** ، مجلة الباحث ، العدد 6، جامعة ورقلة ، الجزائر ،2008، ص: 98.

كما بدأ تزايد اتجاه الشركات بشكل كبير نحو كل من الاندماج والاستحواذ، لتدعم مراكزها التنافسية في الأسواق.وقد أصبحت الأعمال الدولية تتمركز في أيدي عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات،مما أدى ظهور احتكار بسبب امتلاك هذه الشركات لرؤوس أموال ضخمة واستثمارات في دول مختلفة.

4- **تزايد ضغط المجتمع المدني على منظمات الأعمال:** حققت المنظمات غير الحكومية تعاطفا شعبيا كبيرا. وتمكنت من كسب ثقة المستهلكين في وقت قصير،حيث أنه ابتدءا من التسعينات من القرن الماضي أصبحت منظمات الأعمال تواجه ضغوطات متعددة من عدة جهات منها،المنظمات غير الحكومية ،منظمات حقوق الإنسان ومنظمات حماية البيئة.

5- **بروز التجارة الالكترونية:** حيث تمثل شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل الكترونيا بدلا من التبادل المادي والاتصال المادي المباشر، فالأعمال المعاصرة تتميز بتنامي إمكانيات التوريد،المنافسة العالمية وتوقعات العملاء،استجابة لمثل هذه التطورات النوعية بدأت منشات الأعمال في أرجاء العالم المختلفة بإحداث تغيرات في تنظيماتها وعملياتها على حد سواء.[1]

6- **الاهتمام بالأخلاق والقيم:** تتضمن الأخلاق التسويقية،كأحد أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية والمعايير التي تحدد الممارسة المقبولة في التسويق،التي يمارسها الأفراد والمجاميع في اتخاذ قراراتهم تقرر من قبل أصحاب المصالح المختلفة وبيئة المنظمة الأخلاقية،لما تنحرف الأفعال التسويقية عن المعايير المقبولة،فان ذلك يؤدي إلى تعطيل العملية التبادلية وعدم رضا الزبائن،فالأخلاق تعكس علاقة الأفراد الصحيحة فيما بينهم إضافة إلى تبني قيم المجتمع المتجه إليه[2].

7-**التكنولوجيا:** يجب على مديري المنظمات المعاصرة مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشراء المعدات الجيدة لتتمكن من تحقيق ميزة تنافسية لها.

ثانيا- تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية لمنظمات الأعمال:

تواجه منظمات الأعمال حاليا تحديات متعددة ومختلفة، أهمها ما يلي:[3]

- ✓ تزايد دور النقابات واتحادات العمال، حيث أصبحت تشكل قوة ضغط على منظمات الأعمال وتؤثر بشكل كبير على سير أعمالها واستراتيجياتها.

---

[1]- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق : **الأعمال الالكترونية** ، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص :199.

[2]- نظام سويدان : **التسويق المعاصر** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009، ص ص :423-424.

[3]- مقدم وهيبة : **مرجع سابق** ، ص : 46.

- ✓ انتقال المنافسة من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، مما ألزم منظمات الأعمال بضرورة الاهتمام بالمتغيرات العالمية، مثل تحقيق الجودة وضمان البقاء في الأسواق.
- ✓ إتمام العمل الادراي وترسيخ متطلبات الإدارة الالكترونية وتطوير طرق العمل الإداري.
- ✓ تزايد أهمية الشفافية في العمل الإداري،الممثلة بوضوح في قوانين الإجراءات والسماح للمعلومات بالتدفق الحر والابتعاد عن الغموض والتعتيم على المشكلات.
- ✓ أهمية استقطاب الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية،وتلك المنخرطة في عالم المعلوماتية والاتصالات التكنولوجية المتحكمة في أساليب العمل الإداري الحديث وذات التفكير الإبداعي.

المطلب الرابع: خصائص بيئة الأعمال

هناك العديد من الخصائص لبيئة الأعمال، حيث حدده" **Stephen shohteel**" أربع خصائص لها:[1]

1- التعقيد: وتشير إلى العدد الكلي المطلق من العوامل الموجودة في البيئة المحددة للمنظمة، حيث تتسم البيئة البسيطة بوجود عدد قليل من العناصر، بينما البيئة المعقدة تشمل على العديد منها.وتلك العناصر والتدخلات يمكن أن تؤثر على هيكل المنظمة، فالمنظمة التي تعمل في بيئة معقدة يمكن أن تستعين باستشاريين دوي خبرات للإدارة والتعامل مع هذه العوامل.فشركة جنرال موتورز التي تتعامل في بيئة معقدة للغاية لابد أن تكون لديها استشاريين في التخصصات المحاسبية القانونية،التدريب،التطوير، وخبراء للتخطيط الاستراتيجي حتى يمكنها النجاح في ظل هذه البيئة المعقدة.

2- التنويع: إذا كان التعقيد يشير إلى عدد العناصر التي توجد في بيئة المنظمة المحددة.فان التنوع يشير إلى أي مدى تختلف وتتنوع وتتباين هذه العناصر أوالعوامل،حيث تتسم البيئة المنسجمة بقلة عدد العوامل الموجودة بها من غيرها، إذ أن التغير البيئي ينحصر بين الثبات تبقى بدون تغير تقريبا لمدة أشهر أو سنوات.أما البيئة الديناميكية فإنها تكون دائمة التغير وفي اتجاهات غير متوقعة، ومن أمثلة المنظمات التي تعمل في ظل ظرف أو بيئة ديناميكية هي الشركات المنتجة للكمبيوتر، حيت تتسم بالتغير السريع والتطور التكنولوجي السائد في صناعة الكمبيوتر.

3- التغير: يعتبر التغير أمر لا مفر منه ولكن بعض البيئات تتغير بشكل أكبر وأسرع، وبالتالي تصبح أقل قدرة على التنبؤ بها من غيرها،والتغير البيئي ينحصر بين الثبات والاستقرار.فالبيئة المستقرة أو الثابتة تبقى بدون تغير تقريبا لمدة شهر أو سنوات.أما البيئة الديناميكية فإنها تكون دائمة التغير وفي اتجاهات غير متوقعة.ومن أمثلة المنظمات التي تعمل في ظل ظرف أوبيئة ديناميكية هي الشركات المنتجة للكمبيوتر،حيث تتسم بالتغير السريع والمستمر والتطور التكنولوجي السائد في صناعة الكمبيوتر.

[1]- علاء عبد الغني محمود : **إدارة المنظمات** ، ط1، دار صفاء للنشر التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص :393.

4- **عدم التأكد:**[1] ويشير إلى المدى الذي يمكن في نطاقه التنبؤ بالتغيرات في بيئة المنظمات وقد أكد جيمس تومسون على أهمية عدم التأكد بالمنظمات.حيث أشار إلى أنه يمثل أحد المشاكل الجوهرية للمنظمات المعقدة. وأن أهم المهام الرئيسية للإدارة هو التلاؤم مع عدم التأكد،لأنه لا توجد منظمة لابد أن تكون قد مارست (مرة) بعدم التأكد.ولا توجد منظمة تتعامل في ظروف التأكد التام،حيث لا تستطيع التنبؤ بشكل كامل ومؤكد بما سيحدث في البيئة.ولا شك أن توافر المعلومات الملائمة والدقيقة يقلل من هذه المشكلة،إذ تحاول المنظمات تجميع قدر من المعلومات حول أنشطتها بهدف تقليل ظروف عدم التأكد، وهنا تبرز مشكلة تأليف الحصول على المعلومات والفائدة منها، لأنه في كثير من الأحوال تزيد التكلفة على العائد حتى أن المنظمات في بعض الأحيان قد تقبل قدرا من عدم التأكد على أن تحصل على معلومات عالية التكاليف.

[1]– علاء عبد الغني محمود: **مرجع سابق**، ص: 395.

المبحث الثاني: أساسيات حول بيئة الأعمال

تسعى العديد من الدول إلى توفير بيئة أعمال مناسبة وجيدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،لذلك وضعت العديد من القوانين والإجراءات وتبنت العديد من السياسات والمبادئ والمقومات من أجل ذلك، ولكن بما هو ملحوظ هناك كذلك ارتباط وثيق بين مفهومي البيئة والمخاطرة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مقومات بيئة الأعمال

المطلب الثاني: مبادئ وأنظمة بيئة الأعمال

المطلب الثالث: المخاطرة وبيئة الأعمال.

المطلب الأول:مقومات بيئة الأعمال

تتركز بيئة الأعمال على عدة مقومات في المجالات الرئيسية التي وردت في تقرير التنمية الصادرة عن البنك الدولي في العناصر التالية:

- الاستقرار والأمن.
- اللوائح التنظيمية.
- التمويل والبنية الأساسية.
- الحكم الراشد.

1-**الاستقرار و الأمن:**[1] لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي شكل من أشكال العنف سوى القضاء على كافة الاستثمار المنتج تقريبا، ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي العتبة الضرورية لتوفر مناخ الأعمال سليم، فالأوضاع غير المستقرة تأثر بشكل كبير على البيئة من خلال التأثير على حقوق الملكية، كما يرتبط الفساد السياسي عدم استقراره ارتباطا وثيقا والذي يؤدي إلى انعدام المنافسة الحرة والضبابية في القواعد القانونية المنظمة،مما يؤثر على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي في إطار واضح من القواعد المعلنة المعروفة .

[1]- عثماني ميرة : **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2012 ، ص : 75.

فعدم وجود استقرار يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم كذلك فان توفر الشروط الاقتصادية والقانونية المستقرة تسمح بضمان جومن الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين، فالشرط الأول لدخول الاستثمارهو توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه.

– ولكن بيئة الأعمال لا تقتصر فقط على الاستقرار السياسي والأمني، بل أنها تتطلب نوعا من الاستقرار القانوني أيضا، لأن القرارات الاقتصادية هي تصرفات قانونية تمنح حق التصرف في الملكية، حيث ترتبط الجهود بالمكاسب فيؤكد للشركات أنها ستجني ثمار استثماراتها.

ويتطلب تحسين أمن حقوق الملكية على محاور أربعة رئيسية:

- ✓ التأكد من حقوق ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى.
- ✓ تسهيل انفاد العقود.
- ✓ الحد من الجريمة.
- ✓ إنهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض.

2- **اللوائح التنظيمية والضرائب:**[1] إن الأسلوب المتبع من طرف الدول والحكومات لتنظيم عمل الشركات و المعاملات و فرض الضرائب عليها دور بارز في تشكيل مناخ الأعمال، فاللوائح التنظيمية السليمة تعالج إخفاقات الأسواق التي تفوق الاستثمار المنتج، كما ستجنى ثمار استثماراتها.

3- **التمويل والبنية الأساسية:**[2]حيث تتضمن:

3-1 التمويل: ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل من المشكلات المتعلقة بالمعلومات، وغالبا ما يزيد تفاقمها وافتقارها إلى الأمن،كما أن التدخلات الحكومية غالبا ما تزيد الأمر سوءا ولقد ظهرت استطلاعات رأي المستثمرين، قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط يحتل التمويل الترتيب الأول بين أكبر القيود المعيقة للاستثمار.

3-2 البيئة الأساسية: حيث ترتبط البيئة الأساسية أو الهياكل القاعدية بعملية التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا من حيث أنها عنصر من عناصر البناء الاقتصادي، ولما كانت هذه البيئة الأساسية تشمل أهم المرافق الاقتصادية فان الدول التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أن توفر ظروفا جيدة لنشاط أعمالها،وأن تحوز على القدر الكافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى

[1]– ميرة عثماني : **مرجع سابق** ، ص: 75.

[2]– **مرجع نفسه** : ص: 75.

العالمي،فتظهر مسألة البيئة الأساسية أو المنشآت القاعدية في صدارة الإشكالية المعاصرة للتنمية والتوازن الجهوي، ويعتبر بلا ريب أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وقد بين تقرير البنك العالمي تحت عنوان"منشآت قاعدية من أجل التنمية" أهمية هذا القطاع الحيوي، وأشار في هذا الموضوع على أن نوعية المنشاة القاعدية تساعد في فهم سبب نجاح بلد معين، أو إخفاق بلد أخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته،التحكم في نموه الديموغرافي، تقليص مستوى الفقر وتطهير المحيط ،من المؤكد أن قدرتها والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة،إذ أن ارتفاع رأس مال المنشأة القاعدية بنسبة 1% يعادل ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% أيضا.

إن حالة ووظيفة البيئة الأساسية تؤثر تأثيرا كثيرا على القرار الاستثماري لذا عديد المستثمرين حيث نجدها تشمل الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق،الموانئ، المطارات ،السكك الحديدية،شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية،خطوط أنابيب النفط والغاز)، وتلعب الدولة دورا هاما في توفير وتحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فان سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة من أخرى فان التجهيز مكلف جدا وله أهمية إستراتيجية، حيث هناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج الإجمالي لدول شرق أسيا، وبين مستويات الاستثمار في البيئة الأساسية فالبلد النامي المتوسط يستثمر4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البيئة الأساسية[1]، وفي المقابل فان اقتصاديات شرق أسيا ذات الأداء المرتفع استثمرت في ذلك مابين 6% و 8% .

4- **الحكم الراشد:**[2] يظهر أنه من الصعب حصر إدارة الحكم المعقد المتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة وهي تتراوح بين حكم القانون، محاربة الفساد وفعالية القطاع العام، وصولا إلى قدرة المواطنين على التعبير"الديمقراطية"، إلى أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وأراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية،كما أن ندرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في العديد من الدول يصعب مهمة قياس الحكم بشكل تجريبي، إلى أنه بالرغم من ذلك فالاعتماد على الدراسات سابقة وتجميع البيانات التجريبية المتوفرة في مؤشرات عريضة لإدارة الحكم يمكن أن يدعم البيانات حول العديد من الدول، ومهما تعددت تعاريف الحكم الجيد، ومهما تنوعت محتوياته، فانه يمكن تحديده في مجموعة من العناصر الأساسية وردت في وثيقة البنك العالمي لسنة1992 وهي:

[1]- زايري بلقاسم ، بلحسن هواري : **مرجع سابق** ، ص :13.

[2]- ميرة عثماني : **مرجع سابق** ، ص: 76.

- تسيير القطاع العام.
- المسؤولية.
- دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية.
- الإعلام والشفافية.

المطلب الثاني: مبادئ وأنظمة بيئة الأعمال:

تمثل الأنظمة الأساسية لوضع بيئة الأعمال صحيحة ومشجعة لترقية الاستثمارات في الشروط التالية: شرط الشفافية والتناسق، شرط الحركية وشرط الاستقرار.

أولا- شرط الشفافية والتناسق: يقتضي هذا الشرط أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة، وبدون تميز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أوغير مقيمين في البلد،الحصول عليها والاستفادة منها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ تقنين النظام أو شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة، ذات طابع تشريعي بقانون الاستثمار، وبعد استقرار قوانين الاستثمار،لايتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على بلد تتميز تشريعاته بالغموض.
- ✓ إنشاء جهاز أو هيئة تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب على نظام ترقية الاستثمارات في البلدان النامية أن يتضمن مبدأين أساسيين باعتبارهما ميزتين ضروريتين لتحقيق شرط الشفافية و التناسق وهما:

1. مبدأ حرية الاستثمار: هذا المبدأ تحقيق استثمار معين، عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون تمييز أو تصريح مسبق، ذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية ،المحيط والمستهلك.
2. مبدأ عدم التمييز: يتضمن هذا المبدأ أن تكون المعاملة نفسها وعادلة بين كافة المستثمرين، وذلك من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية شرطا ضروريا، مقارنة بأهمية ضمان استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطا بالغ الأهمية.

- إذا فان خلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات وإقامة نظام تحفيز شفاف ومتناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين.

[1]- بخته فرحات: **مرجع سابق** ، ص :54.

حيث أن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب معه تغطية معيارين أساسيين هما:

أ- معيار التطابق: يقتضي وجود توافق بين النظام الخاص لتشجيع الاستثمار(أي الامتيازات الممنوحة) وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام.

ب- معيار تلقائية التعاقد: تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصارم لمعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات وللتقليص من العراقيل التالية:

- ✓ الحذر والتحكم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة البيروقراطية والقطعية.
- ✓ ثقل إجراءات التنفيذ والتحكيم في حالة وجود نزاعات.

ثانيا: شرط الحركية يتعلق هذا الشرط أساس برأس المال وأدرج لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها ويستلزم هذا الشرط ما يلي:[1]

1- مبدأ آلية أو تلقائية التحويل: يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلية دون ترخيص مسبق كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

2- مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة: يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها، ويستوجب تحقيق هذا المبدأ، خاصة في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ما يلي:

- ✓ وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي ينتج يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدل وحيد.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية، وذلك بفرض ضمان التمويل الضروري لتحقيق واستغلال المشاريع الاستثمارية.
- ✓ إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

ثالثا – شرط الاستقرار:[2] لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات السياسية والاقتصادية(مخاطر نزع الملكية والتأميم، مخاطر الحروب،الانتفاضات الأهلية، مخاطر تحويل رأس المال،العملة الصعبة...) تبعا لدرجة التحقيق الفعال لهذا الشرط،الأمر الذي يقتضي الشعور بالأمان والطمأنينة في البلد المضيف،

[1]- بخته فرحات: **مرجع سابق** ، ص: 55 .

[2]- **مرجع نفسه** ، ص : 56.

بمعنى ضمان الاستقرار السياسي،الاقتصادي،الاجتماعي والقانوني من جهة،ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من جهة أخرى.

المطلب الثالث:المخاطرة وبيئة الأعمال:

إن الحديث عن المخاطرة يرتبط في النهاية بطبيعة بيئة الأعمال السائدة، والتي ذكرناها سابقا أنها تعبر عن مجموعة الأوضاع المكونة للبيئة التي تتم فيها العملية الاستثمارية والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات، فالمخاطرة بالبيئة لأي بلد بمعني تعرضها لخسارة ناتجة عن الإقراض الخارجي أو عن استثماراها خارج حدودها إذ يوجد العديد من المخاطر التي تتعرض لها بيئة الأعمال نذكر منها:

1- **المخاطر التنافسية:**[1] مثل خوف الشركة من التقليد، كأن يقوم منتج بتقليد سلعتها دون أدنها،أو بمجرد أن تسبقها شركة تنتج سلعة بديلة وتدخل سوق بلد قبلها،وهذه المخاطر تجعل الشركة تسارع بدخول بلدان أخرى، خاصة إذ كانت سلعتها سهلة التقليد أو كانت القوانين في ذلك البلد لا تحمي براءة الاختراع.

2- **المخاطر السياسية:** "إن الهدف من التنبؤ بالمخاطر السياسية في أي بلد هو معرفة نسبة احتمال وقوع أحداث مستقبلية، قد تؤدي بعض الأعمال التي يقوم بها النظام السياسي الحاكم في البلد إلى إضفاء الغموض عليه أوعدم القدرة على فهم وتفسير سياساته، وتوجهاته المستقبلية المحتملة، واحتمالات التغيير، مما يثير القلق والمخاوف حول الاستثمار فيه" [2]

كما تؤثر العوامل السياسية على أداء المشاريع الاقتصادية، لذلك لابد من تحليلها بدقة ومحاولة التخلص منها بالتنويع[3].

حيث ترتبط هذه المخاطر بمجارات القرارات، العفوية،ومصاحبة لمجموعة اهتمام معينة وتكون تأهيلية لارتباطها بالإجمال جذب الدعم،أوالحياد.[4]

3- **المخاطر المالية:**[5] في القطاع المالي يأتي اتخاذ القرار عن موضوعات مثل الاستثمارات، والائتمان، وحصص البيع والشراء ومصاحبا للمخاطر بصفة عامة.ولكن يتزايد النظر إلى المخاطر المالية على أساس أوسع ليس مخاطر للقرارات نفسها في أي تنظيم فقط، وإنما كمخاطر تصاحب الهياكل،والعمليات

---

[1]– بخته فرحات، **مرجع سابق** ، ص: 57.

[2]– علي عباس : **إدارة الأعمال الدولية** ، ط1، دار الميسرة للنشروالتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن، 2009 ، ص : 248.

[3]– قاسم نايف علوان : **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)** ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،2009 ، ص:357.

[4]– سيرور علي إبراهيم سرور: **إدارة المخاطر** ، دار الريح للنشر،2007، ص : 94.

[5]– سيرور علي إبراهيم سرور: **مرجع نفسه** ، ص :91.

الإدارية،الموارد البشرية،والثقافية التي تؤثر كلها على عمليات اتخاذ القرار أيضا مثل احتمال إصدار السلطات النقدية في بلد.

– إن الإجراءات التي تحد من عرض النقود، أومن قدرة الشركة الأجنبية على الاقتراض محليا،أو سهولة الحصول على الشركات أو طرح أسهم للاكتتاب العام، في البلد الذي تنوي الشركة للاستثمار فيه، وكل هذا ينعكس على سيولة التي قد تتطلبها الاستثمارات، ووفرت رأس المال اللازم.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال:

توجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الأعمال في الدول والتي تعبر عن الأوضاع في دوله ما، كموقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، حيث أنها ليست دقيقة لكن لديها أهمية بالغة في اتخاذ القرارات أهمها:

أولا: مؤشرات التقييم الإقليمية: تم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

1- **المؤشر المركب لمناخ الاستثمار:**[2] تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان استثمار سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة،المحفزة والجاذبة للاستثمار،هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم ،وسعر الصرف غير مغالى فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي ،التجاري والاستثماري.

2- **تقرير التنافسية العربية:** يصدر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت مند سنة 2003، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين[3]،العوامل الوظيفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية،والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكاملة،وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012 أربع أعداد من تقرير التنافسية العربية.

---

[1]– بخثة فرحات : **مرجع سابق** ، ص :57.

[2]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : **مناخ الاستثمار في الدول العربية2002** ، الكويت ، ص : 28.

[3]– منير نوري: **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ،عدد4 ، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، جوان 2006، ص :27.

ثانيا: مؤشرات التقييم الدولية: تتمثل في:

1- مؤشرات تقويم المخاطر القطرية: تهدف الوكالات والهيئات المعتمدة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية من أجل السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات الاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

1-1 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:[1] يصدر شهريا عن مجموعة "prs group" الدليل الدولي للمخاطر القطرية مند عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. حيث يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية التي تشكل نسبة 50% من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية،الاقتصادية والتمويلية ويغطي المؤشر 18 دولة عربية بأصل140 دولة شملها مؤشر 2006.[2]

1-2 مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني بمعدل مرتين في العام الأول في مارس والثاني في سبتمبر، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس مال المستثمر وأرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي يسجلها من صفر إلى 100نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية التنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلف وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر.[3]

1-3 مؤشر الانتستيتوشنال انفستور للتقويم القاري: يصدر عن مجلة الانستيتوشنال انفستور مرتين سنويا(مارس سبتمبر) مند عام 1998، يتم تصنيف الدول وفق التدريج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقييم الدول إلى ثلاث درجات : مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطرة المرتفعة جدا.[4]

1-4 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:[5] يقيس هذا المؤشر مخاطر عدم قدرة الدول على السداد،ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركة بأداء الاقتصادي المحلي وبالأوضاع السياسية،الاقتصادية، بالاستناد

---

[1]– بخته فرحات: **مرجع سابق** ، ص: 60.

[2]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2002** ، مرجع سابق، ص : 64.

[3]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت2008** ، ص ص :124-125.

[4]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت2003** ، ص : 78.

[5]– **مرجع نفسه** : ص ص:78-80.

إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية،مخاطر نقص العملة،الانخفاض المفاجئ في قيمتها ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي، و صنف المؤشر إلى:

أ- درجة الاستثمار A: وتنقسم إلى أربع مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة وسجل السداد جيد جدا وإمكانية بروز المخاطر لعدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية، استقرار أوبروز سجل مدفوعات لدولة ما تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء حالة مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية،رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

ب- درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاث مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة سياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في الدولة مما يجعل سجل السداد من سيئ جدا إلى أكثر سوءا.

1-5 مؤشر وكالة دان أند برادسترين للمخاطر القطرية: يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود.

2- **مؤشر التنافسية العالمي:** يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية،قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية،يعتبر كذلك أداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال فيتكون من مؤشرين فرعيين:

- مؤشر النمو للتنافسية:يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر تكنولوجيا،مؤشرالمؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.

– مؤشر الأعمال التنافسية: يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشاة في تحقيق التنافسية.[1]

– حيث يقيس مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيرها على مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية.[2]

3- **مؤشر الحرية الاقتصادية:**[3] تم اعتماد هذا المؤشر مند سنة 1995 ويصدر عن معهد هيرتاج فاونيش" وصحيفة""وول ستريت" سنويا ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية، ويصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي:

- ✓ اقتصاد حر: من واحد إلى واحد فاصل تسعة وتسعون نقطة.
- ✓ اقتصاد شبة حر: من اثنين إلى اثنين فاصل تسعة وتسعون نقطة.
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة: من ثلاثة إلى ثلاثة فاصل تسعة وتسعون نقطة.
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة جدا: من أربعة إلى خمس نقاط.

4- مؤشر الشفافية:[4] أصدرت منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية مند عام1995، لتنعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المصادر والمعلومات المتعددة تحدد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها.

5– **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، بصفة دورية سنويا مند عام1990، يتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي:

- ➢ طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة يتراوح بين 25 و85 سنة.

---

[1]– عمر يحياوي : **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر للفترة2002-2010، مذكرة مكملة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،2012–2013، ص:17.

[2]– خالد راغب الخطيب : **مرجع سابق**، ص: 230.

[3]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية : **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** ، الكويت،2001، ص :80.

4– منصوري الزين : **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي،2005، ص: 145.

- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين 0% و 100%.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلية الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40 الف دولار.

– **دليل المؤشر:** يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر: مؤشر التنمية بشرية من 80% أو أكثر،مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79%، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50%.[1]

6- **مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:** أطلق هذا المؤشر لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي عام 2012 لتقييم مدى نجاح جهود الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر وفي سنة2002 راجعت الأنكتاد هذا المؤشر ليصبح مؤشرين:

– الأول يقيس قسمة القطر من تدفقات هذا الاستثمار عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة، أما الثاني فهو مؤشر الإمكانات الذي يستند إلى 8عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي لإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير من الدخل الوطني.[2]

7- **مؤشر سهولة أداة الأعمال:** يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك خلال وضع أسس لقياس مقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنمية الدول المعنية الذي يعد من العقبات، لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري،يستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من مؤشر بدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.[3]

---

[1]– محمد عمر باناجة: **الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر ، شتاء2009 ، ص:152.

[2]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002 ، **مرجع سابق** ، ص ص :119–120.

[3]– تقرير المناخ في الدول العربية، 2004، **مرجع سابق**، ص:104.

8- **مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:**[1] يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستخدم المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 3 مكونات هي:

أ – مؤشر البيئة الاقتصادية: (يتضمن21عنصرا تغطي المؤشرات اقتصادية رئيسية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

ب – مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية: (يتضمن21عنصرا تعطى مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

ج – مؤشر البيئة الاجتماعية: (يتضمن21عنصرا تغطي مؤشرات التنمية،الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

9- **مؤشر الائتماني السيادي:** تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، ويعتبر التقييم الائتماني الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشر لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي ،الاجتماعي ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.[2]

[1]– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2004 ، **مرجع سابق** ، ص :60.

[2]– **مرجع نفسه** ، ص: 97.

خلاصة الفصل:

إن بيئة الأعمال لا تقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط، ولكنها تتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، بما فيها من درجة التجانس اللغوي والديني، وان تهيئة المناخ الاستثماري الجيد وكذا ترقيته تعد من أهم التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في الجزائر والتي تعاني من نقص كبير، والذي بدوره يعكس لنا المخاطر والوضعية التي سيكون عليها المستثمر الأجنبي الذي يرغب بالاستثمار في بلد ما.

وختاما نستخلص أن لكل بيئة مقومات ومبادئ خاصة بها، حيث أن هذه المقومات قد تكون عامل قوة وجذب للمستثمرين أو تكون عامل ضعف يجب السعي لتحسينه. فأغلبية الدول تلجأ لتقييم بيئة أعمالها من خلال العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي تساعد المستثمر الأجنبي لمعرفة وضعية الاستثمار في هذا البلد.

الفصل الثاني:
الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تسعى معظم الدول وخاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين بيئة أعمالها، والذي يعتبر شيئا مهما يراعيه المستثمر الأجنبي،تجنبا للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه بالإضافة إلى ما تقدمه الدولة من حوافز وضمانات اللازمة لاستقطابه ومن هنا سوف نركز اهتمامنا على المفهوم العام للاستثمار وأهم عناصره بالإضافة للتطرق إلى مختلف مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته.ولذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : مدخل للاستثمار

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مدخل للاستثمار

أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية وغيرها من التخصصات، وشهد هذا المصطلح تطور مماثل في دراسته ومجالاته المختلفة، فلقد تعددت خصائصه وأهدافه،بالإضافة إلى العوامل المتحكمة فيه، والتي قد تؤثر عليه إما سلبا أو إيجابا، ولطالما ارتبط مفهوم الاستثمار بالمخاطر التي تنجم عنه، ومن هنا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أربع مطالب فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار وأهدافه.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار والعوامل المتحكمة فيه .

المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

هناك عدة تعريفات للاستثمار وذلك وفق العديد من المفاهيم نذكر منها:

حيث عرفه المفهوم المحاسبي على أنه " عبارة عن تيار من الإنفاق النقدي خلال فترة زمنية معينة، ويقصد به المحافظة على رصيد رأس المال والتنمية عن طريق الإنتاج أوشراء السلع أوالمعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل مباشر أوغير مباشر"[1]، وعموما فان الاستثمار عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال أوالطاقة الإنتاجية للمشروع أو المجتمع سواء بالكشف عن الثروات الطبيعية أو استغلالها استغلالا أمثل.

كما يعرف أيضا وفق المفهوم الاقتصادي بأنه ""هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه"[2]،مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد، وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي.

كما يمكن تعريفه كذلك بأنه "هو الموجودات ذات العمر الإنتاجي الطويل نسبيا،وهي قيم مادية ومعنوية ،والتي اقتنتها المؤسسات لغرض الاستعمال المباشر وغير المباشر في العملية الإنتاجية أوالتجارية والخدمية وليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها " [3].

---

[1]– خلف بن سليمان ألسفودي : **شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي** ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1998، ص :28.

[2]– دريد كمال آل شيب : **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص:17

[3]– **مرجع نفسه** : ص: 16.

ويمكن أن يعرف أيضا "على أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل هده التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى بها المستثمر عن رأسماله"[1] أخدين بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل و تتجاوز معدل الخصم.

وعرف كذلك "على أنه العائد المحتمل أي غير مؤكد الحصول عليه وبمعنى محدد فان قرار الاستثمار يرتبط بوجود عائد ما، وهدا العائد المرتبط بمستوى مخاطر معينة ".[2]

ويمكن تعريفه أيضا بأنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية التي يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي" .[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار ما هو إلا مجموع التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات لرأس المال الأصلي الذي ينتج عنه تضحية بمنفعة حالية مقابل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية أكبر، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار عنصرين أساسيين هما العائد والمخاطرة.

المطلب الثاني:خصائص الاستثمار وأهدافه

يمتاز الاستثمار بالعديد من الخصائص ومجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

أولا– خصائص الاستثمار: يمتاز الاستثمار بمجموعة من الخصائص أهمها:[4]

1- تكاليف الاستثمار:هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على استثمار، وتشمل المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث ينقسم إلى نوعين:

1-1: التكاليف الاستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية وتتمثل في الأراضي،المباني،الآلات والتي تمثل الجزء الأكبرمن تكلفة المشروع بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيدية ،أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع.

---

[1]– دريد كمال أل شيب: **مرجع سابق** ، ص : 15.

[2]– السيد المتولي عبد القادر: **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير** ، دار الفكر والنشر، عمان، 2009، ص :18.

[3]– شقيري نوري موسى: **إدارة الاستثمار** ، دار الميسرة لنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص :18.

[4]– منصوري الزين: **تشجيع الاستثمار على التنمية الاقتصادية** ، ط1، دار النشر والتوزيع ،عمان ، 2013، ص ص :20–21.

2-1: تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامتها ووضعها لمباشرة العمل،فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر:النقل،التأمين،مصاريف المستخدمين والأجور،مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

2: التدفقات النقدية: وهي كل المالية المنتظرة تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار،ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم.

3: مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

4: **القيمة المتبقية:**عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال[1].

ثانيا–أهداف الاستثمار: للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:[2]

1– أهداف اقتصادية:

- ✓ زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- ✓ تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد رأس مال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- ✓ زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني وإتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.

[1]– قحطان سيوفي : **اقتصاديات المالية العامة** ، دار طرابلس للنشر والترجمة ،1998، ص :305.

[2]– منصوري الزين : **مرجع سابق** ، ص :43–44.

2: أهداف تكنولوجية:

- ✓ تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج لتصبح اقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.
- ✓ تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
- ✓ المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.
- ✓ اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

3: أهداف الاجتماعية:

- ✓ تطوير هيكل القيم وتنسيق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية ،الاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.
- ✓ تحقيق القيمة الاجتماعية المتوازنة بين مخلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير مناطق الدولة.
- ✓ القضاء على كافة أشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي.
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج لتشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.
- ✓ تحقيق احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار والعوامل المتحكمة فيه

يتضمن الاستثمار العديد من الأنواع و كذلك العديد من العوامل المتحكمة فيه سوف نوجزها في هذا المطلب .

أولا- أنواع الاستثمار: هناك عدة تقسيمات أو أنواع للاستثمار، حيث تختلف باختلاف أدوات الاستثمار المتوفرة في كل مجال، ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة و أهمها ثلاث أنواع هي:

-التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار.

-التبويب النوعي لمجالات الاستثمار.

-التبويب الاستثمار على أساس الدخل.

1- **التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار**:يتضمن استثمارات محلية و خارجية و أجنبية.[1]

1-1 **الاستثمارات المحلية:** تشمل كمجالات الاستثمارات المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر على نوع أداة الاستثمار المستخدمة،قياسا على ذلك يعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية جميع الأموال المستثمرة داخل الأردن من قبل المؤسسة أو فرد يقيم بالأردن أو إي كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل:عقار،أوراق مالية،ذهب،عملات أجنبية،مشروعات تجارية....الخ.

1-2: **الاستثمارات الخارجية:** تشمل مجالات الاستثمار الخارجية الأجنبية وجميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة ،وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية،إما بشكل مباشر أوغير مباشر،فمثلا:لو قام مستثمر يقيم في الأردن بشراء عقار بقصد المتاجرة أو قامت دولة مثلا بشراء حصة في شركة مرسيدس فان الاستثمار في الحالتين يكون استثمارا خارجيا مباشرا.

2- **التبويب النوعي لمجالات الاستثمار**: يتم تقسيمها إلى استثمارات حقيقية واستثمارات مالية.[2]

2-1 الاستثمار المالي: هو شراء وبيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع والتي تعرف الأوراق المالية وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة بل هو عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلا فإذا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لأخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.

ومن هنا فان شراء الأسهم لأول مرة في شركة يعتبر استثمارا حقيقيا وليس استثمارا ماليا وذلك لأن شراء الأسهم لأول مرة أدى إلى تأسيس شركة غير موجودة أصلا مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وكذلك الأمر عند قيام الشركة بتوسيع مجال إنتاجها للسلع والخدمات كإضافة خطوة إنتاج جديدة أوطرح سلع جديدة لم تكن موجودة أصلا أو زيادة كمية السلع الموجود أصلا،فان مولت الشركة هذا التوسع عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب فيعتبر هذا الاستثمار استثمارا حقيقيا كونه لأول مرة.

2-2 الاستثمار الحقيقي: هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمجتمع وبمعنى أخرهو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي الإجمالي ومن هنا فان استخدام الموارد الاقتصادية أو استغلالها بشكل يصف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر استثمارا بالمعنى الحقيقي وهو الاستثمار الحقيقي.

[1]- محمد مطر: **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية** ، ط6، دار وائل للنشر، عمان ، 2013، ص ص:75-76.

[2]- شقيري نوري موسى و آخرون : **مرجع سابق** ، ص :26.

3- الاستثمار على أساس الدخل: حيث يتضمن نوعين استثمار مستقل واستثمار محفز.

3-1 الاستثمار المستقل: هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يعتبر في الأساس زيادة الدخل والناتج القومي والذي يأتي من خارج دورة الدخل الجاري،سواء كان ذلك من قبل قطاع الأعمال الحكومي أو قد يكون على شكل استثمار أجنبي.

3-2 الاستثمار المحفز: هو ذلك النوع من الاستثمار يعتمد على الدخل وهذا يعني أن هذا النوع من الاستثمار يعتمد على الدخل"العلاقة بينهما طردية"،حيث أن زيادة الدخل لابد أن يهب جزء منها للادخار وبالتالي لزيادة الاستثمار استنادا إلى معادلة الدخل، وقد يصف أحد الاقتصاديين العلاقة بين الاستثمار المستقل و المحفز بأنها علاقة تراكمية و دورية وأنها تتصف بصفة الاستمرارية، تلك الحركة التي يمكن أن تؤدي إلى نقل الاقتصاد من حالة إلى حالة أفضل.

ثانيا- العوامل المتحكمة في الاستثمار الأجنبي المباشر: لكي يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة المتحكمة ببيئة الاستثمار الخارجية والداخلية لذا يجب تحليل تلك العوامل:[1]

1- الاستقرار السياسي:

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل بلد المعنى، حيث يعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية لهذا البلد وطريقة تداول السلطة، ،الاحتياجات المستمرة،الاضطرابات والنزاعات،العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي،الصراعات الإيديولوجية، العنصرية والدولية سواء توزيع السلطة أوالدخل من حيث احتمالات الحرب ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم هو الحرب الإقليمية والأهلية ، كما أن على الاستثمار أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط ،المعارضة،طبيعة الحكومة من حيث الكفالة والقبول،إضافة إلى العوامل الدولية،العوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني ،الثقافي،الاجتماعي وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج،حجم الطلب والعرض،كلفة المستلزمات،استمرارية التعاملات واستقرارها والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية والخارجية،كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار قوانين الأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.

[1]- درير كمال ال شيب : **مرجع سابق** ، ص:26-28.

2- **الاستقرار الاقتصادي:** ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشرات اقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الخارجي أي استقرار السياسة المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي و إستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ، حيث أن دور القطاع الحكومي والخاص مع الدول المختلفة، كذلك شروط(التبادل التجاري،الطرق التجارية،نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي،نسبة خدمة الدين إلى الصادرات،معدلات البطالة ،التضخم،حجم السوق ودرجة الانكشاف الاقتصادي للبلد)،كلها تقيس الاستقرار الاقتصادي ودرجة المخاطر الداخلية،ويعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو،معدلات التضخم،السياسات المالية النقدية للدولة، مكانة الأسواق المالية،حجم الاستثمارات الممولة محليا كل هذه العناصر تؤثر على الاستثمار.

3 - معدل الفائدة: يؤثر سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة، من حيث كلفة الاستثمار أوعوائدها، وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال والتمويل وهوثمن تأجيل الاستهلاك أي تعويض الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل،تتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها: (مقدار العرض والطلب،الأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك،درجة المخاطر،مدى الاستثمار،كلفة لتمويل،درجة المنافسة،طبيعة السياسة النقدية المطبقة)، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج و يؤثر على حجم الاستثمارات المحلية وقيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواق مالية.

4- الدخل القومي: هوعبارة عن القيمة النقدية الصافية لمجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية محددة، فيمكن احتساب الدخل القومي بثلاثة طرق:

1-4 طريقة التوزيع: حيث تشكل مجموعة دخول وعوائد إجمالي الدخل القومي وتقوم تلك العوائد كما يلي:

- الأجور و الرواتب المدفوعة للعمال والموظفين.
- الإيجارات المدفوعة لأصحاب الأراضي والمباني.
- الفوائد المدفوعة لأصحاب المال المقترض.
- الأرباح التي يحصل عليها المنظمون.

2-4 طريقة الإنتاج: إن الدخل القومي عادة إما على السلع والخدمات أو أنه يدخر جزء منه وبالتالي فانه يخصص إما الاستهلاك وإما الادخار.

5- معدلات التضخم: هو ارتفاع المستمر في مستوى الأسعار لفترة طويلة من الزمن بمعدل غير طبيعي، إن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلبا على الاستثمار لأنه يخلف جو من عدم الاستقرار ويؤدي إلى عدم

معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أوالأموال المستثمرة ويرفع درجة المخاطر، لأنه يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود، ويؤثر كذلك على القيمة الحقيقية لرأس مال المستثمر، مما يعني ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار:

وبصفة عامة فإن مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع، وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الاستثمار،وعموما تنقسم إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية سندرجها فيما يلي:

أولا–مخاطر نظامية: وهي لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تصيب جميع مجالات الاستثمار "مخاطر متعلقة بالأسواق، وعوامل سياسية ".[1]

وسنهتم بالمخاطر الغير نظامية كونها تتعلق مباشرة بالبيئة العامة وهي المساعدة لموضوع دراستنا.

ثانيا–مخاطر غير نظامية: وتسمى أيضا بالمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر الفردية أو الخاصة.[2]

وهي كذلك التي تمس مجالا معين من مجالات الاستثمار دون الأخر مثل أسعار الفائدة، تدهور قيمة العملة.[3]

وبمفهوم أخر أنه ذلك الجزء من المخاطر الكلية الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، وهذه المخاطر كونها تؤثر في شركة معينة أو قطاع معين فانه يمكن تجنبها عن طريق التنويع.[4]

– وعلى العموم يمكن إجمال مخاطر الاستثمار فيما يلي:

[1]– محسن ألعبادي : **الاستثمار بالعملات الأجنبية** : دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ،2015 ، ص :14.

[2]– محمد علي إبراهيم العامري : **إدارة محافظ الاستثمار** ، أثراء للنشر والتوزيع،عمان ،2013، ص :47.

[3]– منصوري الزين : **مرجع سابق**، ص :46.

[4]– شقيري نوري موسى وآخرون : **مرجع سابق** ، ص :15.

1- مخاطر التضخم:[1]

إن ارتفاع مستوى التضخم من شأنه أن يرفع من مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق بما ينعكس على معدل العائد المطلوب على الاستثمار، بمعنى آخر يطلب المستثمر معدلا أعلى من العائد ليعوضه عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للتدفقات المستقبلية.

2- مخاطر السوق: [2]

يتخوف المستثمرين عادة من الاستثمار في بعض الأسواق وخصوصا أسواق الأسهم،وذلك لوجود ما يسمى بعامل خطر السوق، حيث أنه يعني خطر خسارة جزء من الأموال المستثمرة في الأسهم كنتيجة لانخفاض قيم السوق،فالتفكير بأن الاستثمارات تتحرك ارتفاعا وهبوطا يجعل الأعصاب مشدودة ومتوترة.

3- مخاطر سعر الفائدة:[3]

وتبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يملكها لحاجته إلى النقد الجاهز، فإن كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سنداته فإنه يتنازل عنها بأقل من قيمتها، فيعتقد بعض المستثمرين أن بإمكانهم تخفيض مخاطر تقلب أسعار الفائدة بالاستثمار في سندات قصيرة الأجل، وهذه السندات تكون عادة أقل عرضة لتقلبات الأسعار من السندات الطويلة الأجل، ولكن هؤلاء المستثمرين يجدون أنفسهم في الواقع مجبرين على القيام بسلسلة من عمليات إعادة الاستثمار وبمعدلات عائد مختلفة قد لا تكون دائما مرضية، لذلك ليس من السهولة التخلص من مخاطر تقلب سعر فائدة.

4-تغير مناخ العام:

ويقصد به إحتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا، مثال ذلك إجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى تربطها علاقة وثيقة أوإتفاقيات تجارية، أووفاة.[4]

---

[1]– منير إبراهيم الهندي : **إدارة المخاطر باستخدام التو ريق والمشتقات** ، ج1 توزيع المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2009 ، ص :49

[2]– سيد سالم عرفة : **إدارة المخاطر الاستثمارية** ، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص :31.

[3]– رمضان زيد : **مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007 ، ص :331.

[4]– محمد مطر، فايز تيم : **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 ، ص : 45.

الشخصيات المحلية والعالمية ذات الوزن السياسي،فهذه الأحداث تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها.[1]

5-**الظروف الاقتصادية:** [2]

وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في القطاع الصناعي معين دون أن يكون له تأثير هام خارج هذا القطاع، كظهور اختراعات جديدة وظهور منافسين جدد أوعدم قدرة الشركة على منافسة الشركات أخرى، كذلك صعوبة توفير المواد الخام ،وهو ما يترك أثر على التدفقات النقدية للشركة.

[1]- **مرجع نفسه** : ص :48.

[2]- قاسم نايف علوان : **إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق** ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ،2012، ص :65.

المبحث الثاني:عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن نجاح أي بلد بشكل عام أو منظمة أعمال بشكل خاص في حل المشكلات الاقتصادية، أو القدرة على تحقيق هدف معين هو بلا شك دلالة في شكل قراراتها ورشد خططها،فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع لا ينحصر في الوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء الذاتي والرفاه الاجتماعي الداخلي،بل يأتي أيضا من جراء فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية،وهذا ما يتطلب من الدولة وضع قرارات خاصة لاختيار توجيه هذه الاستثمارات، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم عناصره.ومنه فقد قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته .

المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المطلب الرابع: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في التحليل الاقتصادي بالإضافة إلى الأهمية التي يحظى بها في الدول النامية والمتقدمة لهذا سيتم التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه " هو كل استثمار يتم خارج موطنه، بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية،المالية والسياسية،سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل معين ".[1]

عرفته كذلك الأمم المتحدة للتجارة وتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنه " استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا ".[2]

كما عرفه صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" الاستثمار الذي يهدف من وراءه إلى أن يكون له صوت فعال في إدارة المنشاة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه ".[3]

وعرفه أيضا تقرير الاستثمار العالمي بأنه "الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله(أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار".[4]

وعرف أيضا بأنه " عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10 ".[5]

نستنتج من التعاريف السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد أخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ويهدف تحقيق عائد حيث يعمل على تحسين كفاءة الأداء والمردود الاقتصادي.

---

[1]– فريد نجار: **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي1998** ، مؤسسة شباب ، الجامعة الإسكندرية ، مصر، ص :23.

[2]– حسن كريم حمزة : **العولمة المالية والنمو الاقتصادي** ، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2011 ، ص ص : 69-70.

[3]– عبد الكريم جابر العيساوي : **التمويل الدولي** ، ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2015 ، ص :61.

[4]– خالد راغب الخطيب: **التدقيق في الاستثمارات في الشركات المتعددة الجنسيات** ، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان،الأردن ، 2012، ص:216.

[5]– سليمان عمر عبد الهادي : **الاستثمارات الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، ط1، الاكاديميون للنشروالتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2010 ، ص :23.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ازدادت أهمية الاستثمار وطرق إدارته في الألفية الثالثة نتيجة لتوسع في تطبيق مظاهر العولمة و تكنولوجيا المعلومات، أيضا استخدام الانترنت وظهور الابتكارات المالية حيث خلقت هذه المظاهر عناصر جديدة أفرزت ارتفاع حدة المنافسة،سهولة ودقة الحصول على البيانات والمعلومات، وتعدد البدائل المتاحة من الأدوات الاستثمارية المختلفة، وكذلك سرعة وسهولة انتقال الفوائض المالية المتمثلة في صناعة الخدمات المصرفية،فالانفتاح الاقتصادي أدى إلى ارتفاع عدد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بين دول العالم،وكذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي أتاحت اتفاقيات زيادة الاستثمار،وأزالت الكثير من القيود على الاستثمارات الأجنبية مما أدى ارتفاع حدة المنافسة وتعدد الفرص المتاحة وعزز هذا الانفتاح عمليات التحرير المالي على الصعيديين المحلي والدولي.

حيث يعد كذلك عنصرلا يمكن الاستغناء عنه من عناصر الإنتاج الأربعة هذا معناه أن الاستثمار يرتبط بالاستهلاك بصورة مباشرة بعلاقة إنتاجية وعلاقات تمويلية غير مباشرة من خلال زيادة حجم المدخرات.[1]

المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال ويطمح إلى تحقق العديد من الأهداف نذكرها فيما يلي:

أولا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نوجزها فيما يلي:[2]

1-**الشركات المختلطة** : لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات من خلال العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو وهذا قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف ب(الشركة المختلطة يقتسم فيها الرأسمال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية ،مالية ،تقنية).

تعتبر الشركة المختلطة وسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخبرات ،حيث يصبح المستثمر الأجنبي معرض للخطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال، وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقا مثلا سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي

[1]- دريد كامل آل شيب : **مرجع سابق** ، ص :19.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب : **العولمة الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008، ص : 184.

المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى49 زيادة على الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر، كذا توجيه الشركات المختلطة، حيث تعتبر في دول العالم الثالث وسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الانجاز وتسيير المشروع ،كذلك تطوير الروابط الاقتصادية.

2- إنشاء مؤسسة أو فرع : وتعتبر من الأشكال الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات ،إن هذا النوع تفضله الشركات المتعددة الجنسيات إلا إننا نجد الكثير من الدول النامية تسمح بهذا النوع من الاستثمارات ولا تسمح لها بالتملك الكامل للمشروعات، بالرغم من هذا فإننا نجد بعض الدول النامية تسمح بهذا النوع من الاستثمار في بلادها فيوجد مثلا في شرق آسيا في كل من كوريا الجنوبية و سنغافورة وتايوان ،كما نجده في أمريكا اللاتينية(البرازيل والمكسيك) وهذا كوسيلة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال.

3- **الشركات المتعددة الجنسيات:** ومن الأشكال الأخرى نجد الشركات المتعددة الجنسيات ،حيث عرفها الاقتصادي venon على أنها الشركة الأم التي تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة، إلا أن تجمعها لها مصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

- الحجم الكبير.
- التشتت الجغرافي.
- التنوع في النشاطات.
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجية المتطورة.

ثانيا:أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر: يطمح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق جمله من الأهداف أهمها:[1]

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع.
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي.
- ✓ سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار.

[1]– قاسم نايف علوان : **مرجع سابق** ، ص ص : 351-352.

- ✓ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة وكذا تقليل المخاطر التي تتعرض لها الشركات.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

سنتطرق للعديد من الدوافع والمحددات وراء قيام الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

أولا- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد المضيف والراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر وعليه سنتحدث عن الدوافع من الناحيتين:

- ❖ الدوافع الكامنة وراء قيام الاستثمار الأجنبي المباشر(دوافع المستثمر)
- ❖ الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر(دوافع البلد المضيف)

1- الدوافع الكامنة وراء قيام الاستثمار الأجنبي المباشر(دوافع المستثمر): ويمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر التالية :[1]

1-1 البحث عن الأسواق الجديدة : تبحث الشركات عن أسواق أجنبية جديدة وذلك إما لمواجهة الطلب المحلي أو من أجل التصدير إلى الأسواق غير السوق المحلي.

2-1 الحصول على المواد الخام : وذلك بغرض التصدير أو القيام بعمليات أخرى وبيعها للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، وهذا ينطبق على الشركات الكبيرة في ميدان إنتاج النفط بكل عملياته من الاستخراج والتكرير ،التسويق والتعدين.

3-1 السعي إلى تحقيق أعلى ربح ممكن:[2] من خلال توجهها نحو الدول وفي المجالات التي تحقق لها مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباط بمستويات تطورها الأعلى.

4-1 التحقيق من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة :[3] من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني والتخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة ،فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر

---

[1]- غازي عبد الرزاق : **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2006 ، ص:62.

[2]- فليح حسن خلف : **العولمة الاقتصادية** ، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2010 ، ص : 93.

[3]- الفاتح محمد عثمان مختار: **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2010/2000** ، مجلة امارباك، الاكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا،المجلد الرابع،العدد حادي عشر، ص:18.

الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كما يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها السوق الواحدة.

5-1 تجنب الحواجز الجمركية :[1] قد تواجه بعض الشركات عقبات لتصدير منتجاتها إلى دول أخرى بسبب الحواجز التي تصنعها الحكومات بهدف الحد من تدفق السلع الأجنبية فتلجأ إلى فتح فروع إنتاجية في الدول المضيفة و يسمح ذلك للشركة بعدم تسديد التعريفات الجمركية مما يزيد من تنافسيتها السعرية.

6-1 الاستفادة من اقتصاديات الحجم :[2] ويمكنها بذلك خفض تكاليف إنتاجها، حيث أن بعض التكاليف الثابتة يتم تقسيمها على عدد أكبر من المنتجات مما يساهم في خفض متوسط التكلفة لكل وحدة منتجة مثل اهتلاك نفقات البحث والتطوير.

2-الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر(دوافع البلد المضيف).

لقد تعددت وتنوعت الدوافع التي كانت وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باختلاف الدول المضيفة فكل دولة لها دوافعها وأسسها طبعا لاحتياجاتها ونظمها، وعليه يمكن عرض أهم الدوافع وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[3]

1-2 سد فجوة الادخار-الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني،يلجأ للمصادر الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-2 تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أوللتخفيف من حدته في الأجل القصير ،المتوسط والطويل.

3-2 الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية وتتجنب تمويل المشاريع غيرالمربحة.

---

[1]- وسيلة بوراس : **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر** ، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر،2013، ص ص:33.

[2]- **مرجع نفسه** : ص: 34.

[3]- يونس دحماني: **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع و الأفاق)** ، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر3 ،الجزائر ، 2010، ص :44.

4-2 جعل المستثمر الأجنبي يساهم في خلق مناصب شغل جديدة: بغية الحد من مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها مختلف الدول النامية.

5-2 الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف المعارف: بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر[1].

ثانيا– محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الأوضاع الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية، وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة ما، كما أن درجة تأثير هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المحددات الاقتصادية،السياسية والقانونية وتندرج فيما يلي:[2]

1- محددات اقتصادية: وتشمل ما يلي:

1-1 معدل نمو الدخل القومي: يعتبر الدخل القومي محددا مهما للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن النمو والنفاد إلى الأسواق الجديدة وزيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، فالدخل القومي الكبير يساعد الشركات التي تعمل في منتجات قابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

1-2 حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق ولكن لا يهم حجم السوق بقدرما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد دينامكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرص جديدة للاستثمار.

1-3 البنية التحتية: تحتل المنشآت القاعدية صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن و تعتبر أساس النمو الاقتصادي،فنوعية المنشات القاعدية تساعد على فهم نسب نجاح بلد معين وإخفاق بلد أخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته بمعنى مستوى استماراته.

---

[1]– فارس فضيل : **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ،مصر ،والمملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ،الجزائر، 2004 ، ص:47.

[2]– مسعودقريس: **الاستثمار الأجنبي والأشكال جديدة للتنظيم** ، رسالة ماجستير في علم اجتماع،فرع التنظيم والعمل،جامعةالجزائر، الجزائر،2009، ص ص:61-62.

4-1 سعر الصرف:[1] إن انخفاض قيمة العملة للدولة المضيفة مقارنة بالدولة الأم للشركة يعد عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، فبوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة فان تقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5-1 القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل:[2] ويعتبر شرط أساسي لدخول الاستثمار إلى أي بلد، فتوفر الحد الأدنى المقبول على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل، سيضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه.

2- محددات سياسية : تلعب العوامل السياسية دورا هاما في التأثير على اتجاهات الاستثمارات الأجنبي ومن بينها:[3]

2-1 الاستقرار السياسي: فتوفر الاستقرار السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه،ولا يتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

2-2 العلاقات السياسية بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها.

2-3 البيروقراطية و الفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات و عدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة وبالتالي فان انتشار البيروقراطية والفساد الإداري يؤدي إلى القضاء و المعاملة العادية،الأمر الذي يؤدي إلى نقود المستثمر الأجنبي.

3- محددات قانونية: وتتمثل فيما يلي:[4]

1-3 الأنظمة القانونية: التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات،وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن يحدد نوع الاقتصاد المسموح بالاستثمار فيها.

---

[1]– بولرباح غريب: **العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها،(دراسة حالة الجزائر)** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،الجزائر، العدد العاشر ،2012 ، ص :102.

[2]– هوام جمعة لمزاودة عمار: **اثر اعتماد معايير المحاسبية الدولية على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الرابع والثلاثون ، أكتوبر ، 2014 ، ص :413.

[3]– خالد راغب خطيب: **مرجع سابق** ، ص ص:218–219.

[4]– نزيه عبد المقصود مبروك: **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص:91–92.

2-3 الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية: ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.

3-3 الطريقة التي يتم فيها تطبيق القوانين: والتي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة الكفاءة في التطبيق وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية.

المطلب الرابع: أساسيات ووسائل حماية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول في هذا المطلب مختلف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى وسائل حمايته وكذلك الآثار المترتبة عنه فيما يلي:

أولا – نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:مرالاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من النظريات تضمنته ولكل نظرية مبادئها وركائزها حيث سنعرج على أهمها.

1- نظرية دورة حياة المنتج:[1] حيث ارتبطت هذه النظرية أساسا بأفكار رايمون التي قدمها لأول مرة عام 1966 من خلال نموذج أساسي مبسط اتبعه بعدد من التنقيحات و التعديلات، أبرزها تلك التي قدمها عام 1974، حيث تقوم النظرية على أن حياة المنتج (السلعة) تعرف ثلاث مراحل هي:

1-1 مرحلة المنتج الجديد: وهي المرحلة التي يبتكر فيها المنتوج ويعرض للبيع لأول مرة وتتم عملية ابتكار المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة بسبب تطور البحث العلمي فيها ووفرة اليد العاملة الماهرة،وإنفاق الشركات مبالغ ضخمة على البحوث الابتكار والتطوير.

كما ينتج ويسوق المنتوج في هذه المرحلة في نفس البلد الابتكار لعدة أسباب أهمها:

- ❖ إن عدم استقرار الوضع النهائي للمنتوج الجديد واحتمال إدخال تغيرات عليه عند الاستخدام في المراحل الأولى يستدعي إنتاجه و تسويقه في نفس المكان(البلد) حتى يتسنى سريان المعلومات بين المستخدمين و المنتجين المبتكرين و الباحثين بسرعة ودقة كافيين لتعديل أو لتحسين المنتوج الجديد حسب متطلبات الاستخدام.
- ❖ ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المرحلة(منها تكاليف البحوث و التطوير) مما يجعل سعر المنتوج مرتفع أيضا يحتاج إلى تسويقه في البلدان ذات الدخل المرتفع القادر على شرائه.

[1]– عبد الكريم بعداش : **مرجع سابق** ، ص ص:83-84.

- ❖ نظرا لحداثة المنتوج وضعف الطلب عليه وتميز سوقه باحتكار القلة القائمة على الابتكار وانعدام أو قلة وجود البدائل له، مما يجعل مرونة الطلب السعرية منخفضة ومرونة الطلب الداخلية مرتفعة،وبالتالي لا توجد ضرورة تجبر المنتجين على الإنتاج خارج بلد الابتكار،بل يكتفون بالتصدير عندما ينشأ الطلب الخارجي بفعل المجهودات التسويقية.

– وحسب هذه النظرية لا يوجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة من مراحل حياة المنتوج.

1–2 **مرحلة المنتج الناضج:** في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتوج قد استقر وتنخفض تكاليف البحوث و التطوير الخاصة به مما يساهم في انخفاض سعره، كما قد تظهر بدائل له، مما يزيل حالة الاحتكار على المستوى الاقتصادي الكبير،كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفي نفس أسواق التصدير وهذا عندما تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد الأصلي(المبتكر) بما فيها أعباء النقل،الشحن،الأسواق الخارجية،أكبرمن التكلفة المتوسطة لإنتاج نفس المنتوج في البلد المستورد، وبهذا ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتوج إلى المرحلة الثانية للمنتج الناضج من حياته.

1–3 **مرحلة المنتج النمطي:** في هذه المرحلة يصبح المنتوج المعياري وغير مميز وفي هذا المستوى من المعايرة ،تتركز المنافسة بين المؤسسات بالسعر، ويتم توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات مستويات الأجر المنخفض – معبرا عن التكلفة– يصبح العنصر القائد(الموجه)ويمكن إحداث أثار ارتدادية أي إحداث صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي.

- ❖ ولهذا ينتقل توطين الإنتاج من البلد المبتكر إلى البلدان التي تتميز بضعف تكاليف الإنتاج.
- ❖ المواد الأولية واليد العاملة البسيطة أساسا ويصبح البلد مستوردا للمنتج الذي ابتكره لأسباب تكاليفية محضة.

– إن أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هو نظرية الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار التي توطن الإنتاج وبالتالي الاستثمار في الدول المتقدمة المالكة لعوامل الابتكار، وعلى المزايا الكامنة التي تتمتع بها بعض الدول منها النامية ، والتي بفعلها ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

– وعليه تستنتج النظرية أن هذا الأخير لن يحدث إلا بعد انتهاء المرحلة الأولى من حياة المنتوج أي بعد أن يصبح المنتوج ناضج ثم نمطي.

انتقاد نظرية دورة حياة المنتج: وجهت لهذه النظرية الانتقادات التالية:

بالرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها، وكمثال على ذلك السلع التي يطلق عليها "سلع التفاخر" مثل السيارات الفاخرة التي يصعب على دولة أخرى غير الدول صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

– كما أن هذه النظرية لم تأتي بتفسير واضح لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار بدلا من عقود التراخيص مثل الدول المضيفة.[1]

2- نظرية عدم كمال السوق:[2]

يعتبر الاقتصادي " ستيفن هايمر" أول من أقام دعائم نظرية تعدد الجنسيات والتي تستند إلى مبدأ عدم كمال الأسواق، حيث تفترض هذه النظرية أن العمل في خارجية بعيدة عن المقر الأصلي للشركة سوف يكلفها تكاليف إنتاجية إضافية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها اختلاف الممارسات القانونية وأدوات التغلب على التكاليف، يجب أن تمتلك الشركة شيئا ذا قيمة عالية تحقق به عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة الناجمة عن العمل في سوق البلد المضيف،وفي هذا الشأن يرى " هود وينتج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ،فإن ذلك يعني انخفاض قدرة الشركة على التأثير أو التحكم في السوق وفي هذا يتفق كل من "باري" و" كيفر" مع "هود وينج" أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا والموارد المتميزة أو المطلقة، وهذا يعني أن الدافع وراء الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة.

انتقاد نظرية كمال السوق:

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية من طرف كل من روبوك و سيموندس والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- ❖ افتراض إدارة الشركات متعددة الجنسية لجميع فرص وقيود الاستثمار الأجنبي في الخارج،وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

[1]– لبيبه جوامع : **اثر سياسات الاستثمار في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2014–2015 ، ص :45.

[2]– خالد راغب الخطيب: **مرجع سابق** ، ص :158.

[3]– يحي سعيدي : **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2006–2007 ، ص :132.

- ❖ لم تقدم هذه النظرية أية استفسارات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشاريع الإنتاجية ،كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للاستثمار أوالعمليات الخارجية كالتصدير والعقود الخاصة بالإنتاج والتسويق.

3- نظرية رأس المال:

بين الاقتصادي ألبير" alpir 1970" انطلاقا من نظرية رأس المال أن عدم كمال الأسواق المالية هو أحد أسباب القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عندما تكون هناك مخاوف من تغيرات سعر الصرف فإن الشركات من الدول ذات العملات الضعيفة على مقدرة من تعظيم عوائدها مقارنة بنظيراتها في الدولة الأم، كونها تقوم بالاقتراض بسعر منخفض، وقد ركز" ألبير" اهتمامه على قيام الاستثمارات في مناطق نقدية مختلفة.

واستنادا " لألبير" بين الاقتصادي كوهين (1975) في نظريته توزيع المخاطر أن أحد أسباب تفضيل الشركات الاستثمار في الخارج إلى جانب توفر المزايا الخاصة هو رغبتها في توزيع المخاطر، ويتم ذلك عن طريق إنتاج سلع مبتكره والدخول إلى أسواق جديدة، أوتقليد منتجات شركات منافسة ، وتحاول الشركات المستثمرة دائما البحث عن الدول ذات العملة الضعيفة للاستثمار فيها بشرط توفرها على محددات جذب الاستثمار المختلفة.

– من خلال معالجتنا لنظرية دورة حياة المنتج فقد عالجت جزءا هاما من هذه المزايا الخاصة حيت اهتمت بالتفوق التكنولوجي وقدرات الشركات على الابتكار كمحددات الاستثمار في الخارج، بالإضافة إلى التأكد على أهمية المزايا المكانية.

– أما بالنسبة لنظرية رأس المال فقد ركزت على عدم كمال أسواق المال والرغبة في توزيع المخاطر كسبب مباشر لقيام الاستثمار في الخارج.[1]

[1]– محمد نفيسه : **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة Oli** ، مذكرة للحصول على ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ،الجزائر، ص ص :89–90.

4-نظرية الحماية:[1]

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسوق أو الإدارة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بالبحوث،التطوير والابتكار داخل الشركة هذا الهدف عليها القيام بتنفيذ وممارسة الأنشطة المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، فالأفضل لتلك الشركة الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه لشركات أخرى بالدول المضيفة ،ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغب في تحقيقها.

انتقاد نظرية الحماية: من بين أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:[2]

- إغفالها أهمية مزايا المكانية كمحدد هام للاستثمار في الخارج.
- عدم اهتمامها بالقيود الناجمة عن السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة المضيفة والتي قد تؤثر سلبا على ممارسات وأهداف الشركات متعددة الجنسيات المستخدمة لحماية أنشطتها.

– كما أنه من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كون وجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها.[3]

ثانيا–وسائل حماية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير التجارية يقتضي على الأقل ثلاثة أنواع من الوسائل الخاصة بهذه الحماية، وهذه الوسائل هي:

1- وسائل الحماية الموضوعية: إن من حق المستثمر أن يطمئن على المناخ السياسي في الدولة الذي ينوي الاستثمار فيه،فمهما توفرت للمستثمر تسهيلات رئيسية في القطر المضيف (إعفاءات ضريبية

[1]– عزا لدين مخلوف : **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2006، ص :34.

[2]– حمودي بن عباس : **دورالاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2011–2012، ص :76.

[3]– يحي سعيدي : **مرجع سابق** ، ص :131.

أوغيرها)، فهو سيظل مترددا في استثماره خوفا من المخاطر غير التجارية، ويعد انعدام الثقة عائق لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

– وقد أدركت الدولة المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة، فحاولت بوسائل شتى أن تصلح من مناخها الاستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشعور بالاطمئنان، فأول هذه الوسائل نص التشريعات الداخلية للدولة المضيفة على عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية والحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

– ولهذا تحرص الدولة على منح المستثمر الأجنبي قدرا أكبر من الاطمئنان عن طريق وسيلة أكثر فعالية من سابقتها وذلك بتأكيد التزامها بعدم تعرضها للاستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة دولية بينها وبين دولة المستثمر، وعلى هذا النحو، فإن إقدام الدولة المضيفة للاستثمار على اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي على استثماره ،وسوف يشكل في هذه الحالة أن يكون التعويض مساويا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر.

– وأيا كان الأمر، فان فعالية الحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو غيرها من وسائل الحماية لن يأتي على وجهه الأكمل إلا إذا اقترن بالحماية الإجرائية المتطلبة في مثل هذه الأحوال.

2- وسائل الحماية الإجرائية:

إن تحديد القواعد الخاصة بالحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية لا يكفي لوحده لاطمئنان المستثمر الأجنبي، بل يتعين أن تكون هناك هيئة قضائية محايدة يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النزاع بينه وبين القطر المضيف لاستثماره، وذلك لأن خضوع مثل هذا النزاع لاختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف وفقا للقواعد الإجرائية السائدة في هذا القطر، ليعد بالقطع أمرا يدعو إلى اطمئنان المستثمر أو ارتيابه، كما أن الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدولة على مواطنيها اليد يستثمرون بالخارج ليست كافية في حد ذاتها، لوجود اعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون تحقيقها، لهذا فقد حرصت بعض الدول المضيفة للاستثمار على تخصيص محامي خاص للنظر في المنازعات القائمة بينها وبين المستثمرين الأجانب، غير أن مثل هذه الحماية الإجرائية لا تطمئن المستثمر الأجنبي بسبب تشكيكه في أي قضاء يتبع الدولة المضيفة تقضي بإحالة أي نزاع ينشأ بين الطرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاقهما ويمكن أن يبرم هذا الاتفاق بين دولة المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار.

3- ضمان الاستثمارات الأجنبية:

يغطي هذا النوع من التأمين للاستثمار في ملكية كل أو بعض رأس المال الخاضع لسيطرة المستثمر الأجنبي ويكون مسؤولا عن التزامه مسؤولية غير محدودة، وتتم هذه العملية من خلال مختلف وثائق الضمان التي تطرحها الهيئات الدولية. ويمكن إبراز أهمية ضمان الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

4- حماية المستثمر من أخطار الدفع: فعملية الاستثمار في الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من الاستثمار في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة من جهة، وكذا حالة عدم التأكد أو عدم اليقين التي تشهدها العلاقات الاقتصادية من جهة أخرى.

- ✓ تمويل العملية الاستثمارية: عندما لا يكون المستثمر في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه يلجأ إلى البنوك الدولية سواء الخاصة أوالعمومية لطلب تمويل عمليته الاستثمارية على أن تضمن هيئات الضمان الدولية هذه العملية.
- ✓ تمويل شرط أفضل في مجال المنافسة: مع المؤسسات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم ضمان كافي للعملية الاستثمارية.
- ✓ جلب الاستقرار للمؤسسات.
- ✓ إدارة هيئات الضمان للمنازعات.
- ✓ تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسهيل الاستثمار.[1]

ثانيا– الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر: مما هومتوافق عليه أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثار عديدة ومتنوعة على اقتصاديات الدول، حيث أصبح تنافس مختلف الدول النامية منها والمتقدمة في جذب أعلى نسبة ممكنة من هذه الاستثمارات، لهذا سنتطرق إلى مختلف الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي:

1- الحوافز التمويلية: وهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لتأثيرها على معدل العائد من النشاط الاستثماري.[2]

---

[1]– بن داودية وهيبة : **واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول إفريقيا خلال الفترة(1995–2004)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ،2005 ، ص :19.

[2]– يحياوي سمير: **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية(حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص:76.

– وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق أسيا إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تمويلية تتضمن ما يلي:[1]

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

2- **الحوافز المالية:**[2] وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وإعفاء السلع الرأس ماليه المستوردة من الرسوم الجمركية أومن ضرائب الواردات الأخرى ،بالإضافة إلى حوافز التصدير والحوافز الخاصة التي تنطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة، علاوة على تخفيضات الرسوم (الإعفاء النهائي) المتعلقة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أوالمشاريع القائمة داخل البلد.

3- **حوافز أخرى:**[3] ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها، والخدمات منخفضة التكاليف في مجال معاملة النقد الأجنبي.

ثالثا– آثار الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر أثار ايجابية تجعله يبرز مكانته في الدول ،كما له أيضا أثار سلبية ندرجها في النقاط التالية:

1–الآثار الايجابية: من بينها ما يلي:[4]

- ✓ الاستثمارات الأجنبية تسهم في وضع الأسس لمزيد من النمو الاقتصادي، وخلق وتوليد المدخرات المحلية والعملات الأجنبية.
- ✓ يمكن حكومات الدول المضيفة من توثيق الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمار الوطني بطر غير مباشرة بواسطة الضرائب التي تحصلها من الشركات المستثمرة.

---

[1]– زيدان محمد : **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال(نظرة تحليل للمكاسب و المخاطر)** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر، العدد الأول، ص:120.

[2]– مصباح بلقاسم : **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة(حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،الجزائر ،2006 ، ص :13.

[3]- سليمان عمر عبد الهادي: **مرجع سابق**، ص:23.

[4]– قمري زينة، بوالشعور شريفة: **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، ملتقى حول سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط ، باتنة ، الجزائر،11–12نوفمبر ، 2013 ، ص:7.

- ✓ الاستفادة من المهارات العالية والتقنية المتقدمة التي تنقلها الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة.
- ✓ تدريب الأيادي العاملة الوطنية،وتنمية مهارات في مختلف مجالات الإنتاج،الإدارة وطرق التسويق الحديثة.
- ✓ تغير هيكل السوق المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة لتلبية احتياجات المستهلك الوطني.
- ✓ المساهمة في خفض حدة البطالة بما توفر الشركات الأجنبية من فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بطرق مباشرة وغير مباشرة.
- ✓ فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية، والمساهمة في إيجاد روابط بين البنوك الأجنبية وأسواق المال العالمية والدول المضيفة.
- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وذلك عن طريق خفض العجز في المدخرات الوطنية من ناحية، وزيادة عرض العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

2-**الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر**: إلى جانب الآثار الايجابية ثم ذكرها يرى عدد كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقوم بآثار سلبية والتي من بينها ما يلي:[1]

- ✓ إن الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي يتمثل في الواقع في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح و بالتالي الحصول على أكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة أساسية، وقد يكون تحقيق هذا الهدف حسب استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية.
- ✓ تعتبر التقنية المستخدمة في مثل هذه الشركات أو المساهمات وأساليب الإنتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم، وبالتالي قد لا تلائم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية.
- ✓ إن الاستثمارات أو الشركات الدولية الكبيرة عادة ما تمتلك إدارات متطورة ومتخصصة(محترفة) لها القدرة على أن تفلت من الرقابة، وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات

[1]- موفق احمد، حلا سامي خضير: **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة و الاقتصاد** ، العراق،العدد ، 80 ،2010 ، ص ص: 143-144.

النمو و التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين أو تشكيل احتكارات معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي.

- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعرض البلد الضيف إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لكون هذا الاستثمار يتميز بسرعة التأثير والتقلب وعدم الاستقرار، مما يفقد البلد المضيف القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي المناسب،مما يزيد من تبعية البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وشركات المتعددة الجنسيات وأزمة جنوب شرق أسيا هي أبرز مثال على ذلك.
- ✓ يقوم المستثمر الأجنبي في العادة بتحويل الأرباح إلى الخارج مما لا يساعد على التراكم المادي في البلد المضيف.
- ✓ يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة،مثل(النفط،الغاز الطبيعي،الصناعات البتروكيماوية،صناعة الاسمنت والأسمدة)، بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.
- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاه الاقتصادي، بطريقة سلبية، حيث لا يساهم بمشاريع ذات فائدة على الدول المضيفة وإنما بمشاريع توفرله الربح السريع متجاهلا الرفاهية الاقتصادية.[1]

[1]– خاطر اسمهان : **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، تخصص اقتصاد دولي ، مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2012–2013 ، ص :105.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم مصادر رؤوس الأموال التي تساعد على الرفع من القدرات الاقتصادية والإنتاجية الوطنية، فمن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، تحاول العديد من الدول إتباع سياسات اقتصادية مناسبة و استخدام العديد من الحوافز والتحسينات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، وذلك لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وما يمكن قوله أيضا أن أغلبية الدول النامية أصبحت تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة فعالة لإنعاش اقتصادياتها خاصة فيما يخص الرفع من مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا وتنمية المهارات التنظيمية و الإدارية ، ولإعادة بعث النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية فرغم كل الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن الدول لا تزال تعاني ضعف كبيرفي وضع التعديلات والقوانين المشجعة على الاستثمار فيها.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لبيئة الأعمال في الجزائر وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهونة من جهة بمدى استقرار المناخ الاستثماري الملائم لطبيعة النشاط في الدول المضيفة، هذا الأخير الذي تحكمه العديد من المحددات،ومن جهة أخرى بمدى توافق شكل الاستثمار المعتمد من طرف الشركة الأجنبية مع البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة وذلك من أجل تحقيق منافع أكبر وتكاليف أقل.

ولقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين بيئة أعمالها من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بعد إدراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في استغلال الإمكانيات الضخمة والمتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية والطاقوية التي تشكل فرصا حقيقية للاستثمار،هذا فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومحاولة الجزائر استقطاب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب.

ومن خلال الفصل الثالث سنحاول تحليل جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم بيئة الأعمال في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالإضافة إلى مقارنتها بدول مختارة(تونس، مصر).

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نتيجة لدور التي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، أصبح من الضروري الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و تهيئة بيئة استثمارية ملائم لجذب أكبر عدد منها. حيث تعتبر الجزائر من أهم الدول التي قامت بفرض قوانين جديدة وتعديل البعض منها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب:

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

المطلب الثاني: أجهزة الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث: الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ووسائل حمايته.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي شهدتها كل مرحلة خاصة في مرحلة التسعينات حيث قامت بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار القوانين لتشجيع الاستثمار،وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار وهي كما يلي:

1- **مرحلة قبل الثمانينات:** إن التوجه الاشتراكي للجزائر بعد الاستقلال وجب عليها التدخل في الاقتصاد، وشملت عدة قوانين لتشجيع الاستثمار تتمثل في:

– قانون الاستثمار لسنة 1963: ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الإستراتيجية، التي كانت محتكره من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي.وقد نص هذا القانون خاص في مجال الجبائي كما أن هذا القانون بصفة عامة لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع، بسبب أن المستثمرين شككو في مصداقيتهم باعتبار أن الجزائر

كانت تقوم بالتأمينات، حيث بينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقها مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت إليها.[1]

– قانون الاستثمار لسنة 1966: بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، ومكانته وأشكاله، والضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلف عن سابقه من خلال المبادئ التي أودعت فيه.[2] و ارتكز هذا القانون على أساسيين هما:

– المبدأ الأول: يسير إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية(مادة02)، وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية(مادة04)، ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وأما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة(مادة05).

– المبدأ الثاني: فتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة إما القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي(مادة10)،حق تحويل الأموال والأرباح الصافية(مادة11)، وتتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقص من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري(لمدة عشر سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية وغيرها(مادة14).[3]

– وفشل قانون 1966 في جلب المستثمرين الأجانب لأنه كان ينص على اتفاقية التأميم ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم والقانون الجزائري.

2- **فترة الثمانينات:**[4] في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم13/82 المؤرخ في 1982/09/28، أكدت الجزائر نيتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي في الشركات المختلطة، ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز49 من رأسمال الشركة المختلطة،في حين51المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية(مادة22)،وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة الحوافز المختلفة والتي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات ومن الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة ثلاث سنوات المالية الأولى(مادة 12) وكذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار، وضمان حق التحويل،

---

[1]– **قانون رقم63–277:** الصادرة في 26جويلية1963، **المتضمن قانون الاستثمارات،الجريدة الرسمية** ،العدد63 ، الموافق ل 02–08–1963، ص :744.

[2]– ، **قوانين 02–12–1965، الجريدة الرسمية** : 1965 ، ص ص:09–12.

[3]– **الامر 66–277** :المؤرخ في 15–06–1966: المتضمن قانون الاستثمارات.

[4]– **امر 88–01 المؤرخ في 12–01–1988:** المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية والاقتصادية،الجريدة الرسمية 13–01–1988.

وكشف حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطتين فقط ورغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي ولم يتغير الوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم13/86 حيث بقى هذا الأخير حبرا على ورق، والى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية الخاصة والتي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقدا و ربما يفسر هذا النجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية و الملاحظ وعلى التشريعات السابقة أنها كانت تنطوي على تفرقة اقتصادية وقانونية بين المستثمر الأجنبي المحلي من جهة، والعام والخاص من جهة أخرى، وهذا إلى غاية التسعينات مع صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990.

3- **فترة التسعينات:** أهم ما يميز هذه الفترة هو الظرف السيئ الذي شهدنه الجزائرمن خلال عدم الاستقرارالسياسي،لكن رغم هذه الأوضاع ، شهدت هذه المرحلة قوانين ومراسيم لتشجيع الاستثمار كما يلي:

أولا– قانون النقد و القرض:[1] يعتبر القانون رقم10/90 الصادر في 14افريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما اسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، وحركة رؤوس الأموال.

إن أول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين المحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم.حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرغة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، وبذلك فانه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية وبدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية، كما أن هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين و الأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة و لجلب التكنولوجيا، وفي المادة184 تم وضع ضمانات فيما يخص طرق نقل و تحويل رؤوس الأموال والمداخل، الفوائد للمستثمرين الأجانب، أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل النشاطات التكميلية في الخارج لعملهم في الجزائر.

[1]– منصوري الزين: **مرجع سابق** ، ص: 95.

ثانيا- المرسوم التشريعي رقم12/93: جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وهو يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات،وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث احدث عدة تغيرات وبذلك فهو يرتكز على ما يلي:

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين.
- إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة.
- منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار.[1]

4- **فترة مابعد التسعينات:** تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي،الأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

أولا- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في20اوت المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم12/93، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائض والقصور فيها، طالما أنه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه .لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات و يتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مأخذ،حيث ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:

1. إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.
2. المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.
3. تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.

- ويمكن الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1996، والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة،وكذا المادة 309 من قانون الضرائب، قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرون سلعا وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها:

- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات.

[1]- كمال عليوش قربوع : **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999 ، ص :11.

- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بنحو 50 % تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.[1]

ثانيا- الأمر رقم04/01الموافق/20اوت لسنة2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها : يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلا، تتناول تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية وشكل رأسمال الاجتماعي لها وكيف يتم الاقتناء والتنازل وتركيبة مجلس الإدارة وإبرام الاتفاقيات وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، وتتناول الأحكام المتعلقة بالخوصصة (من مادة 13 إلى مادة 19) وكذلك الإجراءات المتعلقة بتنفيدها (مادة 20إلى مادة25)، وكيفيات مكانة العمل ومراقبة هذه العمليات والشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها، يضاف إلى هذا الأمر القانون رقم17/01 المؤرخ في 21اكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها.

ثالثا- المرسوم التنفيذي رقم373/02: الصادر في نوفمبر2002 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 اوت2003 : الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

خامسا- المرسومين التنفيذيين رقم356/06 ورقم357/06: المؤرخين في أكتوبر 2006 والمتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

سادسا- المرسوم التنفيديرقم08/07:المؤرخ في22اكتوبر2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 08/07 القرار الوزاري الصادرفي25يوليو2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 03/01.

سابعا- الإقرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات: المؤرخ في 18مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار.

[1]- **المادة 11 من القانون رقم 01-03** :المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية.

ثامنا- قانون المالية التكميلي: فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2014/2010 بالإضافة إلى الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو 2011.[1]

المطلب الثاني: أجهزة الاستثمار في الجزائر

هناك العديد من أجهزة الاستثمار في الجزائر و من أهمها:[2]

1- **المجلس الوطني للاستثمار**:حيث يرأسه رئيس الحكومة ويكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:

- ❖ يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- ❖ يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- ❖ يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12.
- ❖ يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادة1.
- ❖ يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر.
- ❖ يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتفنيد ترتيب الاستثمار وتشجيعه.
- ❖ يحث و يشجع على استحداث مؤسسات أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.
- ❖ يعالج كل مسالة أخرى تتصل بتنفيذ هذا الأمر.

2- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):**

هي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات والاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، ومن مهامها ما يلي:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

---

[1]- **الامر 12/11**المؤرخ في 18يوليو 2011 يتضمن **قانون تكميلي 2011**.

[2]- وثائق داخلية خاصة **بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**-لولاية ميلة.

وأيضا من مزاياها ما يلي:

- المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة ما يلي:

- ✓ تستفيد الاستثمارات طيلة فترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات ابتدءا من تاريخ تبليغ الوكالة،ومن الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار:
- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها خمسة في الألف فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.
- ✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد تقومها الوكالة.
- ✓ إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار للرسم على القيمة المضافة.
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- تستفيد الاستثمارات المنصوص عليها ابتدءا من تاريخ المشروع بمنح الامتيازات التالية:

- ✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المرتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.
- ✓ إعفاء السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار رسم على القيمة المضافة.
- ✓ تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- تستفيد الاستثمارات المنصوص عليها ابتدءا من تاريخ الشروع في الاستغلال بناءا على قرار الوكالة من الامتيازات التالية:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،الدفع الجزافي،الرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس (05)سنوات وأقصاها عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي.
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتدءا من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس (05) سنوات وأقصاها عشرة (10) سنوات.
- ✓ تخفيض 50 % من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي في حالة التصدير.

المطلب الثالث: أهم الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

إن من واجب الجزائر القيام بعدة مجهودات من أجل خلق بيئة أعمال ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،في إطار الجهود المبذولة لتحسينها أصدرت وثائق بمضمون الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار، والذي سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: ضمانات متعلقة بالمساواة في المعاملات بين المستثمر الوطني والأجنبي.

يضمن قانون الاستثمار الجزائري للمستثمرين الأجانب نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التميز وعدم الحق في مصادرة وضمان حماية الملكية الفردية، كما نص القانون على عدم التميز بين المستثمرين الأجانب مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية، ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة الاستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون ولكنه يسمح بقدر من المرونة، إذ يعطي للمستثمر الحق في المطالبة بالتعديلات للقيام بمصادرة إدارية كالتأميم، وإذا ثم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تفويض عادل ومنصف للمستثمر وبالتالي هوتشريع لتحفيز الاستثمار،ليس تشريع بهدف الرقابة فقط بل يستند إلى مبدأ الحيادية.[1]

– حيث يستخلص أن المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، بمعنى تسهيل ممارسة النشاط الاقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين الوطنيين منهم والأجانب.

– فمعاملات الاستثمار تقوم إذا على مبدأ المساواة، وهي المساواة في الحقوق والواجبات.فمصدرعدم التمييز في المعاملة هو القانون الدولي للاستثمار الذي يشترط على الدولة المضيفة عدم تفضيل مستثمرها الوطني على المستثمر الأجنبي، وهذا معناه أن يخضع كلا من المستثمر الأجنبي والوطني إلى معايير موحدة قائمة على أساس المعاملة المتساوية، لهذا حرصت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار على تقرير مبدأ المساواة بين مستثمري الأطراف المتعاقدة، وتبعا للطريقة

[1]– منصوري الزين: **مرجع سابق** ، ص :138.

التي تناولته فيها هذه الاتفاقيات قد يتخذ هذا المبدأ عدة أشكال تتمثل في(المعاملة وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مبدأ المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي، مبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ المعاملة العادلة والمنصفة)،دون أن تخرج هذه الأشكال عن المفهوم العام للمبدأ والمتمثل بعدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والوطني في المعاملة.

- حيث نلاحظ أن المشرع ضمن المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب فيما بينهم، ما عدا الأحكام التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية المبرمة مع دولهم الأصلية،إذ يمكن أن تمنح امتيازات أفضل لرعايا الدول المتعاقدة، وبالتالي تطبق هذه الاتفاقيات استثناءا من المبدأ العام الذي يقضي بعدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الأجانب[1].

- وفيما يتعلق بمبدأ استقرار النظام القانوني الخاص بالاستثمارات الذي جاء في الأمر01-03، من المادة 15،والتي تنص على أنه" لا تنطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، ويعتبر هذا النص بمثابة تعهد من طرف السلطات الجزائرية بعدم تطبيقها للقوانين الجديدة على الاستثمارات التي تشرع في انجازها، كل هذا من شأنه طمأنة المستثمر الأجنبي خاصة الذي يتطلع إلى الاستقرار القانوني، وتطبيق نفس المادة أنه يحظى جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية بنفس المبادئ مع تنفيذ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء رعاياها".[2]

كل هذه القوانين من شأنها أن:

- ✓ تحفيز الاستثمار
- ✓ الرقابة على الاستثمارات وسيرورة التنظيم فيه.
- ✓ ضمان حماية المستثمرين الأجانب.
- ✓ الحيادية في تطبيق القوانين والمعاملات.
- ✓ الحرص على الاتفاقيات الدولية.

ثانيا: ضمان متعلق بإمكانية اللجوء إلى التحكم الدولي

[1] - http://www.droitetentreprise.com le 17/04/2018 a 19 :05.

[2] – بابا عبد القادر: **مرجع سابق** ، ص : 154.

– اهتم التشريع الجزائري خاصة مع بداية التسعينات بالضمانات الأساسية المتعلقة بحماية التشريع الجزائري خاصة،المتعلقة بحماية الاستثمار الأجنبي، حيث يمثل الإقرار بالتحكم الدولي كإجراء قانوني معترف دوليا للفصل في النزاعات المحتمل وقوعها.

– فبعد صدور المرسوم التشريعي رقم (93-09) ثم السماح للدولة بإدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة منازعات الجزائرية مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة إلى اتفاق خاص بنص بند يسمح للطرفين بالتواصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خلص.

– ومن أجل حل منازعات الاستثمار بين الدول والمستثمرين الأجانب أنشأت الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول وبين مواطني الدول المتعاقدة الأخرى بواشنطن في 25اوت1965 مركزا دوليا لتسوية نزاعات الاستثمار، والذي يعتبر هيئة متخصصة في تسوية هذه المنازعات، ويقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفق لما تقتضيه الاتفاقية و بالتالي فان انضمام الجزائر إلى هذا المركز يعتبر ضمان للمستثمرين الأجانب على رؤوس أموالهم المستثمرة في الجزائر.

– كما صادقت الجزائر على الاتفاقية المنظمة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 21جانفي1995، وهي اتفاقية مؤسسة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار والتي صادق عليها في تاريخ 11اكتوبر1985بسيول تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حسب المادة الثانية من الاتفاقية فان هده الوكالة هو تشجيع تدفق الاستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء وعلى الخصوص إلى الدول النامية الأعضاء تكملة لأنشطة البناء الدولي للإنشاء والتعمير وشركة التمويل الدولية و تقوم الوكالة بتحقيق عدة أهداف .

ومن أهم هذه الأهداف:[1]

– إصدار ضمانات بما في ذلك المشاركة في التأمين ضد المخاطر الغير تجارية لصالح الاستثمارات في دولة عضو التي تعد من الدول الأعضاء الأخرى.

– إن مصادقتها على هذه الاتفاقيات يعد مصدر ثقة واطمئنان للمستثمرين الأجانب لا يقل أهمية على الضمانات الأقوى.

[1]– بابا عبد القادر: **مرجع سابق** ، ص :326.

– إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أومتعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي كبير ولهذا كونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية.

– فالجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على الصعيد الإقليمي وفي جميع الميادين أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:[1]

1- الاتفاقية الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها ونذكر منها:

- الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجع وضمان الاستثمار من دول اتحاد المغرب العربي.
- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية بضمان الاستثمار.

2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها تسعد على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الكثير من الدول نذكر منها:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا.
- الاتفاقية االثنائية المبرمة مع ايطاليا.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا.

– ويعتبر حق التحكيم من بين الضمانات حسب الخبراء أيا كان مستوى ودرجة الانفتاح لأي اقتصاد، حيث يمكن أن يكون مثل هذا البند إقرارا بحماية المشاريع الاستثمارية في أي بلد كان، حيث يبحث المستمر عن الحماية القانونية. وأول الملاحظات التي يسوقها العديد من المتعاملين الأجانب كنقاط ضعف للاقتصاد والسوق الجزائري،فالتعقيدات الموجودة بدءا بالإجراءات الإدارية البيروقراطية الثقيلة إلى الفساد والرشوة،مرورا بعدم الاستقرار في المنظومة القانونية والتشريعية، ولكن أيضا عدم

[1]– كريمة قويدري : **مرجع سابق** ، ص :67.

استقلالية القضاء، وتعقيدات الإجراءات القضائية وثقلها، حيث تستغرق أحيانا للبت في قضايا سنوات عديدة، ولكن أيضا يرى بأنه منحاز خاصة إذا كان الأمر يتعلق بخلاف أونزاع بين هيئات ومؤسسات الدولة وشركة أجنبية وهو ما يدفعها إلى اللجوء آليا إلى التحكيم الدولي .

– وتقوم الشركات الدولية بالاستعانة بمكاتب خبرة ومحاماة دولية لاستشارتها في القضايا الخلافية التي تعرفها في الجزائر، ولكن حتى قبل ذلك في إبرام العقود والاتفاقيات مع التشديد على إدراج بند التحكيم الدولي، وبالتالي منح الصلاحيات لقاض أجنبي للبت في النزاع، وغالبا مايعمد المتعامل الأجنبي إلى ضمان اعتماد نصوص قانونية تضمن له تطبيق القرارات والأحكام الصادرة في الخارج وفقا لمبدأ أولوية القوانين الدولية على المحلية، رغم مبدأ السيادة القائم لدى كل بلد. ويقضي المبدأ بضرورة احترام الدول للاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادق عليها، ورغم الاختلاف القائم بين خبراء القانون، إلا أن معظم البلدان تتقيد به، وتنص المادة 132من الدستور الجزائري لسنة 1996 على أن الاتفاقيات المصادق عليها من قبل رئيس الجمهورية، ضمن الشروط المنصوص عليها في الدستور تعلو على القانون، ونفس المبدأ تبناه المجلس الدستوري"[1].

ثالثا:ضمانات متعلقة بإمكانية تحويل الأرباح

– منح الأمر 01–03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ووفقا لهذا الأمر فانه يسمح بتحويل رؤوس الأموال لا تشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس مال بعملة قابلة للتحويل الحر.[2]

– إضافة إلى ذلك نجد أن شرط التحويل غير مرخص به في حالة الاستثمارات النقدية التي تتم دون مساهمة مالية بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل، مثل عمليات الاستغلال المرتبطة بحقوق الملكية الصناعية وعقود الامتياز، كما أن التشريع لا يقدم ضمانات في حالة الاستثمارات العينية.

[1] - http://www.elkhabar.com le 09/04/2018 a 14:20.

[2] – قادري عبد العزيز : **الاستثمارات الدولية و التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستمارات** ، دار هومة ، الجزائر، 2004، ص:215.

– أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص أخر فان الأمر 01-03 نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا،أما في حالة إخلاله بهذا الالتزام فان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء الالتزامات.[1]

– نلاحظ أن ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائداته لا يُمنح إلا للاستثمارات المنجزة بواسطة حصص في رأس المال بالعملة الصعبة حرة التحويل ومسعرة من قبل البنك المركزي، وتكون مستوردة من الخارج بطريقة قانونية من قبل أشخاص طبيعية أو معنوية سواء من جنسية جزائرية أو أجنبية، ويكون التحويل بسعر الصرف الرسمي المطبق بتاريخ التحويل، فيضمن إذا تحويل الرأسمال المستثمر وكذا العائدات الناتجة عن استثماره، وكذا الأرباح الناتجة عن التنازل أوعن تصفية المشروع الاستثماري حتى ولو كانت قيمة هذه الأرباح تفوق قيمة رأس المال المستثمر،.فيضمن إذا تحويل رأسمال المستثمر وكذا العائدات الناتجة عن استثماره، وكذا الأرباح الناتجة عن التنازل أوعن تصفية المشروع الاستثماري حتى ولو كانت قيمة هذه الأرباح تفوق قيمة رأس المال المستثمر.

– كما تستفيد من ضمان تحويل الحصص العينية ذات المصدر الخارجي، بشرط أن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

– حيث أصبحت الوضعية واضحة بعد صدور نظام بنك الجزائر تحت رقم 05-03 المؤرخ في 6 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، حيث كانت في ظل النظام القديم (نظام رقم 03-2000) تشترط إذن مسبق للتحويل من قبل بنك الجزائر، أما في ظل النظام الجديد (نظام 05-03) فقد فوضت هذه المهمة للبنوك والمؤسسات المعتمدة التي تلزم بإجراء وبدون آجال التحويلات المتعلقة بالأتاوى،الأرباح، نواتج التنازل عن الاستثمارات الأجنبية.

– فالنظام رقم 05-03 ينص على أن الأرباح والأتاوى الناتجة عن الاستثمار المختلط (الوطني والأجنبي) في النشاطات المؤهلة يمكن تحويلها بمبلغ يعادل حصة المساهمة الأجنبية في رأس المال الاجتماعي.

– وفيما يتعلق بالتنازل على الإستثمارت وتصفيتهم، يتم التحويل بمبلغ يعادل مبلغ التنازل أو بقيمة الصافي للتسوية العائد للمستثمر الأجنبي وعن المراقبات، فيحتفظ بنك الجزائر بحق إجراء مراقبة

[1]– وصاف سعيدي، محمد قويدري : **مرجع سابق** ، ص ص:41–42.

لاحقة للتحويلات المنجزة من قبل البنوك الأولية،مختلف الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي والتي جاء بها القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.[1]

– إضافة إلى حرية وإمكانية تحويل الأرباح هناك ضمان أهم وهو حرية الكاملة للمستثمر والاستثمار، فهذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة كالصحة العمومية التربية، التعليم،و كذا بعدة أنماط وصبغ التأهيل و الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس مال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.حيث ينص الأمر06-08 من المادة الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها.

– ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(andi)[2].

رابعا: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حسب الأمر 01-03 نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين أساسيين وهما النظام العام والنظام الاستثنائي.[3]

1- **النظام العام:** ويتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها باستثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، وطني أوأجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة عن الحوافز الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها في هذا الأمر في المزايا والتي تخص:

1-1 مساعدات على الانجاز:حيث أن مدة الانجاز هي تلك المدة التي يتم الاتفاق بشأنها مع المستثمر ابتداءا من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشمل على ما يلي:[4]

[1] http://www.droitetentreprise.com le 14/04/2018 a 11:37.

[2]– وصاف سعيدي: **مرجع سابق** ، ص:41.

[3]– **مجلة شراكة partenaireالغرفة الفرنسية للتجارة و الصناعة في الجزائر** ، العدد 01 ، جويلية ،2002 ، ص:17

[4]– منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.com

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية، أي كما هو منصوص في المادة 3 من الأمر رقم01-02 والمتضمن تأسيس التعريفة الجمركية.
- الإعفاء التام من الضريبة على القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء الكلي من دفع حقوق الملكية للمقتنيات الخاصة بالعقار الصناعي والذي يستوفي إطار الاستثمار.
- تبسيط الإجراءات الأولية الخاصة بالاستثمار، حيث يفترض في السابق على المستثمرين إعداد وتقديم دراسة اقتصادية شاملة للاستثمار لكن بعد ذلك تم إلغاء هذا الشرط،أصبح الأمر لايتطلب تقنية تحتوي على الخطوط والمجاميع الرئيسية للمشروع وكذا الفواتير الأولية التقديرية والخاصة بالمعدات والتجهيزات التي يرغب المستثمر في شراءها.

2-1 النظام الاستثنائي:[1]

ضمن هذا النظام الاستثمارات تستفيد من المزايا خاصة، وذلك في المناطق المراد تنميتها التي تتطلب مساهمة الدولة،أو تلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وخاصة في حالة استعمال التقنيات المتطورة جدا، والتي من شأنها الحفاظ على البيئة، وتحمل موارد طبيعية وتذخر الطاقة و تؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار بمزايا عديدة منها:

أ- انجاز الاستثمار:

- ❖ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المشتريات العقارية التي يتم انجاز الاستثمار فيها.
- ❖ اعتماد نسبة منخفضة جدا على عمليات التسجيل، حيث تقدر هذه النسبة 0.2% وذلك فيما يخص عقود التأسيس والإضافات إلى رأس مال المشروع.
- ❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو تم اقتناؤها من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عملية تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

[1]- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.com

❖ فرض نسب منخفضة فيما يخص الحقوق الجمركية،وذلك على السلع المستوردة والوسطية في عمليات انجاز الاستثمارات وتقدر هذه النسبة ب 5% فقط.

ب- امتيازات بعد معاينة الانطلاق:[1]

- الإعفاء لمدة 10سنوات من النشاط الفعلي ومن الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجغرافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة 10سنوات ابتدءا من تاريخ الاقتضاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل ضمن مشروع الاستثمار.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني، وبعض النتائج الايجابية المحققة، إلى جانب المجهودات التي تبذلها الجهات الوصية في سبيل تهيئة وترقية مناخ الاستثمار،إلا أن وجهة نظر المستثمرين حول العوائق التي تفسد بيئة الأعمال في الجزائر تتشكل أساسا من عائقين أبرزهما هوصعوبة الدخول إلى أسواق العالمية خاصة فيما يتعلق بالقروض والعقارالصناعي بالإضافة إلى قصور في السياسة الاقتصادية بالإضافة لشيوع وبروز ظاهرتي الفساد والمنافسة غير الشرعية إلى جانب ارتفاع معدلات الضرائب.

أولا – معوقات قانونية وإدارية

إن عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة فالتشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى،لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.[2]

[1]– منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.com

[2]– علي همال، فاطمة حفيظ : **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية** ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، العدد04 ، مارس 2005، ص: 389.

– إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة ،فصلاحية هذا الجهاز تكمن في استقبال المستثمرين الأجانب، وهذا في بداية الأمرعند القيام بزيارة استطلاعية من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن،أذى بالكثيرمن رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين[1].

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية:[2]

- ✓ إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.
- ✓ إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.
- ✓ إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، وهذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.

– فيتمثل الفساد الاداري في سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنحها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونيا.

– حيث أن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للأجانب بان يستثمروا في الدول النامية، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم،فالمستثمرون الأجانب لدى شرائهم للأراضي يأخذون مجموعة من التصريحات من مختلف السلطات ويتطلب هذا تقريبا3 سنوات حسب البنك العالمي[3]،بالإضافة إلى"الوقت الطويل لحل النزاعات في المحاكم إضافة إلى خضوع الإجراءات لسلطة

[1]– كريمة قويدري : **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبى بكر بلقايد ، تلمسان ،الجزائر ،2010–2011، ص: 104.

[2]– **مرجع نفسه**: ص: 103.

[3] - OECD"**MENA-OECD INVESTMENT-PROGRAMME:INVESTMENT IN MENA COUNTRIEVE**" PUBLISHED BY OECD.2006:P39.

ومجال عمل عدة وزارات وعدة جهات وهذا ما يرفع البيروقراطية واحتمال عدم التحرك بسبب أخطاء أو ظروف غير عادية".[1]

ثانيا: معوقات اقتصادية

من بين أهم وأبرز المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر نذكر ما يلي:

– غياب الاستقرار السياسي الذي أثر بشكل كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات كذلك.

– ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات ،حيث قامت أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها"الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلد أن الجزائر تراجعت برتبة وانحدرت لتصنيف B مع نسب خطر ضعيفة على المدى المتوسط وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي لا تزال تؤثر على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

– وحسب جريدة "فايننشال تايمز" في تقرير لها إن الحكومة الجزائرية رفعت إنفاقها العام بصورة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية من أجل إرضاء عموم الناس والحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي،مدعومة بواردات الغاز الطبيعي والنفط التي تدرعلى البلاد دخلاً مالياً قوياً،إضافة إلى احتياطيات النقد الأجنبي الذي تبلغ قيمته حالياً 195 مليار دولار.

– حيث تشير الأرقام الرسمية في الجزائر إلى أن الإنفاق الحكومي ارتفع بنسبة 50% خلال السنوات الثلاثة الماضية، كما ارتفعت رواتب الموظفين المدنيين في البلاد بنسبة 46%.

– وبحسب "فايننشال تايمز" فإن الجزائر واحداً من أصعب بيئات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعاني من ضعف في الشفافية وعدد من السياسات التي تعصف بالاقتصاد، مشيرة إلى أن القوانين المحلية في الجزائر تفرض على أي مستثمر أجنبي أن يجد شريكاً محلياً وأن يكون للشريك المحلي نسبة لا تقل عن 51% في الشركة،وهو ما أدى إلى أن يتدفق على البلاد خلال العام 2012 نحو 1.5 مليون دولار فقط كاستثمارات أجنبية، وهو مبلغ قليل جداً.

– إن الاستثمارات في القطاع الخاص بالجزائر لا تزال ضعيفة"، مشيراً إلى وجود العديد من العقبات البيروقراطية التي تضعها الحكومة بسبب تخوفها من أن يتحول القطاع الخاص إلى قوة فاعلة على الصعيد السياسي.

[1]– معطى الله سهام : **مرجع سابق** ، ص :277.

– وكان تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي في شهر فبراير الماضي قال إنه في حال لم يتم تعديل السياسات الاقتصادية في الجزائر فإن البلاد سيصبح صافي الاقتراض فيها أعلى من الدخل خلال عشرين عاماً من الآن، كما لاحظ التقرير انخفاض صادرات الغاز الطبيعي للجزائر في الوقت الذي يشهد فيه الطلب المحلي ارتفاعاً متزايداً أيضاً، ويشار إلى أن التعداد العام لسكان الجزائر يزيد عن 40 مليون نسمة، يشكل الشباب نسبة كبيرة منهم وهو ما يمثل عبئاً على الخزينة العامة للدولة ويأمل المسؤولون في الجزائر أن يمثل القانون الجديد الذي تم إقراره العام الماضي والمنظم لقطاع الطاقة جاذباً للاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تدر مزيداً من النقد الأجنبي على البلاد، ويمكن أن تخفض من نسب البطالة[1].

ثالثا – معوقات أخرى: هناك العديد من العوائق الأخرى التي تحجب المستثمرين الأجانب نذكر منها:

1- **ضعف القوة التنافسية:** إن عدم الانفتاح الاقتصادي أدى إلى قلة فرص الوصول إلى المصادر متعدد لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الجديدة و التي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات وتلك الدول.[2]

2- غياب التأمين ضد أخطار الصرف : يوجد الكثير من الدول والأنظمة والتقنيات تؤمن وتحمي المستثمر من أخطار الصرف التي يتعرض لها مستقبلا، غير أنه في الجزائر لا يوجد أي نظام أو إجراء يمكن لهذا المستثمر القيام به لكي يحمي استثماراته أوعوائده من تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة.[3]

3- مشاكل مالية: تشكل المنظومة الصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن الانحرافات المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري حيث لا يزال النظام المصرفي في الجزائر بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية مما يؤدي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل من أبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين ما يلي:

---

[1] - http://www.alarabiya.net/ar/aswaq le 07/04/2018 a 08:36.

[2]– خاطر اسمهان : **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، 2012–2013، ص:101.

[3]– عبد الكريم بعداش : **مرجع سابق** ، ص :185.

- ✓ غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.
- ✓ غياب المؤسسات المالية المختصة.
- ✓ قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار(قروض الإيجار).

كما أسفر تقرير وكالة ترقية ودعم الاستثمار من بعض العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرين منها:[1]

- ✓ يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في المغرب وتونس بين3الى4 أشهر.
- ✓ عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعد توفر البنك على خطوط القرض الكافية إلى قلة الإيداعات والتوضيفات البنكية.

– ويتضح مما سبق بأن النظام البنكي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بحكم احتكاكهم به، فالبنوك الجزائرية التي تعاني من مشاكل جديدة خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات العمومية،أما عن خدمة البنك المقدمة والتي تعتبر كلاسيكية في الوقت الراهنوتبقى ثقيلة وتتطلب مدة طويلة كنظام المقاصة والعمليات الأجنبية،إجراءات التوظيف للصادرات و الواردات وكذا عمليات التحول الدولية التي لا تتجاوز50يوما في حين هذه العملية تتطلب أقل من شهر على المستوى الدولي كما أن الخبرة المهنية لدى البنوك ومستوى إطاراتها غير كافية وهي الأخرى تزيد من عرقلة الإجراءات.

4– الأوضاع الأمنية: حيث تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بدورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013ثم تليها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2016، عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، والتي كانت أثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي و الدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بدلك، فالشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم أمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عما للوضع الأمني للدولة وبالنسبة للاستقرار النسبي للطاقم الأمني فلم يعد له حس كبير، فبالرغم من التحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة الأزمة،إلا

[1] -WWW.ANDI.COM le 07/04/2018 a 9:32.

أن الجزائر تعاني من هرب المتعاملين الاقتصاديين لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أمانا، وخصوصا مع الإشاعات الملفقة التي تليها بعض المصادر الخارجية والغربية بشكل خاص.

المبحث الثاني: تقييم بيئة الأعمال في الجزائر

تعتبر دراسة واقع بيئة الأعمال في الجزائر على المستوى الدولي، من الخطوات الضرورية لمعرفة نوعية هذه البيئة، والذي بدوره يعكس لنا النظرة التي تعكسها الهيئات الدولية للمستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار في الجزائر، ومن هنا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: معطيات أساسية حول بيئة الأعمال في الجزائر.

المطلب الثاني: مؤهلات بيئة الأعمال في الجزائر.

المطلب الثالث: ترقية بيئة الأعمال في الجزائر.

المطلب الأول: معطيات أساسية حول بيئة الأعمال في الجزائر

إن بيئة الأعمال تتمثل في مجمل الأوضاع والمتغيرات التي تؤثرعلى اتجاهات رؤوس الأموال، لذا فان من المعطيات الأساسية حول بيئة الأعمال في الجزائر يمكن أن نستنتج مجمل هذه الأوضاع والظروف في الجزائر.

أولا- الأوضاع السياسية والأمنية: اعتمدت الجزائر مند الاستقلال سنة 1962،النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية تمثله:

- السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية والوزير الأول.

- السلطة التشريعية متمثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

- السلطة القضائية

- ولقد تميزت العشرية الأخيرة بعدم استقرار سياسي فادح جسده التغير بعد أحداث العنف واللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينات، وفقد الرؤساء التحكم في زمام الأمور وتعاقب على الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من عشر حكومات،وفقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم.

- لا سيما أن ذلك توافق مع تدهور خطير للوضع الأمني وبحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية المطارات الجزائرية وتراجع لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر

،فالاستقرار السياسي يعتبر أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن رغم كل الجهود إلى أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب.[1]

– أما في الوقت الحالي غدت الجزائر من أهم البلدان التي تتميز بالسلم والاستقرار الأمني وهذا يعتبر عامل قوة وجذب للمستثمرين الأجانب يجب المواصلة في تحسينه وتوفير كل السبل للحفاظ عليه.

ثانيا – الأوضاع الاجتماعية:

كما تتميز تركيبة السكان في الجزائر بارتفاع نسبة السكان البالغين دون سن ثلاثون سنة من العمر بنسبة تتجاوز 85% من عدد السكان لسنة 2016 المقدرة ب 50.6% نسمة، 50.9% نسمة منها ذكور، أما التوزيع الجغرافي للسكان فإنهم يتمركزون بنحو 40% على الساحل.

ثالثا– البنية التحتية:[2]

الجزائر بلد دو موقع جغرافي مميز قريب من مختلف الأسواق الخاصة(العربية، الإفريقية، الأوروبية)،كما يتميز برقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.382م/كم،تربطها شبكة من الطرقات المعبدة وغير المعبدة وشبكات الحديدية،المطارات،الموانئ ،الخطوط الهاتفية والإنتاج الكهربائي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تتوفر شبكات طرقها طولها 104000كلم، وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي بالكامل بمعدل 3.7كلم لكل 1000نسمة.

– أما في مجال النقل الجوي: تتوفر الجزائر على 35 مطار، 13منها يستجيب إلى المقاييس الدولية .

– على الواجهة البحرية الجزائرية تتوفر الجزائر على 14 ميناء بحري رئيسي منها تسعة موانئ متعددة وأربعة موانئ متخصصة في المحروقات ويستقبل ميناء الجزائر أكثر من 30% من واردات الجزائر من السلع حوالي70 % من موانئ الحاويات تخضع حاليا لبرنامج العصرية والتأهيل.

–فيما يخص المواصلات السلكية واللاسلكية،إن حظيرة الهاتف المثبت بلغت 2.2مليون منها 30%لحساب الإدارات،التجار والمصالح المؤسسات،وأما نسبة استفادة المواطنين فتبقى جد ضعيفة.

---

[1]– كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا، مصر والجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2012–2013، ص: 221.

[2]– بخته فرحات: **مرجع سابق** ، ص :148.

- أما الهاتف المحمول فقد شهد تطورا سريعا مع مشاركة أربع متعاملين وأكثر من 20مليون مشترك.

- رغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي ما يزال ضعيف مقارنة بدول الجوار، وقد يرجع ذلك إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع الجزائري.

- إن الجزائر استثمرت 500مليون دولار أمريكي لانجاز البنية التحتية(طرقات، شبكة الكهرباء والغاز، سدود،الربط بالمياه،موانئ،شبكات الهاتف النقال و الثابت...) خلال العشر سنوات الأخيرة.[1]

رابعا: معطيات اقتصادية:

شرعت الجزائر مند سنة2001 بتطبيق برنامج استثمارية تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية بالدرجة الأولى[2]،حيث كانت الأوضاع الاقتصادية صعبة متمثلة في عدم وجود صناعات أساسية وتمركز80%من النشاطات التحويلية بيد المعمرين، هذه الوضعية الموروثة عجلت بتدخل الدولة كخيار استراتيجي تركز عليه الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وفي بداية الألفية شرعت السلطات العمومية بتغير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات إلا أن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات والتي اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية أدت إلى حتمية إصلاحات كبيرة حيث:

- وللمرة الأولى قامت الحكومة بتحديد سعر ثابت لصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار،حيث حدد سعر الدولار ب 108دج في الفترة 2017-2019،بما قد يمثل لجوءا غير معلن من الحكومة إلى ربط العملة الجزائرية بالدولار لخلق نوع من الثقة في الدينار الجزائري وضمانة للمستثمرين من خلال سعر الصرف الثابت الذي يضمن المحافظة على استقراره وزيادة الثقة فيه.

- يمنع تعهد الحكومة في مشروع قانون المالية بضمان سعر ثابت للدينار في الفترة بين2017-2019 تذبذب سعره ويزيد من ثقة المستثمرين بأن الاقتصاد مستقر، وطمأنة المواطنين كذلك، لكي لا يقوموا بالهروب من العملة المحلية نحو عملة أخرى أكثر ثباتا[3].

- متوسط الدخل الفردي في الجزائر تراجع بسبب الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، مشيرا إلى أن متوسط دخل الموظف الجزائري يظهر أن هناك أزمة حقيقة في الجزائر، إذ أنه منخفض مقارنة بالرواتب في منطقة الخليج، حيث أظهر المؤشر أن متوسط الرواتب في الجزائر 293 دولاراً.[4]

---

[1] - http://www.radiologerie.dz<news>article le 04/02/2018 a 22:24

[2] – سليمة طايبية،عناني ساسية: **أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، أبحاث المؤتمر الدولي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، الجزائر، 11-12مارس ، 2013، ص:3.

[3] - http://aljazairalyoum.com le 13/04/2018. a 15:31.

[4] -https://www.djazairess.com/alfadjr/356895 le13/04/2018 a15:31

ومن هنا يمكننا بصفة عامة تشخيص بيئة الأعمال في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1): تشخيص بيئة الأعمال في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
– بيئة سياسية مستقرة. – حجم سياسية للسوق – قوة عمل شابة. – القرب الجغرافي من السوق الأوروبي. – الاندماج الاقتصادي التدريجي. – موارد ضعيفة وطاقات بشرية هائلة. – مرونة سوق العمل.	– تباطؤ وتراجع الهياكل القاعدية. – صعوبة الحصول على تمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – نظام قانوني بطئ وعدم تطبيق القوانين. – نقص المعلومات والمؤهلات الخاصة بالاستثمار لكل قطاع
الفرص	التهديدات
– قطاع المحروقات والطاقة – المناجم – قطاع الفلاحي – السياحة – الصيد	– تباطؤ وتيرة الإجراءات الإدارية – بيروقراطية الإدارة العامة – هجرة الأدمغة – نقص التنسيق بين السياسات الوطنية – انعدام المنافسة في بعض الأسواق

المصدر: يحياوي سمير: مرجع سابق، ص:161.

المطلب الثاني : مؤهلات بيئة الأعمال في الجزائر:

إن المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به وتنوع تضاريسها واتساع مساحتها وتنوع مواردها الطبيعية وكذا تعدد اليد العاملة فيها تعد كلها عوامل جيدة لاستقطابه شريطة توفر مناخ ملائم لذلك، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر.

1- **مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار:** تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية, فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية وتملك كفاءة عالية.

– كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال العقود السابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.كما تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول،الغاز والمعادن المتنوعة كما ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل: حجم السوق, البنية التحتية, المحيط النقي, كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي عمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي[1].

2- شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلاأنه تراجع وأصبح يتجه شيئا فشيئا نحو بر الأمان من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية دولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد.

– وهي تسعى إلى توفير المناخ الملائم لترقية الاستثمار المحلي والدولي وذلك من خلال:[2]

- ❖ بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.
- ❖ تطهير المحيط من البيروقراطية،الرشوة،الفساد بصفة عامة.
- ❖ احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- ❖ انجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبحث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.
- ❖ استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.

[1]– منصوري الزين: **مرجع سابق** ، ص ص :146–147.

[2]– بوديسي فهيمة، براهمة كنزة : **الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"واقع وأفاق"** ، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، خنشلة ،الجزائر، أفريل 2013، ص :69.

المطلب الثالث: ترقية بيئة الأعمال في الجزائر

السؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا بقي من أجل ترقية مناخ الأعمال في الجزائر؟،هذا السؤال المركزي الذي يجب أن يكون موجودا في قلب مجهودات الحكومة وشركاتها المتعددين للتطوير،وهذا من أجل جعل الجزائر رقعة خصبة للمستثمرين المحليين والدوليين.

فرغم أن الجزائر أجرت العديد من تحويلات لنظامها القانوني محاولة منها خلق نظام قانوني يتلاءم مع عالم الأعمال،إلا أن هذه الجهود المبذولة تواجهها عقبتين رئيسيتين:[1]

1- العقبة الأولى: غياب قيادة حقيقية في مجال التخطيط الاستراتيجي وتنسيق العمل القانوني في قانون الأعمال .

2- العقبة الثانية: غياب عملية المشاركة الرسمية مع جميع أصحاب المصلحة والتي من شانها أن تتكفل بإعطاء معلومات واضحة ومنتظمة للأسواق وتعمل على الحفاظ على وفاق الآراء بين أصحاب المصلحة في هذا المجال والتي تعد شرط أساس لترقية مناخ الأعمال، فمن أجل استكمال عملية سن النصوص القانونية في مجال الأعمال يجب أن تكون مؤسسة على نظرة إجمالية وديمقراطية مختارة، لأن عدم اكتمال وملائمة القواعد القانونية المتخذة يمكن أن يكبح الاستثمار.

- فمن خلال العمل على تجاوز هاتين العقبتين سوف يؤدي هذا لتجسيد فعلي لعملية إصلاح مناخ الأعمال في الجزائر وتطويره.

أولا - توفير إستراتيجية في التخطيط وتنسيق العمل القانوني:

مع المفاوضات بشأن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية،وسريان المفعول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أصب أمام الحكومة الجزائرية جدول أعمال مليء بالإصلاحات القانونية،والتي جزء منها تم انجازه،فلا يوجد أدنى شك أن هذه الحكومة في السنوات الأخيرة خاضت عدة عمليات من أجل تحسين الإطار القانوني والمؤسساتي للأعمال من خلال :

- تقوية نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني عن طريق تسريع برنامج الخوصصة.
- محاولة تبسيط إنشاء المؤسسة وتقوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسريع حرية التجارة الخارجية.

[1]- سهيلة والع: **الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر1، الجزائر ، 2010-2011 ، ص :110.

- تحديث نظام الدفع.
- تعديل نظام الامتياز العقاري،وإعادة تأهيل المنظمة الصناعية ومنظمة النشاط الاقتصادي لتسهيل الحصول على العقار.
- تحديث مستمر لقطاع الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا- المشاركة الرسمية للقطاع الخاص شرط أساسي لتطوير مناخ الأعمال:[1]

إن تفعيل عملية المشاركة لمختلف الأطراف المعنية،لا يعد أمر مفيد فقط،وإنما ضروري في جميع الميادين أيا كانت وبين مختلف المسؤولين سواء في القطاع العمومي والخاص، وهذا من خلال دعوة الأطراف المعنية لتقديم اقتراحات وخلق حيز تساهمي منفتح وشفاف، حيث أن عملية تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، والتي مست كافة أشكال التوظيف السياسي والاقتصادي للبلاد، تمتاز بدرجة كبيرة من التعقيد جعلها غيرممكنة التنازل وتغييب عملية النقاش وتحاور بين المتعاملين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ،وبين هذين الأخيرين والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهذا من أجل تدعيم التقارب بين عالم هؤلاء الأعوان الاقتصاديين أو المتعاملين وسلطات البلاد، سعيا منهم لمحاولة إيجاد توافق بين المصالح المعتزم تحقيقها لكلا الطرفين، وخاصة العمل على تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

- ومن أجل تحقيق هذا يجب إنشاء هيئة تمثل القطاع الخاص وتعمل على بحث ونقل المشاكل التي تواجه هذا القطاع في الجزائر وتقديم صورة عنه تمتاز بالواقعية، إضافة لبعث روح المبادرة والمساهمة في عملية التنمية الوطنية،مثل منتدى رؤساء المؤسسات كشريك لتنسيق عملية التطور وكذلك الاتصال والتواصل كأدوات لتحسين مناخ الأعمال.

1- **منتدى رؤساء المؤسسات كشريك لتحسين عملية التطور:** ومن أجل المشاركة في الحوار الوطني حول الطرق الملائمة واللازمة لقيادة البلد نحو التطور والاستقرار، وخلق مناخ الأعمال يتلاءم ومتطلبات القطاع الخاص في الجزائر.تم إنشاء منتدى رؤساء المؤسسات FCE.

2- **الاتصال والتواصل كأدوات لتحسين مناخ الأعمال:**[2] من أجل استكمال عملية توفير مناخ الأعمال الملائم ودعما لعملية التنويع توقع الخبير الاقتصادي الجزائري " مالك سواي" الذي يدير مكتب الاستثمارات الدولية أن الجزائر سوف تستقطب في الفترة التي تمتد إلى سنة 2017مايقارب 100مليار دولار،بالنظر للتحفيزات المتاحة فالجزائر خلال السنوات المقبلة من منظور بنيتها التحتية أصبحت

[1]- سهيلة والع: **مرجع سابق** ، ص : 111.

[2]- **مرجع نفسه** ، ص: 112.

أكبر ورشة مفتوحة على العالم على حد تعبيره، إلا أن المشكل الأساسي الذي يعيق تدفق واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقص التواصل والإعلام فالكثير من المستثمرين يجهلون الفرص المتاحة لهم في الجزائر، وعلاوة على ذلك يجب العمل على المشاركة في المنتديات والملتقيات الدولية خاصة في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومقارنته بدول مختارة(مصر، تونس)

إن القيام بتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر يعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية،خاصة أن هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة ثم القيام بها خلال السنوات الأخيرة.

وسنحاول في هذا المبحث تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة وتقييم تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر وكذلك ذكر جميع الجوانب العاملة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالإضافة معرفة وضعية الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية و القطرية ومقارنتها بدولتين تونس ومصر، حيث قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب:

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم الدول المستثمرة في الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم بيئة الأعمال في الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية والقطرية.

المطلب الرابع: مقارنة بيئة الأعمال في الجزائر مع دول مختارة.(مصر، تونس).

المطلب الأول: تطور حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة(2002-2017)

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف دول العالم تتنافس من أجل الحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، وذلك لما له من دور هام في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة.ومن أجل تحسين مناخها على المستوى الدولي عبرت الجزائر عن حسن نيتها و رغبتها في الاندماج بالاقتصاد العالمي وكذا توقيع العديد من ثنائية متعددة الأطراف والمتعلقة بترقية و تشجيع الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي.

وسنستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002–2017) من خلال المنحنى التالي:

شكل رقم(1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات(2002-2017)

الوحدة:مليون دولار

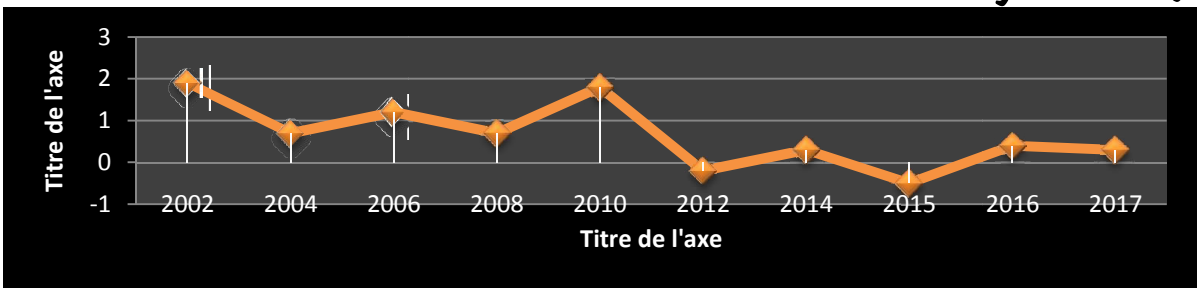

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La source: https://fr.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment le 04/04/2018 a 10 : 30

عند تحليل معطيات المنحنى يمكن رصد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى– 2002-2005:

– تميزت هذه الفترة بأن الجزائر بدلت الكثير من الجهود في السنوات الأخيرة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و العوامل الخارجية للاستثمار الأجنبي، لكن ملاحظتنا أن الجزائر تجذب عدد محدود من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بإمكانات مناخ أعمالها، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية المقدمة في قانون الاستثمار،وإلى التدفقات المحققة من قطاع الاتصال وما تعرفه من رواج

من خلال حصول الشركة المصرية أوراسكوم على الترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، إضافة إلى خوصصة شركات الصناعات الحديدية بالحجار بفائدة شركة اسبات الهندية[1].

– وتميزت كذلك بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة بالسنوات السابقة حيث تجاوزت مليار دولار خلال السنوات 2002-2005، ويرجع بسبب هذا الانتعاش إلى:

– الاستثمارات الكبيرة المسجلة في قطاع المحروقات والذي يهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.

– إن الحكم الأولى بأن مناخ الاستثمار في الجزائر قد تحسن يعتبر حكما خاطئا، حيث أن كل الاستثمارات تقريبا قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق مناصب العمل وأنه قليل التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى [2].

المرحلة الثانية: 2006-2009:

– سجلت في سنة 2006 ارتفاع طفيف ليصل إلى 110مليون دولار، ولكن رغم الأزمة العالمية المالية، فقد واصلت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة ارتفاعها وذلك بسبب ضعف النظام المالي الجزائري و محدوديته الاندماجية العالمية، ليصل هذا الارتفاع إلى 1600مليون دولار سنة 2009"[3].

– الشئ الذي يمكن أن يعتبر بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات في قطاع المحروقات لكونها تتمتع بالربحية العالية[4].

[1]– أسماء بن طراد، شريط عابد : **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82–83/خريف 2010، شتاء 2017، ص :198.

[2]– ناجي بن حسين : **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار، مجلة الاقتصاد والمجتمع** ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، ص:05.

[3]– أسماء بن طراد : **مرجع سابق** ، ص :198.

[4]– صياد شهرزاد :**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي"دراسة حالة الجزائر"** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران ، الجزائر،2012–2013، ص:76.

المرحلة الثالثة: 2010-2013:

– في سنة 2010 كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الذروة ليصل 1800مليون دولار مسجلا بذلك أحسن قيمة إلى حد اليوم." وهذا النمو الاستثماري له أسباب عديدة أهمها":[1]

- ❖ الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر، وتحسن في الأوضاع الأمنية.
- ❖ تحسن المؤشرات الاقتصادية لاسيما التحكم في المديونية ونسبة التضخم.
- ❖ تقدم البرامج الخماسية للتنمية الاقتصادية(2001-2004) و(2005-2009).

– في سنة 2011 انخفضت التدفقات بسبب التعديلات التي مست المادة 09 من الأمر01–03 والملاحظة في كل من المادة 60 و49 من الأمرين على التوالي 09-01 و10-01 الذي مست الامتيازات ولأول مرة توجه جديد يتناوله بشروط جديدة متعلقة بتفضيل المنتوج الجزائري المحلي على حساب الاستثمارات الأجنبية هذا كله لأجل ترقية الاقتصاد الوطني[2].

– لكن الجزائر لم تستطع الحفاظ على نفس وتيرة النمو للسنوات الموالية، لتتراجع ولتسجل نسبة سالبة سنة 2012التي قدرت ب (200–)مليون دولار ويرجع السبب إلى تأخر الإمكانيات الانفتاحية الحقيقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لا تزال هناك إمكانيات هائلة غير مستغلة للاستثمار في الجزائر.

المرحلة الرابعة: 2013-2017: بعد التدفقات السلبية المسجلة في عام 2012،شهدت التدفقات الاستثمارية سنة 2014 ارتفاع طفيف يصل إلى حوالي300 مليون دولار،والسبب الرئيسي بصفة أساسية لهذا التقدم هو الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، وإطفاء المزيد من الأطر التشريعية خاصة في مجالات الخدمات المالية والعقارية والاتصالات وخصخصتها.

– حيث تم الانتهاء في الجزائر من خصخصة بنك الائتمان الشعبي الجزائري، كما كان لغزو بنك "HSBC" البريطاني ودويتشه (البنك الألماني للسوق الجزائري المحلي للخدمات المالية) استحواذ LINDE الألمانية على حصة رأس مال شركات إنتاج الجزائرية المملوكة للحكومة،الفضل في

[1]– زغبة طلال:**مرجع سابق** ، ص:201.

[2]– بابا عبد القادر: اجري خيرة:**الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد02–سبتمبر2014، ص:30.

الاستقرار الايجابي في مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازن الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، والتي نجحت في عام 2014 في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– وبعد التدفقات السلبية المسجلة في عام 2015،(587–) مع إعادة الشراء مشغل الاتصالات دجيزي من قبل الدولة، ليصل متوسط السنوات 2012–2014حوالي(1.5مليون دولار) وهو أقل بكثير من الإمكانات العالية للبلاد[1].

– بعد تصفية سالبة قدرت ب 587مليون دولار سنة 2015، بلغت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 500 مليون دولار أمريكي سنة 2016.

– أما في سنة 2017 بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حوالي 320مليون دولار، حيث احتلت الجزائر المرتبة 15افريقيا من حيث جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما جاء به التقرير الصادر عن مؤسسة أرتست أنديونغ(FY)وتقدمت الجزائر في مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2017بنسبة 30.5% بعدما احتلت المرتبة العاشرة فيه[2].

المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الدول المستثمرة في الجزائر

تهدف الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار عموما، والى زيادة حجم التدفقات الواردة إليها خاصة، حيث سنتطرق إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي تركز عليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالإضافة إلى أهم الدول المستمرة فيها.

1– التوزيع القطاعي للمشاريع المصرحة بها حسب كل قطاع خلال سنوات (2002–2017)

حيث سنتطرق إلى أهم القطاعات التي يستثمر فيها الأجانب في الجزائر خلال الفترة السابق ذكرها من خلال الجدول التالي:

[1] - www.animaweb.arg/mipo . le 01/04/2018 a 16:30
[2] -http://almasdar-dz.com/p12900 . le 01/04/2018 a 17:00

جدول رقم(02): التوزيع القطاعي للمشاريع المصرحة بها خلال سنوات (2002-2017)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%
الزراعة	14	%1.79	4373	%0.20
البناء	137	%16.67	71661	%3.50
الصناعة	495	%60.22	1783922	%88.48
الصحة	6	%0.73	13572	%0.61
النقل	25	%3.04	14820	%0.67
السياحة	14	%1.70	113772	%5.13
الخدمات	130	%15.82	119139	%5.37
الاتصالات	1	%0.12	89441	%4.03
المجموع	822	%100	2216699	%100

La source: www.andi.com le 03/04/2018 a 14:20.

- من خلال الجدول(02) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة الصدارة بنسبة 80.48% من إجمالي قيمة المشاريع المقامة، لتأتي بعدها كل من قطاع الخدمات والسياحة ثم الاتصالات بنسبة 5.37% و5.13%،الاتصالات 4.03 % وهي نسب جد ضعيفة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث أن البقية من القطاعات لم تحضي إلا بنصيب اقل من متواضع كالزراعة،الصحة والنقل بنسب على التوالي: 0.20 %، 0.61%، 0.67%

- من الملاحظ كذلك أن الأجانب يركزون على القطاعات ذات الربح السريع ألا وهو قطاع المحروقات واجتنابهم للقطاعات التي تحقق الربح فيها إلا على المدى الطويل كالقطاع الفلاحي.

شكل رقم(2): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خلال الفترة(2002-2017)

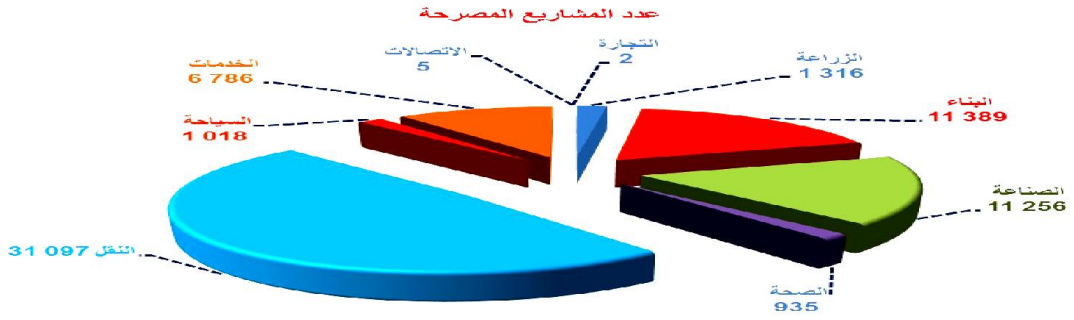

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

2- أهم العشر الدول المستثمر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017): هناك العديد من الدول مستثمرة في الجزائر لكن بنسب اقل ما يقال عنها أنها ضعيفة، و سنعرض أهم العشر دول المستثمرة في الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم (03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
اوروبا	437	955161
الاتحاد الاوروبي	313	677209
اسيا	98	163102
امريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
افريقيا	5	5686
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2216699

La source:http//www.andi.com.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 le 03/04/2018 a 14 :30

– حيت نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) والذي يبين أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) أن أوروبا استحوذت على حصة الأسد من المشاريع الاستثمارية في الجزائر بقيمة (437مشروع) لتأتي بعدها الاتحاد الأوروبي بقيمة 313من المشاريع ، لتأتي بعدها على التوالي كل من الدول العربية و أسيا ثم متعدد الجنسيات بعدد من المشاريع على التوالي (26،98،236)، لتأتي بعدها كل من أمريكا وإفريقيا واستراليا بعدد ضئيل من المشاريع على التوالي: 1،5،19مشروع.

المطلب الثالث: تقييم بيئة الأعمال في الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية والقطرية.

إن تحليل مستوى فعالية وملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى انخفاض المخاطر يمكن أن يظهر من خلال تحليل ودراسة موقع الجزائر في مؤشرات قياس المناخ الاستثماري،لذا سنحاول تناول مكانة الجزائر ضمن البعض من المؤشرات الدولية وبالتركيز أكثر على مؤشر ممارسة الأعمال كونه الأنسب والأهم بالنسبة لموضوعنا.

أولا– تقييم بيئة الأعمال في الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية

1- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال: حيث يستند هذا المؤشر في ترتيب الدول على أساس مجموعة من المؤشرات تتعلق بعشر مجالات خلال دورة حياة الشركة، مؤشرات تتعلق بمدى التعقيد وتكلفة الإجراءات، ومؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية، حيث يعتمد في حساب المؤشر أنشطة الأعمال على قاعدة بيانات المعدة من طرف البنك الدولي ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة لعدة مؤشرات فرعية، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل على مدى سهولة ممارسة الأعمال في الدولة وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على صعوبة ممارسة الأعمال في الدولة[1]، ويعد مؤشر أداء الأعمال مؤشر مركب يكون من 10 مؤشرات فرعية، بالنظر إلى حالة الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2010-2018، يظهر التراجع الكبير نوعا ما والمستثمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 136 عام 2010 إلى المرتبة 166 عام 2018. وشكل التالي يوضح ذلك:

[1]– بلقاسم محمد: **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة وهران ،الجزائر ،2012– 2013، ص :180–183.

شكل رقم(03): المكانة العالمية للجزائر في مؤشر سهولة بيئة أداء الأعمال في الجزائر (2010-2018)

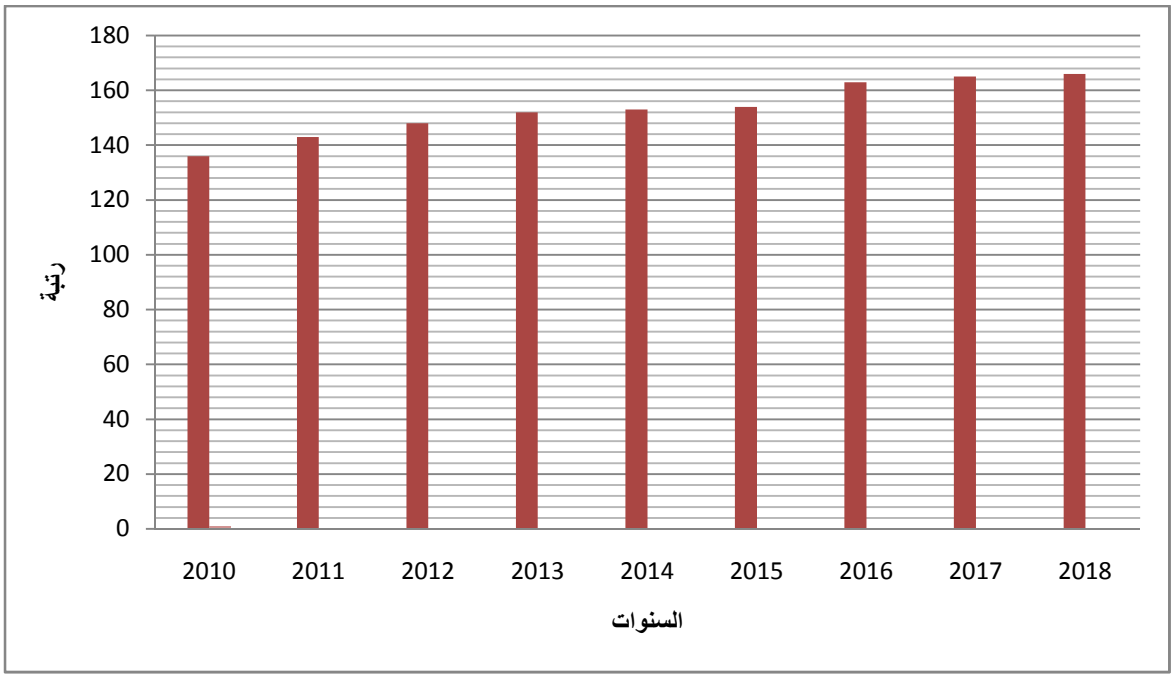

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقارير سهولة الأعمال للسنوات(2010-2018)

- من الملاحظ أن ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر في كل سنة يتراجع ، حيث سجلت خلال السنة 2010 المرتبة 139عالميا من 189 أي أنها تعتبر بيئة صعبة لممارسة الأعمال.

- لم نلاحظ كذلك أي تقدم خلال باقي السنوات ماعدا حفاظها على نفس المرتبة(161) للسنوات على التوالي(2014-2015).

-كما سجلت كذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الرئيسية لتقرير ممارسة الأعمال(2006-2018)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(04): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال (2006-2018)

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بدء المشروع	119	120	131	141	148	150	155	156	139	141	145	142	**166**
استخراج التراخيص	117	117	108	113	110	117	137	138	122	127	122	133	**145**
تسجيل الملكية	152	152	156	166	160	165	172	172	156	157	163	162	**163**
الحصول على الائتمان	143	118	115	131	135	139	152	129	169	171	174	175	**177**
حماية المستثمر	58	60	64	70	73	74	79	82	123	132	174	173	**170**
دفع الضرائب	171	169	157	168	168	162	165	170	174	176	169	155	**157**
التجارة عبر الحدود	102	109	114	120	122	123	128	129	131	131	176	178	**181**
انفاذ العقود	61	61	117	125	123	125	125	126	120	120	-	-	**103**
تسوية حالات الاعسار	51	41	45	49	51	52	60	62	94	97	73	74	**71**
التوصيل بالكهرباء	-	-	-	-	-	161	165	165	150	147	130	118	**120**

من إعداد الطالبتان:بالاعتماد على:تقارير ممارسة الأعمال للسنوات(2006-2018).

من الملاحظ خلال الجدول رقم(04) ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال السنوات(2006-2018)، أن أغلبها تحتل مراتب جد متأخرة دليل على صعوبة الأعمال في هذه البيئة سواء من حيث الإجراءات أو كذلك من حيث التكاليف،وبالرغم من محاولة الجزائر التعديل في قوانين استثماراتها أو منح إعفاءات وضمانات إلا أنها لم تصل إلى المستوى المنشود لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– ونظرا لصعوبة تحليل كل المؤشرات على حدا ولكل سنة فقد اقتصرنا فقط على تحليل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر لسنة الراهنة(2018) فقط.

– وفي ما يلي تحليل لمؤشر سهولة الأعمال لسنة(2018)حيث اقترحنا هذه الفترة الحالية لمعرفة بيئة الأعمال في الجزائر في الوقت الراهن وكذلك بعض المقترحات لتحسين هذه المؤشرات.

1-1 عرض تحليل هذه المؤشرات:

1-1-1 مؤشر بدء النشاط التجاري:[1] حيث يبين هذا الدليل التحديات التي يواجهها المستثمر عند بدأ النشاط بما في ذلك عدد الإجراءات التي يجب إتباعها،متوسط المدة الزمنية اللازمة لذلك،التكلفة والحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للفرد.[2]

– حيث يرصد هذا المؤشر التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال والمشاريع الاستثمارية عند بداية التأسيس للمشروع في شكل كيان قانوني، كما يدخل في ذلك كافة مايتعلق بتسجيل الشركة في الهيئات الحكومية،مكاتب التوثيق،المحاماة،مصالح الضرائب غرفة التجارة والصناعة وكل مايرتبط بها، والجدول التالي يوضح مكانة الجزائر ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري خلال السنة (2018)

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business le 03/04/2018 a 14:10

[2]– بلقاسم دزايري، هوراي بن لحسن: **مرجع سابق** ، ص:12.

جدول رقم(05) مكانة الجزائر ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري خلال السنة (2018)

المؤشر	الجزائر
الترتيب العالمي	145
الحد الأدنى لرأس المال كنسبة من دخل الفرد	24.1
التكلفة كنسبة من متوسط الدخل الوطني للفرد	11.00
الوقت بالأيام	22
عدد الإجراءات	13

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La source:http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#starting-a-businessle 03/04/2018 a 14:10.

– وحسب هذا المؤشر يلاحظ بأن الجزائر قد تدهورت ب4 مرات سنة 2018 مقارنة بسنة سنة2015 حيث بلغت عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة(13) والمدة الزمنية هي (22يوما) بتكلفة تقدر ب 11%من دخل الفرد نسبة 24،1% كحد أدنى من رأس المال بالنسبة لدخل الفرد إلا أن ظاهرة البيروقراطية وكثرة الوثائق اللازمة تأسيس الشركة تبقى متسقة مما يزيد من تكلفة التأسيس.

1-1-2 مؤشر استخراج تراخيص البناء:[1] يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع . ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق. بالإضافة إلى ذلك، استحدث تقرير هذا العام معياراً جديداً، وهو مؤشر جودة التحكم للبناء الذي يقيم جودة أنظمة البناء، قوة نوعية التحكم وآليات السلامة،أنظمة المسؤولية ،التأمين، ومتطلبات الشهادات المهنية. والجدول التالي يوضح مكانة الجزائر ضمن تراخيص البناء :

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits le 03/04/2018 a 14:30.

جدول رقم: (06): مكانة الجزائر ضمن مؤشر تراخيص البناء خلال السنة (2018)

المؤشر	الجزائر
الترتيب العالمي	**146**
التكلفة كنسبة من قيمة المستودع	**11.01**
الوقت بالأيام	**146**
عدد الإجراءات	**19**

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La source: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits le 03/04/2018 a 14:30.

– وحسب هذا المؤشر نلاحظ أن الجزائر قد تدهورت ب 19 مرة منتقلة بذلك من المرتبة 127 في سنة 2015 إلى المرتبة 146 سنة 2018. أي أن الجزائر تستغرق مدة جد طويلة من أجل استخراج تراخيص البناء وهوما يدفع المستثمرون إلى دفع الرشوة لاستعجال سحب الترخيص.أو قد تؤدي به إلى صرف النظر عن العملية الاستثمارية بكاملها.

1-1-3- مؤشر توصيل الكهرباء:[1] يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء. بالإضافة إلى ذلك، استحدث تقرير هذا العام معيارين جديدين، وهما مقياس موثوقيّة التّغذية وشفافية التّعرفة، وسعر الكهرباء. حيث سنعرض مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity le 03/04/2018 a 14:50

جدول رقم(07): مكانة الجزائر ضمن مؤشر توصيل الكهرباء خلال السنة (2018)

المؤشر	الجزائر
المرتبة	120
عدد الإجراءات	5
بالوقت	180
التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)	1335،3
مؤشر مدى موثوقية النقدية و شفافية التعرفة(0-8)	5

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La source:http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#getting-electricityle 03/04/2018 a 14:50.

- حيث من الملاحظ أن الجزائر قد نجحت في تحسين رتبتها عالميا في هذا المؤشر ب 27مرتبة بعدما كانت تحتل المرتبة 147سنة 2015، لتصل إلى المرتبة 120سنة 2018، لكنها تبقى مرتبه متدنية مقارنة بالدول الأخرى، كون عدد الإجراءات اللازمة هو5 والزمن اللازم لذلك هو180يوم وبتكلفة تقدر ب 1335.3 من قيمة دخل الفرد،مما يدل على أن توصيل الكهرباء يعتبر من أهم عراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب.

4-1-1 مؤشر تسجيل الملكية:[1] يبحث هذا الموضوع الخطوات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية، حيث يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلّقين بنقل ملكية عقار ويتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه. بالإضافة إلى ذلك، أضاف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام مقياس جديد وهو مقياس نوعيّة نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد. يشمل مؤشّر نوعيّة نظام إدارة الأراضي أربعة أبعاد هي: موثوقيّة البنية التحتيّة، وشفافيّة المعلومات، والتغطية الجغرافيّة، وتسوية النازعات على الأراضي. وسنستعرض مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر في الجدول التالي:

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/registering-property le 03/04/2018 a 15:00

جدول رقم(08): مكانة الجزائر ضمن مؤشر تسجيل الملكية خلال السنة (2018)

المؤشر	الجزائر
المرتبة	163
عدد الإجراءات	10
التكلفة(من قيمة العقار)	55
مؤشر نوعية نظام الإدارة	7.1
الأراضي(0-30)	7.0

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La:source:http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/registering-property le 05/04/2018 a 16:00

– وكغيره من المؤشرات الرئيسية لترتيب الدول في هذا المؤشر تراجع ترتيب الجزائر سنة 2018 إلى الرتبة 163، بعدما كان 157سنة 2015، وذلك راجع إلى الكثير من إجراءات الإدارية بها والمقدرة ب 10 إجراءات وبتكلفة زمنية(55يوم) مقدرة ب 7.1 % من قيمة العقار.

– مما يدل على أن هناك نقص كبير في كفاءة وفعالية نظام تسجيل العقارات المعمول به في الجزائر.

5-1-1 مؤشر الحصول على الائتمان:[1] يبحث هذا الموضوع مجموعتين من القضايا،سجلات المعلومات الائتمانية (الاستعلام الائتماني)يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا – قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس،حيث يتضمن هذا المؤشر 4 مكونات فرعية تتمثل في:

- قوة الحقوق القانونية: يتراوح مؤشر الحقوق القانوني من (0-12)نقطة والجزائر حسب هذا المؤشر سجلت العلامة 2من 12 أي أنها تعتبر من أسوء الدول في هذا المؤشر ما يدل على أن قوانين الضمانات والإفلاس ضعيفة بشكل كبير.
- مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية: يتراوح هذا المؤشر من (0-8) ويقيس القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية.

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-credit le04/04/2018 a 16:10.

وقد سجلت الجزائر قيمة منعدمة(0) مما يشير إلى عدم توفر معلومات ائتمانية مما يصعب من قرار الإقراض.

– تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية: حيث سجلت الجزائر نسبة2 % كتغطية المكاتب الخاصة بالمعلومات الائتمانية بحيث أن المكاتب الخاصة لا تهدف للربح وتحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين في النظام المالي.

– تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية: حيث سجلت الجزائر العلامة(0) مما يدل على عدم توفر المعلومات الائتمانية مما يصعب قرار الاقتراض.

– والجدول التالي يوضح مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر:

جدول رقم(09): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحصول على الائتمان خلال السنة (2018)

المؤشر	الجزائر
الرتبة	**177**
مؤشر قوة الحقوق القانونية(0–12)	2
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية	**0**
تغطية مركز السجلات	**2.9**
مركز المعلومات الائتمانية	**0**

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La source:http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#getting-credit le 05/04/2018 a17 :00

1-6- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:[1] يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة. وسنعرض رتبة الجزائر وفق هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/protecting-minority-investors le 05/04/2018 a 17:00

جدول رقم(10):مكانة الجزائر وفق مؤشر حماية المستثمرين الأقلية خلال سنة (2018)

مؤشر أنظمة نطاق المصالح	**3،3**
مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين(0-10)	3،3

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

Lasource: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#protecting-minority- investors le 06/04/2018 a 14:11.

- من الملاحظ في الجدول أن الجزائر مستواها لم يصل إلى المتوسط في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، بقيمة (3،3)من أصل(10) وهذا يدل على أن الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب لحماية هذه الفئة. حيث احتلت المرتبة 177 عالميا ،وهي في المراتب الاخيرة من بين الدول مقارنة بدولة كمصر التي كان ترتيبها (81) والمغرب(62) وفرنسا (33).

7-1-1 مؤشر دفع الضرائب :[1] يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إداريا في دفع الضرائب.

- حيث أن ترتيب الجزائر عالميا هو157، و سنعرض مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(11): مكانة الجزائر ضمن مؤشر دفع الضرائب خلال السنة (2018)

المدفوعات (عدد)	**27**
الوقت(عدد المرات سنويا)	**265**
إجمالي سعر الضريبة	**65.7**
مؤشر مابعد الاطلاع (0-100)	**49.77**

La source:http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#paying-taxes le07/04/2018 a 19:00

[1] - http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/paying-taxes le 06/04/2018 a 16:56.

– والملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر قريبة جدا من المتوسط بقيمة (49.77) من أصل 100، وهذا يعتبر أن الجزائر تحصل ضرائبها واشتراكاتها الإجبارية من المؤسسات.

8-1-1 مؤشر التجارة عبر الحدود: [1] يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع. ضمن المنهجية الجديدة والمستحدثة هذا العام، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتراكمان (باستثناء التعريفات) والمرتبطان مع ثلاث مجموعات من الإجراءات (الامتثال التوثيقي والامتثال الحدودي والنقل المحلي) من خلال العملية الكاملة لتصدير واستيراد شحنة من البضائع. يأخذ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عين الاعتبار الميزة النسبية لكل اقتصاد عند قياس إجراءات التصدير، بينما يركز التقرير في إجراءات الاستيراد على مُنتج واحد شائع ومُصنع (قطع غيار مَركبة). تعتمد الطريقة الأكثر شيوعا من وسائل النقل (المرافئ، والمطارات، والمنافذ البرية) للاستيراد أو التصدير وللشريك التجاري.

– حيث احتلت الجزائر المرتبة 181 عالميا والجدول التالي يوضح بالتفصيل هذا المؤشر ووضعية الجزائر فيه:

جدول رقم(12): وضعية الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود خلال السنة(2018)

المؤشر	الجزائر
تكلفة التصدير الامتثال لقوانين الحدود(USD)	118
الوقت اللازم للتصدير(ساعات)	593
تكلفة التصدير(USD)	149
الوقت اللازم للاستيراد(ساعات)	374
تكلفة الاستيراد(USD)	327
الوقت اللازم للاستيراد(ساعات)	466
تكلفة الاستيراد(USD)	249
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	400

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La source :http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#trading-across-borders le 06/04/2018 a 13: 20

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders le 06/04/2018 a 13:20

– من خلال الجدول الملاحظ أن الجزائر تستغرق مدة طويلة لمنح الوثائق كما هو ملاحظ في الجدول فمثلا تكلفة التصدير تقدر ب 149 والوقت اللازم له هو593يوم في حين المدة اللازمة للاستيراد هي 466ساعات وتكلفته هي 249 ، لذا فالجزائر مازالت بعيد كل البعد عن التجارة عبر الحدود.

1-1-9 مؤشر انفاذ العقود:[1] يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية. بالإضافة إلى ذلك، أضاف المؤشر هذا العام مقياساً جديداً وهو مؤشر نوعية الإجراءات القضائية. ويقيس هذا المؤشر ما إذا كان كل اقتصاد قد تبنى سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعاليّة نظام المحاكم الجودة والكفاءة في المحكمة التجارية.حيث احتلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة 103عالميا. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(13): وضعية الجزائر ضمن مؤشر انفاذ العقود خلال سنة(2018)

المؤشر	الجزائر
الوقت(الأيام)	630
التكلفة(USD)	19.9
نوعية الإجراءات القضائية(0-18)	5.5

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

la source : http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#enforcing-contracts le 07/04/2018 a 16:30.

– من خلال الجدول فان الجزائر تستغرق وقت طويل من أجل تنفيذ العقود (630 يوما) بتكلفة (19.9 دولار أمريكي)، وهذه المدة والتكلفة تعتبر مبالغ فيها مقارنة بالدولة المسجلة كأفضل دولة في انقاد العقود من حيث الوقت هي سنغافورة ب 164 يوم وكذلك بالنسبة لأفضل دولة من حيت التكلفةوهي أيسلندا بتكلفة 9دولار أمريكي ،أما من ناحية الإجراءات القضائية فالجزائر قوانينها لا تخدم المستثمر الأجنبي مقارنة بأفضل دولة في الإجراءات القضائية وهي استراليا بقيمة (15.50).

1-1-10 مؤشر تسوية حالات الإعسار:[2] وهو ما يعرف كذلك بمؤشر تصفية النشاط التجاري حيث يقيس هذا المؤشر جوانب الضعف في قانون إشهار الإفلاس الساري،وكذلك العقبات الإجرائية

[1] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/enforcing-contracts le 07/04/2018 a 16:30.
[2] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/resolving-insolvency 16: 30/16/04/2018

والإدارية في عملية الإعسار.حيث احتلت الجزائر فيه المرتبة 103 عالميا وسنوضح هذه المرتبة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(14): وضعية الجزائر في مؤشر تسوية حالات الإعسار(2018).

المؤشر	الجزائر
الوقت(عدد السنوات)	50.8
التكلفة(من الممتلكات)	1.3
النتيجة(0للبيع بالتجزئة و1 لاستمرار المشروع)	7.0
مؤشر صلابة إطار الإعسار(0-16)	0
مؤشر الشروع بالإجراءات(0-3)	7.0

من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

La source:http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#resolving-insolvency le 07/04/2018 a 18:06.

- من خلال الجدول فان الجزائر تحتل مرتبة لا بأس بها من خلال وقت تصفية النشاط التجاري بالمقارنة مع أفضل دولة في هدا المؤشر وهي النرويج (93.1)،أما فيما يخص التكلفة فهي مرتفعه(1.3) مقارنة بأفضل تكلفة (0.4) وهي ايرلندا،أما باقي المؤشرات في مراتب دنيا كمؤشر الشروع بالإجراءات (0.7) مقارنة ب (0-3).

- **المتطلبات الإجرائية للرفع من استقطابية مناخ الاستثمار الجزائري** [1]

أظهر ترتيب الجزائر دوليا وفق العديد من المؤشرات أن أداء بيئة الأعمال في الجزائر جد ضعيف وأنه على السلطات الجزائرية اتخاذ المزيد من الإجراءات التصحيحية وبشكل مستعجل كشرط ضروري لرفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وبالتأكيد فأي بيئة استثمار على هذه الدرجة من عدم الشفافية لا يمكن أن تكون مستقطبة لأي استثمار محليا كان أو أجنبيا.

- الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها وان كانت تخص كل المؤشرات السالفة الذكر إلا أننا سنركز على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر بيئة الأعمال ولمحوريتنا في أنشطة الأعمال، وسنوجزها في الجدول التالي:

[1]- احمد دبيش، مروة بوقدوم: **مرجع سابق**، ص:39.

جدول رقم(15):الاجراءات التصحيحية للمؤشرات الفرعية لسهولة الأعمال

المؤشر	الإجراءات التصحيحية
بدأ المشروع	– تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدأ النشاط و توحيد و تقليل الوثائق المطلوبة عند التأسيس إلى أقل ما يمكن، لتسهيل وتبسيط إجراءات التأسيس
استخراج التراخيص	– تخفيض تكاليف ومتطلبات استخراج التراخيص بتجاوز كل الإجراءات الشكلية والبيروقراطية،بالإسراع في اعتماد الإدارة الالكترونية والتوسع في استخدامها في كل مراحل عملية الاستخراج.
دفع الضرائب	– توحيد ودمج الضرائب وخفض المعدلات الضريبية و توسيع الوعاء الضريبي. – اعتماد الإدارة الالكترونية والتوسع و الإسراع في دلك لتبسيط و تفعيل إدارة الضرائب
تسجيل الملكية	– خفض رسوم التسجيل واستحداث إجراءات مبسطة وسريعة(اعتماد الإدارة الالكترونية) – استخدام النظام الالكتروني في مكاتب السجل العقاري.
التجارة عبر الحدود	– تدنية تكاليف التصدير والوقت اللازم لإتمام عملية التصدير إلى أدنى مستوى ممكن – اتخاذ إجراءات حمائية لفائدة المنتوج المحلي، تحديدا بتقييد ومنع واردات كل ماينتج محليا.

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على: أحمد دبيش، مروة بوقدوم: **مناخ الاستثمار في الجزائر– دراسة تقييميه من خلال مؤشرات مختارة:**مجلة "الأبحاث الاقتصادية"،جامعة البليدة،العدد2، 15(ديسمبر2016)، ص: 40-44.

2- **مؤشر الشفافية:** تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويات مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد سنة 1995لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية،ويستند المؤشر إلى 14مسحا ميدانيا، قامت به 7مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين و الأجانب والمتعاملين مع الإدارات

الحكومية، حيث تتراوح قيمة المؤشرين بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100الذي يعنى درجة شفافية عالية.[1]

جدول رقم(16): تطور مؤشر الشفافية في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	34	36	36	36	34	33

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع :

La source: http://www.transporeny.org/news/festivie comuption-perceptions-idex. 03/04/2018 13 :00

- بالنسبة لستني 2010-2011 تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة الفساد وبين100 الذي يعني درجة الشفافية فمن خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المؤشر لسنتي 2016-2017 تميزت بالانخفاض مقارنة بالسنوات التي قبلها، وهذا يعني أن الجزائر تتميز بدرجة-معدلات عالية-من الفساد وبيئة أقل شفافية لممارسة الأعمال.

3- مؤشر التنافسية العالمي

اعتبر آخر تقرير صادر سنة 2017-2018 عن منتدى دافوس الذي يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر المستثمرين ورجال الأعمال إن الجزائر مازالت تحتل المراتب الأخيرة في ترتيب مؤشرات التنافسية العالمية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(17):مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة(2010-2018)

السنوات	2011-2010	2012-2011	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
المؤشر	135	144	144	144	144	87	86

La source**: http:www3.weforum.org/docs/wef.global compétitive-Ness report.**

[1]- ريحان الشريف، لمياء هوام : **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد**، مجلة الاكادمية العربية والدنمارك ، عنابه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013 ، ص : 241.

– من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب أخيرة فيما يتعلق بمؤشر تطور الأعمال، إذ حلت المرتبة الأخيرة سنة 2012–2013، يرجع التقرير أهم أسباب التي أدت إلى هذا التأخر إلى مشاكل التي تعاني منها بيئة الأعمال وتتمثل أهمها في البيروقراطية الحكومية.

– فمن أهم المأخذ المسجلة على بيئة الأعمال الجزائرية انتشار الرشوة وصعوبة الوصول إلى التمويل بسبب التعقيدات التي يتصف بها الجهاز المصرفي.

4- مؤشر الحرية الاقتصادية

تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 45.9 مما جعل اقتصادها هو الأقل حرية في هذا المؤشر لتحتل المرتبة 172 خلال السنة 2018، وقد انخفضت النتيجة الإجمالية 1نقطة مقارنة بسنة 2017 بسبب الانخفاض الكبير في حقوق الملكية وحرية الاستثمار التي لم يقابلها تحسن أكبر تواضعا في حرية العمل،الفعالية القضائية،والحرية النقدية، تحتل الجزائر المزيد من المراتب الأخيرة بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،كما أن درجتها الإجمالية أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والعالمية.

– ولا تزال الاشتراكية تهيمن على اقتصاد الجزائر،فقد أحرزت الحكومة تقدما ضئيلا في تحسين الإدارة المالية، وأوقفت خصخصة الصناعات المملوكة للدولة،وقيدت الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها ومازالت هذه السياسات وغيرها من أوجه الضعف المؤسسية مقترنة بعدم اليقين السياسي المستمر، تفوض التنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل.

– والجدول التالي يوضح مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة(2010-2017)

جدول رقم(18): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80	48.90	51	46.9	45.9

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:www.heritage.org/index

- من خلال الجدول سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2018ب 45.9 نقطةوهو رصيد اقل من كل المتوسطات العالمية مما جعل الجزائر في المرتبة 157من بين 177 دولة والمرتبة ما قبل الأخيرة في الدول العربية،وهذا بسبب انخفاض ملحوظ في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق العام ونقص التحرر من الفساد والحرية النقدية.

- حيث نلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة الماضية،حيث انه مرتبط بقطاع واحد فقط، وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص[1].

5- مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

وهو عبارة عن مؤشر يتكون من 109 دولة منها 16دولة عربية و التي تمثل في مجموعة 95%من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، وسنعرض مكانة الجزائر في هذا المؤشر.

جدول رقم(19): تطور الأداء في مؤشر ضمان الجاذبية في الجزائر خلال الفترة(2013-2017):

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر (رتبة)	31	31	33	34	35

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:مؤشر ضمان الاستثمار 2018:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ص:60.

- من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل مرتبة 35 من بين 109 دول ضمن هذا المؤشر وهي مرتبة جيدة لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشر.

[1]- بن لكحل محمد أمين: **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**-دراسة مقارنة بين الجزائر-تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة يحي فارس المدية ، الجزائر، جانفي2017، ص ص:139-140.

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات المخاطر القطرية

إن الغرض من تقييم بيئة الأعمال الجزائرية من خلال مؤشر تقويم المخاطر القطرية هو معرفة درجة المخاطر التي تنطوي عليها البيئة الاستثمارية في الجزائرومدى الاستقرار فيها، وسنتطرق إلى مكونات هذا المؤشر.

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية المتعلقة بالاستثمار، ويندرج في هذا المؤشر عدة متغيرات أهمها: سيادة القانون و النظام، مصداقية الممارسات الديمقراطية، معدل النمو الاقتصادي، استقرار سعر الصرف،معدل التضخم إلى غيرها من المتغيرات.[1]

- وبحسب هذا المؤشر جاء تقييم وتصنيف الجزائر في الفترة (2002-2015) كالأتي:

جدول رقم(20): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية لسنوات (2002-2015)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	-2010 2011	2013	2015
درجة مخاطر الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	72.0	74.7

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مختلف تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات(2002-2015).

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) إن الجزائر في سنتي 2002-2003 جاءت ضمن المخاطر المعتدلة، لترجع مع سنة 2004 حتى سنة 2015 أين كانت ضمن المخاطر مجموعة المخاطر المنخفضة مما يعني استقرار المناخ السياسي و الاقتصادي، حيث أن خلال هده الفترة كانت في أول فترات رواج الاستثمار الأجنبي المباشر بعد غياب شبه تام طيلة فترات التسعينات التي تميزت بمناخ سياسي و أمني غير مستقر، وهذا يدل على تحسين وضعية الجزائر من حيث بيئة الأعمال.

[1]- عبد الحميد بوخاري: **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية-حالة الجزائر** ، مجلة الباحث ،العدد10، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2012، ص:312.

2- مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية

يتكون هذا المؤشر من العناصر التالية(المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي،متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته، التقييم الائتماني للقطر،توافر الائتمان المصرفي،معدل الخصم عند التنازل، توافر التمويل للمدى القصير، النفاد لأسواق رأس المال)، ويتم تصنيف الدول وفق التدرج من الصفر إلى 100 كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما قلت المخاطر فيها.وقد تحصلت الجزائر في سبتمبر 2016 على درجة مخاطر معتدلة باللون الأخضر.[1]

3- مؤشر الانستتيوشنال انفوستر للتقويم القطري: يصدر هذا المؤشر مند عام 1998، عن مجلة "الانستتيوشنال انفوستر" مرتين في السنة حيث تصنف الدول وفق التدرج من 0الى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.[2]

جدول رقم(21): وضعية الجزائر في مؤشر الانستتيوشنال انفوستر للتقويم القطري خلال الفترة (2010-2002)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر	40.2	47.5	48.9	53.9	51.9	55.9	65.3

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات(2004-2010).

– من الملاحظ أن الجزائر جاءت ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة من سنة 2007 حتى سنة 2010، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب بها.

4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد و الذي تم التطرق إليه في العناصر السابقة، حيث سنعرض مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر خلال الفترة(2011–2016).

[1]– عبد الحميد بوخاري : **مرجع سابق** ، ص :313.

[2]– قويدري محمد: **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، الجزائر، 17–18افريل ، 2006 ، ص: 231.

جدول رقم(22): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة(2011-2016)

السنوات	2011	2012	2016
المؤشر	A4	A4	B

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير ضمان الاستثمار(2011-2017).

- على الموقع: http://aljazairalyoum.com على الساعة 15:16 يوم:07-04-2018

- فالملاحظ من خلال الجدول رقم(22) أن الجزائر كانت مصنفة مند2009 في الفئة A4 أي تصنف ضمن مخاطر منخفضة.

- وكشف تقرير الكوفاس أن الجزائر كانت مصنفة في المخاطر الضعيفة حيث سجلت تراجع بدرجة سنة 2015 الى جانفي2016 بسبب تراجع أسعار المحروقات التي لا تزال تؤثر على النشاط الجزائري في سنة 2016، حيث ابرز الكوفاس عن نقاط القوة والضعف الخاصة بالجزائر،حيث تمثل نقاط القوة في المخزون الهام من البترول والغاز والقدرات الهائلة في مجالات الطاقة المتجددة مع مديونية ضعيفة واحتياطات صرف معتبرة، أما نقاط الضعف تتمثل في قطاع المحروقات بسبب غياب التنافسية وتراجع الإنتاج في هذا القطاع.

ثالثا: السياسات المقترحة لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر

تتجه العديد من الدول إلى الإتباع من عددا من السياسات على المستويين الكلي والقطاعي لتحسين مناخ الأعمال وجذب المستثمرين ومن أهم هذه السياسات:[1]

[1]- زغبة طلال: **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر3 ، العدد2012/07 ، ص ص: 212- 213.

1- السياسات المتعلقة بالجانب الضريبي والمالي: تتمثل في:

1-1 وضوح النظام الضريبي: يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة، من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات.

1-2 خفض التعريفة الجمركية: بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، وصولا إلى الإعفاء بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الاستثمارية.

1-3 توفير الأراضي بأسعار منخفضة: دعم المستثمرين في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي في المناطق المستهدفة للاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

1-4 منح التوظيف: وتعني تقديم منح للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

2- سياسات متعلقة بالنظم الادارية والأطر المؤسسية.

- ✓ تقديم خدمة الشباك الواحد"one stop shop" للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج ترخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهومايساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.
- ✓ إنشاء وكالات لترويج الاستثمار، وإقامة مكاتب خارجية تنتشر في مختلف دول العالم لترويج فرص الاستثمار.
- ✓ إنشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات، وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها.
- ✓ تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.
- ✓ سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

3- سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي: تتمثل في :

- ✓ تبني سياسة التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية تساعد على تصريف المنتجات.
- ✓ عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهومايعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار،وخلق بيئة استثمارية ملائمة.
- ✓ عقد اتفاقات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدفة تدفق الاستثمار منها.

- ✓ الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشرك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية.
- ✓ التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور عمليات ترويج الاستثماروتقديم الخدمات الاستثمارية.

4- السياسات المتعلقة بالمكونات السياسية و القانونية :[1]

يعد توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي والقانوني العتبة الضرورية للولوج إلى مناخ استثماري سليم، وكذلك عدم التعرض لمخاطر المصادرة والتأميم وانعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحرب،عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي،إضافة إلى مستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وكذلك مدى تدخل الجيش،الالتزام بالمعاهدات،الاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.

– ورغم أننا سجلنا وجود الاستقرار السياسي والقانوني في الجزائر،إلا أننا نقترح مجموعة من التوصيات في سبيل تعزيز هذا الاستقرار والمحافظة عليه على المدى الطويل في ما يلي:

- ❖ تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات وإنشاء تكوين قواعد بيانات وأنظمة معلومات في المحاكم، وإخراج المعاملات التي تمثل نزاعات قضائية مثل تسجيل الشركات خارج اختصاص المحاكم.
- ❖ تعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة، والعمل على استقرار الحكم.
- ❖ العمل على كفالة الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة لتفادي المنازعات الداخلية والصراعات الأهلية، ويأتي جزء من ذلك من ضمان الاستقرار الاقتصادي وتوازن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

– ومن أجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر،التزمت هذه الأخيرة بانجاز برنامج استثماري يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزار نذكر:[2]

---

[1]– جوامع لبيبة: **مرجع سابق** ، ص :404.

[2]– عبد الرؤوف بوشمال: **التسويق الدولي وتأثيره عمى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2012 ، ص: 159 .

- ✓ تحسين التنمية البشرية وذلك بتحقيق 5000 منشأة تربوية و1500 منشأة قاعدية صحية، تحسين التزويد بالماء المشروب وذلك بإنشاء35 سدا وتزويد الريف بالغاز والكهرباء.
- ✓ تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- ✓ دعم فكرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي، تبدأ توجهات الاستثمار المحلي، ولذلك تم تدعيم ما بقارب 2 دولار أمريكي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة ودعم البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة.
- ✓ منح ضمانات قانونية معتبرة كإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ المحافظة على الاستقرار الأمني والحريات الشخصية.
- ✓ دخول المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التكتلات.

المطلب الرابع:دراسة مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال في الجزائر مع دول مختارة.(مصر، تونس)

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة وانعكاس لبيئتها الاستثمارية المهيأة في هذا البلد، لذلك كان منطقيا ملاحظة زيادة حجم ومستوى هذا الاستثمار في الموقع المعد بيئته الاستثمارية، وانخفاض حجمه ومستواه في المواقع الأقل تهيئة، فالجزائر،تونس ومصر هي إحدى الدول التي يبدو فيها مناخ الاستثمار رغم التحسن الملحوظ ليس مناسبا بنفس ما هو عليه حال مناخ الاستثمار في كثير من الدول الأخرى.

ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر في كل من تونس ومصر والجزائر خلال الفترة(2015،2016،2017) بالإضافة إلى معرفة موقعهما في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة (2016، 2017،2018).

أولا –مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودول مختارة(تونس، مصر)

حيث سنعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،تونس ومصرخلال الفترة(2015، 2016، 2017) من خلال الجدول التالي :

جدول رقم:(23): دراسة مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وتونس ومصر خلال الفترة(2015-2017)

	الجزائر			تونس			مصر		
2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017
-575	500	320	519	575	767	638	684	750
الوحدة: مليون دولار								

La source:- https://fr.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment le 27/04/2018a 12:40

- http://www.wataninet.com/2017/12 le 27/04/2018 le 27/04/2018 a 12:41

- https://www.mubasher.info/news/3059271 le 27/04/2018 a 12:50

– من الملاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مقارنة بالدولتين تونس ومصر جد ضعيفة فنجد أنها سجلت تدفقات سلبية خلال السنة 2015 بقيمة(575–) مليون دولار وذلك بسبب أساسي وهو إعادة شراء شركة الاتصالات "جيزي" من المتعامل المصري ،أما تونس خلال هذه السنة سجلت ارتفاع ملحوظ في حجم التدفقات حيث قدر ب519 مليون دولار أما مصر بلغت تدفقاتها نحو 638مليون دولار وهذا راجع إلى قيام كلا من مصر تونس بالعديد من التعديلات في قوانين استثماراتها بالإضافة إلى تحسنها في مؤشرات سهولة الأعمال مقارنة بالجزائر.

– أما خلال السنوات 2016-2017 فالملاحظ أن الجزائر ارتفعت تدفقاتها مقارنة بالسنة السابقة بقيمة 500 مليون دولار خلال سنة 2016 أما سنة 2017 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القيمة 320 مليون دولار وذلك راجع إلى انتشار الفساد وهروب المستثمرين الأجانب من الاستثمار فيها بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الوثائق الإدارية في الوقت اللازم وهذا ما كشفه تقرير سهولة الأعمال في الجزائر.

– في ما يخص مصر وتونس فهي في تحسن ملحوظ من خلال تدفقاتها الاستثمارية حيث سجلتا على التوالي ما قيمة 557 مليون و684 مليون دولار على التوالي،وبمواصلتهما تحسين بيئة أعمالها تزايدة تدفقات استثماراتها خلال السنة 2017 إلى 667 و750 مليون دولار على التوالي.

– وفي الأخير نلاحظ أن الجزائر ومقارنتها بهذه الدول يجب عليها القيام بتدابير استعجاليه للرفع من استقطابية الاستثمار الأجنبي المباشر وسن قوانين لتشجيعه وحماية المستثمر الأجنبي وما يتعرض له من بيروقراطية وفساد إداري.

ثانيا– دراسة مقارنة بيئة الأعمال في الجزائر مع دول الجوار(مصر، تونس) حيث سنتطرق إلى ترتيب هذه الدول وفقا للمؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال خلال سنوات(2016-2018)

جدول رقم(24): دراسة مقارنة وفق المؤشرات الفرعية لسهولة الأعمال(تونس، الجزائر ،مصر) خلال السنوات(2016،2017،2018).

رتبة عالميا	الجزائر			تونس			مصر		
المؤشر	163	156	166	74	77	128	131	122	88
	2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018
بدء النشاط التجاري	145	142	166	103	103	100	73	39	103
استخراج تراخيص البناء	122	133	145	57	59	95	74	64	66
الحصول على الكهرباء	130	118	120	38	40	48	97	88	89
تسجيل الملكية	163	162	163	86	92	93	69	109	119
الحصول على الائتمان	174	175	177	126	101	105	97	82	90
حماية المستثمرين الأقلية	174	173	177	105	118	119	115	144	81
دفع الضرائب	169	155	157	81	106	140	97	162	167
التجارة عبر الحدود	176	178	181	81	92	96	139	168	170
انفاذ العقود	-	-	103	91	76	76	120	162	160
تسويةحالات الإعسار	73	74	71	57	58	63	148	109	115

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقارير سهولة الأعمال خلال السنوات(2016، 2017، 2018).

خلال السنة 2016:

من خلال الجدول فان الجزائر تحتل مراتب جد متدنية مقارنة بمصر وتونس، حيث احتلت المرتبة 166 عالميا ضمن هذا المؤشر في حين كل من مصر وتونس احتلوا المراتب على التوالي:(74، 131)عالميا خلال السنة 2016. فتونس احتلت مرتبة جد متقدمة في أغلبية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر مثال على ذلك احتلالها المرتبة 38 في مؤشر الحصول على الكهرباء مقارنة بالجزائر التي احتلت المرتبة 130 ومصر 97. أما باقي المؤشرات تبقى الجزائر في المراتب الأخيرة نظرا لسوء التسيير وارتفاع تكاليفها وطول مدة تنفيذ المشاريع وحماية المستثمرين.

خلال السنة 2017:

أما خلال هذه الفترة فان الجزائر مازالت تحتل مراتب جد متأخرة لكنها رغم ذلك تقدمت ب 7مراتب مقارنة بالسنة السابقة لتحتل المرتبة 156عالميا، أما مصر فقد تقدمت كذلك ب 9 مراتب مقارنة بالسنة الماضية لتحتل المرتبة 122عالميا، أما في ما يخص تونس فقد تراجعت ترتيبها بثلاث مراتب لتحتل المرتبة 77عالميا بعد ما كانت 44 خلال السنة الفارطة.

أما فيما يخص المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر فالجزائر لم تلحظ تحسن في بيئتها من أغلبية المؤشرات معادا في مؤشر دفع الضرائب الذي تقدمت من المرتبة 169 إلى المرتبة 155عالميا وذلك لما سعت الجزائر إلى تقديم إصلاحات فيما يخص الضرائب، أما كل من مصر وتونس فقد سجلت تراجعا في بعض المؤشرات أهمها مؤشر دفع الضرائب ومؤشر تسجيل الملكية ليحتلان المراتب 106و162 على التوالي، لتبقى كل هذه الدول في مراتب لا يحسد عليها.

خلال السنة 2018:

خلال هذه الفترة سجلت الجزائر تراجع بمقدار 10مراتب أي من المرتبة 156 إلى المرتبة 166، وذلك راجع إلى الفساد والبيروقراطية والتلاعب بالقوانين بالرغم من توفر أمن سياسي في المنطقة، أما تونس فقد تدهورت بالعديد من المراتب حيث تقهقرت إلى المرتبة 128 بالمقارنة بالسنة السابقة بعدما كانت تحتل المرتبة 77عالميا ،أما مصر فقد تحسنت وتقدمت رتبتها إلى 88علميا بعد ما كانت 122 عالميا سنة 2017، وذلك راجع إلى سعيها لإجراء العديد من الإصلاحات وتقليل تكلفتها لجذب المزيد من الأجانب.

– أما من حيث المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر فالجزائر لازالت في مراتبها الدنيا في اغلب هذه المؤشرات ماعدا مؤشر تسوية حالات الإعسار لتتقدم فالترتيب إلى 71عالميا مقارنة بالسنة السابقة

74خلال السنة 2017.أما تونس فقد تراجعت في جل المراتب عالميا مثل مؤشر دفع الضرائب 140عالميا بعد ما كانت 106خلال السنة 2017. لتأتي مصر في تقدم ملحوظ في أغلب المؤشرات مثل مؤشر حماية المستثمرين الأقلية لتحتل المرتبة 81عالميا بعدما كانت 144خلال سنة 2017.

– وفي مجمل القول فان كل من الجزائر ومصر وتونس بيئة أعمالها مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب وعليها القيام بمختلف الإصلاحات و محاربة الفساد والبيروقراطية والعمل بنظام يساعدها على توفير مناخ أعمال جذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة الفصل:

رغم الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترق إلى المستوى المطلوب الذي كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافزوالضمانات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، وذلك راجع إلى جملة من العوائق أمام عملية انسياب رؤوس الأموال أهمها ضعف فعالية النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وكذلك لثقل الجهاز الإداري في كل المصالح و الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر بسبب تعميق البيروقراطية والرشوة، وكذا مشكل العقار وعدم الترويج أكثر للفرص الاستثمارية التي تزخر بها الجزائر.

وختاما نشير إلى أن منح الحوافز لوحده لا يكفي لتوفير المناخ الاستثماري الملائم،بل لابد من مجهودات إضافية، بحيث تصبح الحوافز جزءا من المجهودات الداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وليس هدفا في حد ذاته.

خاتمة

خاتمة

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهونة من جهة بماذا استقرار المناخ الاستثماري الملائم الطبيعة النشاط في الدولة المضيفة،هذا الأخير الذي تحكمه العديد من التحديات منه ما هو مرتبط بالجانب السياسي،الاقتصادي و القانوني ومن جهة أخرى بمدى توافق شكل الاستثمار المعتمد من طرف الشركة الأجنبية مع البيئة الاستثمارية للدولة المضيفة من اجل استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

ومن أجل الوصول إلى اقتصاد متنوع يعتمد على مداخيل متنوعة،تطمح الدولة الجزائرية إلى محاولة تطبيق مختلف التدابير من أجل توفير و تهيئة بيئة ملائمة وأكثر جذب للاستثمار المحلي والدولي،وذلك من hجل إعطاء صوره حقيقية لبيئة الأعمال في الجزائر على المستوى الدولي.

فبالرغم من أن بيئة الأعمال في الجزائر في تحسن مستمر وذلك لتجاوز مرحلة الترقب والتخوف من قبل المستثمر الأجنبي بفضل المزايا التي تتمتع بها الجزائر بداية من موقعها الجيوبوليتيكي الاستراتيجي علي مفترق الطرق بين أسيا وأوروبا و إفريقيا، بالإضافة إلي مجموعة الحوافز الجنائية التي قدمتها الدولة إلي جانب الموارد الطبيعية (البترولية والمعدنية)، والانسجام الطبيعي مع العولمة حيث تبنت الاقتصاد الحر و الانضمام إلي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،هذه المميزات تمثل عنصر جذب فعال للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن رغم توفر هده الفرص والقدرات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فان نصيبها يبقي متواضع وذلك راجع إلي مجموعة الحواجز والعراقيل التي من أهمها ضعف فعالية النظام المالي،وثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية وضعف أداء بورصة الجزائر بالإضافة إلي ضعف موقع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية وخاصة مؤشر سهولة الأعمال .

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلي الجزائر،إلا أنها مازالت تعاني ن نقص كبير في المعلومات الاقتصادية،مما اثر علي عملية جلب الاستثمارات الأجنبية،كما أن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع ومع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وحسب تقارير مناخ الأعمال التي تدل علي تراجع الجزائر في الترتيب العام هذا لا يذل علي أن مناخ الأعمال غير ملائم وانه لا يوجد تقدم بل أن هذه التقارير تأخذ بعين الاعتبار الدول التي يحصل فيها أكبر عدد من الإصلاحات إذا ما قورن ذلك بالجزائر التي تقوم بإصلاح أو اثنين في السنة .

أولا- اختبار الفرضية:

يمكننا اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: نعم تم تأكيد الفرضية، حيث إن الجزائر رغم امتلاكها للمؤهلات والإمكانيات الضخمة فهي لم تصل إلى المستوى المطلوب.

الفرضية الثانية: نعم تم تأكيد الفرضية، فهناك أثر سلبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما الفرضية الثالثة: نعم تم تأكيد الفرضية، حيث يوجد تدفق ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و تونس ومصر.

ثالثا- نتائج الدراسة:

بعدما تم التطرق إلى البحث توصلنا للعديد من النتائج أبرزها:

- ✓ ان بيئة الأعمال في الجزائر جد ضعيفة رغم امتلاكها العديد من المؤهلات والإمكانيات.
- ✓ على الرغم من منح العديد من الحوافز والضمانات إلا أن المستثمر الأجنبي لا زال متخوف من الاستثمار في الجزائر.
- ✓ انتشار الرشوة و البيروقراطية والفساد الإداري ساهم في ضعف بيئة الأعمال في الجزائر.
- ✓ رغم وضع العديد من القوانين والمراسيم إلا أن تصحيحها لا يتماشى مع مجريات العصر والتطور الحاصل في الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ ضعف موقع الجزائر في العديد من المؤشرات الدولية و وذلك راجع إلى مجموعة عراقيل أهمها قاعدة 49- 51 والتي جعلت من بيئة أعمالها غير جاذبة للاستثمار .
- ✓ رغم تحسن بيئة الأعمال في كل من الجزائر و مصر و تونس إلا أنه ليس بنفس المستوى الذي يكون عليه في كثير من الدول الأخرى.

رابعا - التوصيات:

بعد التطرق إلى موضوعنا اقترحنا مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ✓ القيام بعملية ترويج للفرص الاستثمارية الموجودة قي الجزائر علي المستوى العالمي وتوفير الشفافية من خلال تقديم إحصائيات دقيقة عن الوضعية الاقتصادية للبلاد،ووضع قواعد وبيانات

تسجل بدقة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب كل قطاع وتوعية رجال الأعمال بضرورة القيام باستثمارات بدل الاعتماد على سياسة الاستيراد من الخارج .

- ✓ ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة واستكمال برامج الخوصصة في الجزائر باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ✓ تطبيق نظام ضريبي عصري والاعتماد على الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع وترقية الاستثمار من خلال تحديد المؤهلات والأنشطة التي يكون فيها الإعفاء أو الحافز منتجا وفعالا ويحقق ميزة حقيقية للمستثمرين. ولا يكلف تكلفة مبالغا فيها لخزينة الدولة.
- ✓ عدم السماح لهذا الاستثمار بالسيطرة على بعض القطاعات الإستراتيجية كقطاع المحروقات .

ثالثا:الأفاق المستقبلية للدراسة

بعد التطرق لهذا البحث ومعرفتنا لمضامينه، يمكن طرح مجموعة من المواضيع نرى أنها يمكن أن تشكل إشكالية بحث أخرى وهي:

- العلاقة بين حركة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات بين الواقع والمأمول .

قائمة المراجع

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1- أحمديوسف دودين:**ادارة الأعمال الحديثة(وظائف المنظمة)**،دار العملية للنشر والتوزيع،عمان،2012.

2- حسن كريم حمزة:**العولمة الماليةوالنموالاقتصادي**،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2011

3- حسين حريم: **إدارة المنظمات(منظور كمي)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2009.

4- حسين محمد،احمدمختار :**إدارةالتغيرالتنظيمي(المصادروالاستراتيجيات)**،شركةالعربيةالمتحدة للتسويق والتوريدات،السودان،2011.

5- خالد راغب الخطيب: **التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات**،دارالبداية ناشرون وموزعون،عمان،الأردن،ط1،2012.

6- دريد كمال آل شيب:**الاستثمار والتحليل الاستثماري**،داراليازوري للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009.

7- رمضان زيد:**مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي**،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2007 .

8- سعاد نائف برنوطي: **(الخصائص والوظائف الإدارية)**،ط3،دار وائل للنشر ،2004.

9- سعدغالب ياسين:**الأعمال الالكترونية**،ط1،دار المناهج للنشر التوزيع،عمان،الأردن،2014.

10- سليمان عبدالهادي:**الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحقوق البيئة**،الأكاديميون للتوزيع،عمان،2012.

11- السيد المتولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**،دارالفكر والنشر،عمان، 2009، ص18.

12- سيد سالم عرفة:**إدارة المخاطر الاستثمارية**،ط1، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،2009.

13- سيرور علي إبراهيم سرور : **إدارة المخاطر**، دار الريح للنشر، 2007.

14- شقيري نوري موسى،**إدارة الاستثمار**،دار الميسرة لنشر والتوزيع،عمان،2010.

15- شوقي ناجي جواد،: **إدارة الأعمال الدولية**،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2010.

16- عبد الحميد عبد المطلب: **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2008.

17- عبد الكريم جابر العيساوي: التمويل الدولي،ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2015.

18- علاء عبد الغني محمود:**إدارة المنظمات**،ط1، دار صفاء للنشر التوزيع،عمان،الأردن، 2011.

19- علي عباس:**إدارة الأعمال الدولية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،2009.

20- علي عباس:**إدارة الأعمال الدولية**،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن،2009.
21- غازيعبد الرزاق:**التمويل الدولي والعمليات المصرفية** ،دار وائل للنشروالتوزيع،عمان،الأردن،2006.

22- فريد فهمي زياد: **وظائف منظمات الأعمال(مدخل معاصر)**،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

23- فليح حسن خلف: **العولمة الاقتصادية**،ط1،عالم الكتب الحديث للنشر التوزيع،عمان،الأردن،2010.

24- قادري عبد العزيز : **الاستثمارات الدولية و التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستمارات**، دارهومة ، الجزائر، 2004.

25- قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**،دار الثقافة والنشر والتوزيع،2012.
26- فريد نجار :**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**،مؤسسة شباب،الجامعة الإسكندرية،مصر،1998.
27- قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.
28- قحطان سيوفي: **اقتصاديات المالية العامة**،دار طرابلس للنشر والترجمة،1998.

29- ماجد عبد المهدي مساعد: **إدارة المنظمات(منظور كمي)**،دارالميسرة للنشر والتوزيع عمان.2013.
30- محسن ألعبادي :**الاستثمار بالعملات الأجنبية**،دار امجد للنشر والتوزيع،عمان،2015.

31- محمد علي إبراهيم العامري: **إدارة محافظ الاستثمار**،أتراء للنشروالتوزيع،عمان،2013.

32- محمد مطر :**إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**،ط6،داروائل للنشر،عمان، 2013.

33- محمد مطر،فايز تيم: **: إدارة المحافظ الاستثمارية**،ط1،دار وائل للنشروالتوزيع،الأردن،2005.
34- منصوري الزين،**تشجيع الاستثمار على التنمية الاقتصادية**،دارالنشر والتوزيع،ط1،عمان 2013.

35- منير إبراهيم الهندي:**إدارة المخاطر باستخدام التو ريق والمشتقات**، توزيع المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الجزء الأول،2009.
36- منير إبراهيم الهندي:**إدارة المخاطر باستخدام التو ريق والمشتقات**، توزيع المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الجزء الأول، 2009.

37- نزيه عبد المقصود:**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**،ط1،دار الفكر الجامعي،مصر،2010.

38- مؤيد سعيد السالم:**نظرية المنظمة(الهيكل والتنظيم)**،ط3، دار وائل للنشر، الأردن،2008.

39- نظام سويدان:**التسويق المعاصر**،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009.

40- نهال فريد مصطفى،نبيلة عباس:**أساسيات الأعمال في ظل العولمة**،دارالميسرة للنشروالتوزيع والطباعة،عمان،2002.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ-أطروحات الدكتوراه:

41- عبد الكريم بعداش: **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة**(1996-2005)،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص النقود والمالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2007-2008.

42- فارس فضيل : **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر،والمملكة العربية السعودية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر،الجزائر،2004.

43- كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا، مصر والجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،2012-2013.

44- لبيبه جوامع: **اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2014-2015.

45- محمد عمر باناجة: **الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر،شتاء2009.

46- مقدم وهيبة: **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية(دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر،2013.

47- يحي سعيدي: **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري،قسنطينة،2006-2007.

48- يونس دحماني:**اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر(واقع وافاق)**، أطروحةالعلوم في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر3،الجزائر،2010.

ب-الرسائل الجامعية:

49- اسمهان خاطر: **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012-2013

50- بخته فرحات: **بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير**،تخصص، تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009-2010.

51- بن داو دية وهيبة : **واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2005.

52- حمودي بن عباس: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2011-2012.

53- سمير يحياوي: **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية(حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،الجزائر،2005.

54- سهام معطى الله :**النوعية المؤسساتية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة"دراسة حالة الجزائر"**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص التنمية والتحليل المؤسساتي،جامعة تلمسان،الجزائر،2012-2013.

55- سهيلة والع: **الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع قانون الأعمال،كلية الحقوق بن عكنون،جامعة الجزائر1،2010-2011.

56- شهرزاد صياد:**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي"دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييروالعلوم التجارية،جامعة وهران،الجزائر،2012-2013.

57- عبد الرؤوف بوشمال، **التسويق الدولي وتأثيره عمى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة،2012.

58- عز الدين مخلوف: **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2006.

59- عمر يحياوي: **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر للفترة2002-2010،مذكرة مكملة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر2012-2013.

60- كريمة قويدري:**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية،جامعة أبى بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر ،2010-2011.

61- مصباح بلقاسم: **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة(حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2006.

62- ميرة عثماني : **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر ،2012.

63- محمد نفيسه: **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة Oli**،مذكرة للحصول على ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران،الجزائر2015-2016.

64- وسيلة بوراس:**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة ماجستير ،العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر ،2013.

ج-المجلات:

65- احمد بلالي:"**الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة**"، مجلة الباحث،العدد6،جامعة ورقلة،الجزائر ،2008.

66- بابا عبد القادر: اجري خيرة:**الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد02-سبتمبر 2014.

67- بن لكحل محمد أمين: **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**-دراسة مقارنة بين الجزائر-تونس والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية،مخبر التنمية المحلية المستدامة-جامعة يحي فارس المدية،الجزائر ،جانفي2017.

68- بولرباح غريب: **العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها،(دراسة حالة الجزائر)**،مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر ،العدد العاشر ،2012.

69- دكتور عبد العزيز عبدوس: **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث، العدد06/ديسمبر 20.

70- ريحان الشريف، لمياء هوام: **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد،** مجلةالاكادمية العربية والدنمارك، جامعة عنابه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2013.

71- زغبة طلال: **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر3، العدد2012/07

72- زيدان محمد: **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال(نظرة تحليل للمكاسب والمخاطر)**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر، العدد الأول.

73- ساحل محمد: **تجربة الجزائر في مجال جدب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تقيميه-**، مجلة علوم إنسانية، جامعة البليدة،العدد41،2009.

74- طالبي محمد: **اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي"الشلف"، العدد السادس الجزائر،1999.

75- عبد الحميد بوخاري: **واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية-حالة الجزائر**-مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.

76- علي همال،فاطمة حفيظ: **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية**-مجلة الاقتصاد و المناجمنت،الجزائر،العدد04، مارس 2005.

77- الفاتح محمد عثمان مختار: **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2010/2000** ،مجلة امارباك،الاكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا،المجلد الرابع،العدد حادي عشر16.

78- **مجلة شراكة partenaireالغرفة الفرنسية للتجارة و الصناعة** في الجزائر،العدد01،جويلية،2002

79- محمد عمر باناجة: **الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر،شتاء2009.

80-منصوري الزين:**واقع وأفاق سياسة الاستثمارفي الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي،2005.

81- منير نوري: **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،عدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،جوان2006.

82- موفق احمد، حلا سامي خضير: **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد**، العراق،العدد،80،2010.

83- ناجي بن حسين: **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار**،مجلة_الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة–الجزائر.

84- هوام جمعة لمزاودة عمار: **اثر اعتماد معايير المحاسبية الدولية على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحات والدراسات،العدد 34،أكتوبر،2010.

85-أسماء بن طراد، شريط عابد: **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83/خريف 2010،شتاء 2017.

د–المؤتمرات:

86- طبايبية سليمة،عناني ساسية: **أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث المؤتمر الدولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 11-12مارس،2013.

87- مرداوي كمال: **الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر** المؤتمر الدولي المقدم من طرف مخبر البحث في تحليل وتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر–كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة ابو بكر بلقايد–تلمسان–الجزائر.

ه–المداخلات والملتقيات:

88- زايري بلقاسم، بلحسن هواري: **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة لملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17،18 افريل2006.

89- قمري زينة، بوالشعور شريفة: **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى حول سياسات الانفتاح الاقتصادي والنموالاقتصادي في دول جنوب المتوسط، باتنة، الجزائر،11-12نوفمبر،2013.

90- قويدري محمد: **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، الجزائر، 17-18افريل،2006.

و – القوانين والتقارير

91- **قانون رقم63-277** الصادرةفي26جويلية1963،**المتضمن قانون الاستثمارات،الجريدة الرسمية**،العدد63،الموافق ل 02-08-1963.

92- **قوانين02-12-1965، الجريدة الرسمية،1965.**

93- **الامر 66-277** المؤرخ في 15-06-1966، **المتضمن قانون الاستثمارات.**

94-أمر 88-01المؤرخ في12-01-1988المتضمن قانون التوجيه للمعاملات الاقتصادية،الجريدة الرسمية13-01-1988.

95- **الامر 12/11**المؤرخ في 18يوليو 2011 يتضمن **قانون تكميلي 2011**.

96- **المادة 11 من القانون رقم 01-03** المتعلق **بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية.

تقارير :

96-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2001.

97-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2002.

98-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2003.

99-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2004.

100-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2005.

101- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2006.

102- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2007.

103- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2008.

104- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2009.

105- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2010.

106- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2011.

107- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2012.

108-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2013.

109-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2014.

110- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2015.

111- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2016.

112- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2017.

113- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2018.

2-المراجع باللغة الفرنسية:

114-OECD"**MENA-oecd INVESTMENT-PROGRAMME:INVESTMENT IN MENA COUNTRIEVE**" PUBLISHED BY OECD.

115-office national des statistique **"démographie ،algériennes**"n°575،2010.

المواقع الالكترونية:

116- WWW.ANDI.COM
117-https://fr.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment
118-www.animaweb.arg/mipo
119-http://almasdar-dz.com/p12900
120-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/starting-a-business
121-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits
122-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#dealing-with-construction- permits
123-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#getting-electricity
124.http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/registering-property
125-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-credit
126-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#protecting-minority-investors
127-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#paying-taxes
128-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders
129-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/enforcing-contracts

130-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/resolving-insolvency

131.
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

132-www.heritage.org/index

133-http://aljazairalyoum.com

134-http://www.alarabiya.net/ar/aswaq

135-http://aljazairalyoum.com
136-https://www.djazairess.com/alfadjr/356895

137-http://www.radiologerie.dz<news>article

138-http://www.alarabiya.net/ar/aswaq

139-http://www.droitetentreprise.com

140-http://www.elkhabar.com

141-http://www.droitetentreprise.com

143. http://www.wataninet.com

144- https://www.mubasher.info/news/3059271